



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة - سعيدة -



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم الاقتصادية - تخصص بنوك مالية وتسيير المخاطر

بعنوان :

اثر تغيرات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات

( دراسة حالة الجزائر )

تحت إشراف :

الأستاذ مغنية الهواري

إعداد الطالبتين :

نوري نور الهدى

قداري يمينة

أعضاء لجنة المناقشة :

رئيسا.

الأستاذ:

مشرفا.

مغنية الهواري

الأستاذ :

ممتحنا.

الأستاذ:

السنة الجامعية : 2016/2015

# الشكر

الحمد لله تبارك وتعالى إن أولى ما فغر به الناطق فمه، وافتتح به كلمه، حمدا لله، واجب على كل ذي مقاله أن يبدأ بالحمد قبل افتتاحها كما بدئ بالنعمة قبل استحقاقها، والصلاة والسلام على سليل أكرم نبعه وقريع أشرف بقعة جاء بأمته من الظلمات إلى النور، وأفاء عليهم الظل بعد الحرور، محمد نبي الله وصفوته وخيرته من بريته وعلى آله وصحبه أجمعين.

واعترافا بالجميل وحسن الصنيع، فإننا نتقدم بجزيل الشكر والعرفان، وفائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذ مغنية الهواري على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل النصائح السديدة والتوجيهات القيمة التي قدمها لنا في سبيل إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بخالص التقدير وجميل العرفان إلى كل أعضاء اللجنة الموقرة على قبول مناقشة موضوع المذكرة وحضورهم للمشاركة في إثراء جوانبه.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من تزودنا بعلمهم من الطور الابتدائي إلى ما بعد التدرج، وكل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل

نوري وقداري



## الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا بذكرك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العلامين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لي ترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

والذي العزيز

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني إلى بسملة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلي الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من بهم أكبر وعليهم اعتمد إلى شمعة تنير ظلمة حياتي إلى من عرفت معهم معنى الحياة إلى من بوجودهم اكتسب قوة والمحبة لا حدود لها

جدتي أطال الله في عمرها وخالاتي حميدة وأبنائها وخديجة

إلى من شاركوني حزن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري

إخوتي عمار وحكيم

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة

أختي أمال

إلى من أرى التفاؤل بعينه والسعادة في ضحكتها

إلى شعلة الذكاء والنور

إلى الوجه المفعم بالبراءة ولمحبتك لأزهرت أيامي وتفتحت براعم للغد

أخي محمد

إلى الأخوات التي لم تلدهم أمي إلى من تحلو بالأخائي وتميزوا بالوفاء إلى ينابيع الصديق الصافي إلى من كانوا معي في طريق النجاح والخير أصدقائي نجادي فاطيمة وزهرة وبشويشة فاطيمة و ولا أكاد أنسى من قاسمة معي مشقة إتمام هذا العمل يمينية

## نور الهدى



## الاهداء

الحمد لله فائق الأنوار وجاعل الليل والنهار ، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار  
صلى الله عليه وسلم .

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح إلى التي حملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط  
الراحة التامة أُمي العزيزة حفظها الله ، إلى الذي تعب هو لأرتاح أنا واحترق ليضيء لي  
طريقي، إلى الذي حرم من كل لذات الحياة من أجلي، إلى الذي تحمل هموم الدنيا من أجلي،  
إلى الذي تتبع مراحل نموي مرحلة بمرحلة، إلى من جعل زادي قرآنا وفرش سبيلي إيمانا  
والذي العزيز ... أطال الله في عمره .

إلى جدتي و جدي عزيز أطال الله عمرهما، إلى جميع خالتي و أزواجهم و أبنائهم  
خصوصا مالك عبد القادر و عبد الرحمان و علي  
إلى من كانوا بمائبة عائلتي الثانية بوزيان وزوجته وبناته بالخصوص حنان و زوجها .  
قادة و زوجته و ابنه محمد .

أخواتي : فاطمة و زوجها و أبنائها ( محمد ، حفصة ) ، كريمة و سهيلة و منى .  
و إلى ألمع ذرة تحترق لها عيون إلى الذي كان بسمة في فوائدي أخي عبد القادر و خطيبته ،  
إلى أخي الأكبر نور الدين و زوجته و يوسف و الحبيب الذي أتمنى له نجاح في دراسته .  
و إلى جميع الاصدقائي: بوري هشام ، مخفي امينة ، دلاس زهرة ، بشويشة فاطيمة .  
كما لا أنسى رفيقة دربي الذي شاركنتي وهذا عمل وتقاسمنا معنات هذ العمل نور الهدى .  
إلى كل من علمني حرفا ، أساتذتي الكرام ، الذين رافقوني من أولى خطواتي على درب  
المعرفة إلى غاية المرحلة الجامعية .  
اهدي هذا عمل الي عائلة قداري و مالك .  
إلى كل من حوتهم ذاكرتي ولم تحويهم مذكرتي .

قداري يمينة



# مقدمة العامة

## المقدمة العامة :

ارتبطت التجارة الدولية بما عرف بالذهب الأسود حيث انه سلعة إستراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعة الكيماوية و البيترو كيماوية وتدخل مشتقاته في عدد لا حصر له من الصناعات المختلفة ، كما انه يمثل نسبة مهمة في التجارة الدولية ، ويؤثر على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي إضافة إلى كونه سلعة نادرة ومحدودة جدا تتحكم في اقتصاديات عامة سواء للدول التي تعتمد عليه كمصدر لعملة الصعبة و الدخل، وبعض الدول تشكل ركيزة في تقدمها الصناعي وكان لها اثر كبير في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية ولم يقتصر أداءه فقط على الأداء الاقتصادي بل شملت أيضا ميادين أخرى كالسياسة والأمن الوطني أما على المستوى العالمي، فإن النفط ينال اهتمام الدول الصناعية المعنية بالاستيراد و بالخصوص لما يمثله لها من أهمية اقتصادية، سياسية وعسكرية، ومع نمو الاقتصاد العالمي ونشوء أقطاب اقتصادية تنافسية زادت أهمية النفط فوضعت له إستراتيجيات متعددة غايتها الأساسية هو كيفية الوصول إلى الموارد الطبيعية النفطية للدول المنتجة والسيطرة على المخزون العالمي وتأمين إمدادات النفط إليها، حيث باتت مسألة تأمين النفط بالنسبة لها مسألة حيوية ومصيرية.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا، وخاصة في مسيرتها التنموية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية بداية من 1986 حتى سنة 2015، نتيجة تأثرها سلبا وإيجابا بعوامل متعددة انعكست على أسعار البترول هبوطا وصعودا، وأدت إلى حالة عدم الاستقرار، ونتج عن ذلك تراكمية على الاقتصاد الجزائري الذي يعد من بين أكثر الاقتصاديات تأثرا بتقلبات أسعار المحروقات، خاصة في الفترة الأخيرة التي عرفت فيها السوق البترولية انخفاض غير مسبوق للأسعار البترول، وهو ما دفعنا إلى دراسة موضوع اثر تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في الجزائر.

## الإشكالية:

لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري الآتي:

### ❖ ما هي أثر تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات في لاقتصاد الجزائري؟

و محاولة الإجابة عن هذه الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي:

- ما هي ابرز العوامل المحددة لأسعار البترول ؟
- ما هي وضعية ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تبعية بترولية ؟
- البدائل المتاحة في الاقتصاد الجزائري لتخلص من لقمة الموارد الطبيعية ؟
- هل الاقتصاد الجزائري يعاني من أعراض المرض الاقتصادي الهولندي ؟

## الفرضيات:

إن معالجة هذا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات، والتي هي:

- هناك عوامل جيوسياسية تجعل أسعار المحروقات لا تعرف الاستقرار في الأسواق البترولية العالمية.

## مقدمة العامة

- إن الميزان المدفوعات الجزائري مرهون بمدى بتذبذب أسعار المحروقات العالمية فحدوث أي أزمة أو صدمة على مستوى أسعار المحروقات تؤثر على الاقتصاد الجزائري مباشرة باعتباره المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري.
- الجزائر تزخر بموارد الطبيعية و طاغوية هائلة تمكنها من تخلص من تبعية الاقتصادية في الجزائر .
- إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بعائدات قطاع المحروقات نتج عنه تراجع كبير وواضح في نمو قطاعي الصناعة و الفلاحة ، و هذا ما يدعم فرضية تعرض الجزائر للمرض الاقتصادي الهولندي

### أهمية الدراسة:

- تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على القضايا الأساسية التي أخذت اهتمام الدول البترولية عامة والجزائر خاصة لأن:
- اقتصاد الجزائري مرهون بالتغيرات الاقتصادية العالمية جراء اعتمادها على مادة ناضبة وغير متجددة .
- أن المداخل البترولية تعتبر المورد الأساسي لتمويل الخزينة الجزائرية حيث انه بواسطة عنصر السعر البترولي يقوم مؤطري السياسة الاقتصادي الجزائرية ببناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية.
- الاهتمام المتزايد بهذا الموضوع في السنوات الأخيرة نتيجة للانخفاض غير المسبوق في أسعار البترول.

### دواعي اختيار موضوع الدراسة

- لقد دعانا لاختيار هذا الموضوع أمور عدة، وترجع أسباب اختيار الموضوع إلى :
- رغبة شخصية في الدخول إلى البحث في عالم البترول والذي له العديد من الأسباب المتنوعة في الجوهر والمضمون
  - أن الاقتصاد الوطني يعتمد كله على ما يجنيه من هذا القطاع، وأن تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
  - معرفة مستقبل الاقتصاد الجزائري والدولة الجزائرية في حالة انخفاض أسعار النفط

### أهداف الدراسة:

- بيان مكان قطاع النفط في اقتصاد الجزائري وواقع ميزان المدفوعات في ظل سيطرة هذا القطاع في الاقتصاد.
- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصدري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق البترولية العالمية.
- إظهار مكانة النفط في الاقتصاد بالرغم من كونه مادة ناضبة و قابلة لزوال .

# مقدمة العامة

## حدود الدراسة:

سيتم التركيز في هذه الدراسة على معرفة آثار تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد في الجزائر، والتي شملت على ميزان المدفوعات الجزائري، واختبار هذه العلاقة باستخدام الاقتصاد القياسي الذي حددت فترة ممتدة من 1990-2012.

## الدراسات السابقة:

❖ دراسة الأستاذ الدكتور محمد بن بوزيان والأستاذ عبد الحميد لخد يمي: "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر" المنشورة في مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 2012/02 والتي تناول فيها الباحثان إلى العلاقة والآخر الناجم عن تغيرات سعر النفط لسلة أوبك على مؤشرات الاستقرار النقدي في الجزائر. وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها التحليلي إلى وجود أثر غير مباشر لسعر النفط على الاستقرار النقدي. أما في الجانب القياسي فتوصلت النتائج إلى وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين أسعار النفط وكل من المستوى العام للأسعار وسعر إعادة الخصم وسعر الصرف، أما اختبار العلاقة السببية لجراجر، فتوصل وجود علاقة بين سعر الصرف وسعر النفط في المدى القصير، أما اختبار دوال الاستجابة التلقائية فأوضح أن هناك أثر سلبي لصدمات سعر النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر.

❖ دراسة سميرة موري عبد والحميد لخديمي " تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر" المنشورة في بحوث اقتصادية عربية العدد 71 صيف 2015 والتي تناول فيها الباحثان أثر سعر النفط في سعر الصرف الجزائري تستخدم الدراسة سلسلة زمنية شهرية لكل من أسعار النفط، وسعر الصرف تمتد خلال الفترة: 2000 إلى 2010 وهذه البيانات أخذت من الإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي أما إحصاءات سعر النفط الشهرية فهي تمثل الأسعار الفورية لخامات سلة أوبك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل النتائج القياسية وتحديد نوعية العلاقة بين أسعار النفط وسعر الصرف وذلك من خلال تعرف خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ومن ثم تقدير المعادلات.

❖ غريغوري غوس " هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية" من منشورات معهد بروكجز من مركز بروكجز الدوحة سنة 2015 حيث تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى معالجة العوامل المتدخلة في انخفاض أسعار المحروقات حيث قام بالتطرق إلى الأسباب الداخلية والإقليمية التي أدت إلى ذلك حيث توصل إلى انه:

- ينبغي مواجهة تلك المخاوف من انخفاض أسعار المحروقات لا على أمل ارتفاعها بل إيجاد البديل وخاصة في تلك الدول التي تعتمد على مداخلها من المحروقات.

## مقدمة العامة

❖ دراسة مداحي محمد" فعالية الاستثمارات في الطاقات المتجددة كإستراتيجية لما بعد المحروقات" المنشورة في مجلة الباحث الاقتصادي العدد04 /ديسمبر2015 والتي تناول فيها الباحث الطاقات المتجددة في الجزائر كبديل للمحروقات وذلك لدعم برنامج التنمية المستدامة .

### أدوات الدراسة:

محاولة منا للإجابة على إشكالية البحث الرئيسية و التساؤلات الفرعية السابقة من جهة، و اختبار صحة الفرضيات من جهة أخرى، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لفهم و تفسير اثر تغير أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات خاصة في الجانب النظري، ثم زيادة على هذا استعملنا في الجانب التطبيقي الأسلوب الإحصائي و ذلك قصد تدعيم الدراسة بالأرقام و البيانات لتبرير المعلومات السابقة.

### أقسام الدراسة:

ومن خلال ما تقدم في طرح إشكالية دراستنا وبناء على الأهداف والفرضيات المتبناة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

● **الفصل الأول:** تم تخصيصه لتبين ماهية البترول و خصائص نشاط قطاع المحروقات بالإضافة إلى أهمية البترول في مجتمع صناعي الحديث، وكذلك إلى التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها من خلال استعراض أهم الفاعلين في السوق البترولية، وقمنا كذلك بمعالجة خصائص الطلب و العرض النفطي بالتطرق إلى مفهوم الأزمات السعرية و أثرها الاقتصادية عند تذبذب الأسعار والجهات المتدخلة في تحديد أسعار البترول .

● **الفصل الثاني:** أما في هذا الفصل فسنحاول عرض واقع ميزان المدفوعات وذلك من خلال معالجة أنواع الاختلال .وسياسات التصحيح المعتمدة في ميزان المدفوعات.بالإضافة إلى ذلك قمنا بعرض وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر. والتحديات الاقتصادية الجزائرية وأفاق القضاء على التبعية البترولية.

**الفصل الثالث:** تم تخصيصه لدراسة اثر تغير أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري عامة وعلى ميزان المدفوعات خاصة من خلال عرض تطور العوائد النفطية وتوظيفها. بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه الجزائر في ظل مستقبل أسعار المحروقات.بالإضافة الى استعراض أدبيات التكامل المتزامن انطلاقاً من مفهوم التكامل المتزامن وشروط تطبيق طريقة التكامل المتزامن، و باختبار استقرارية السلاسل الزمنية و أما الدراسة التطبيقية فقد قمنا من خلالها باختبار إستقرارية السلسلة الزمنية لنسبة صادرات من محروقات و الميزان التجاري و الميزان الكلي للمدفوعات وعالجنا البيانات المتوفرة من خلال برنامج Eviews8، اجل قياس الأثر بصفة دقيقة .

● **أما الخاتمة:** فتتضمن ملخصاً لأهم ما جاء في البحث والنتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة وأفاق البحث.

## مقدمة العامة

### صعوبة الدراسة :

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المؤلفوة لدى جل الباحثين و يمكن تلخيصها فيما يلي :

- قلة المراجع من الكتب التي تناولت هذا الموضوع و جوانب الأخرى من قسم النظري و بالتالي اعتمدنا على مراجع مختلفة كالملتقيات و المحالات و الرسائل و الأطروحات بالإضافة إلى المراجع الالكترونية .
- ضرورة التنقل إلى الجامعات المجاورة للحصول على المعلومات ما ألزمتنا الوقت أكبر .
- صعوبة تطبيق و فهم هذا الموضوع خاصة عند إسقاطه على اقتصاد الجزائري بسبب أن الواقع المعاش يختلف عن الجانب النظري .
- وجود صعوبة في الإحصائيات من سنة 1990، و ذلك بسبب عدم بداية بعض تقارير الإحصائية إلا من سنة 2012.
- الصعوبة الحقيقية التي اعترضتنا في هذا البحث تتمثل في تناقض بعض الإحصائيات الخاصة بمصادر النفط الجزائرية ،سواء من طرف الهيئات الوطنية الجزائرية أو الدولية .

### مقدمة الفصل:

استعمل الإنسان الفحم منذ الآلاف السنين إلى غاية دخول القرن العشرين وظهور نوع جديد من الطاقات وهو النفط هذا بعدما جرب الإنسان الطاقة البشرية والآلية و الحرارية وغيرها فتأكد من وجوب استعمال هذا النوع من الطاقة نظرا لاجابياته الكثيرة وسلبياته القليلة آنا ذلك.

عرفت الجزائر تطورا كبيرا في ما يخص الصناعة البترولية إلا أن توفير المواد المالية اللازمة لتنمية الاقتصاد الوطني يرتبط بسعر السلعة المصدرة في الأسواق العالمية.

ولذلك فان دراسة السعر البترولي وأنواعه والعوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية وأنظمة التسعير البترول تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن ومن خلال هذا المنطلق تم تخصيص هذا الفصل لتوضيح واقع البترول في ظل تقلبات الأسعار والذي رأينا أن نقسمه إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

**المبحث الأول: ماهية البترول.**

**المبحث الثاني: أسعار البترول و العوامل المؤثرة و المحددة له.**

**المبحث الثالث: تطور صناعة النفط في ظل تقلبات الأسعار.**

## المبحث الأول: ماهية البترول

### المطلب الأول: خصائص نشاط قطاع المحروقات.

نشاط قطاع المحروقات هو عبارة عن كل الأنشطة المتعلقة باكتشاف واستخراج واستغلال وتسويق الثروة النفطية بما فيها الغاز الطبيعي أيضا.

ويتميز نشاط قطاع المحروقات على المستوى العالمي بمجموعة من الخصائص تميزه عن باقي النشاطات الاقتصادية الأخرى وتمثل أهم الخصائص فيما يلي:

#### 1. تركيز الإنتاج:

يتميز الإنتاج العالمي من النفط بالتركيز في عدد قليل من البلدان أهمها الولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup> والتي كانت تعتبر أكبر دولة منتجة للبترول حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما انها تمتلك أكبر احتياطي ثابت للبترول في العالم<sup>1</sup> ولكن بعد الحرب العالمية الثانية توالى الاكتشافات النفطية لبترول العرب ، " وبين التاريخ بأن رمال الصحاري العربية سواء في آسيا أو في إفريقيا تحتفظ تحت حبات رمالها بنحو ثلثي البترول العالمي ، والجدير بالذكر أن الوطن العربي مازال يخفي تحت أراضيه موارد أو احتياطات هائلة لم تكتشف بعد فالاحتياطات النفطية العربية المؤكدة بلغت 677307مليار برميل نهاية عام 2006مشكلة بذلك حوالي % 56 من حجم الاحتياطات العالمية ، وارتفعت هاته الاحتياطات عام 2010 لتبلغ 710695 مليار برميل أي بنسبة زيادة قدرت بحوالي %5 عن سنة 2006 .

وتوجد لدى البلدان العربية إمكانيات كبيرة لزيادة حجم احتياطاتها النفطية ، وبالتالي فهي قادرة على النهوض بالتزاماتها من حيث تأمين متطلبات الاقتصاد العالمي من النفط ، وهذا من خلال ما قامت به وما ستقوم به من جهود لتطوير ما تمتلكه من مصادر بترولية<sup>2</sup>.

#### 2. تباعد مراكز الإنتاج:

إن أهم ما يميز نشاط قطاع النفط هو بعد المسافة بين مراكز الاستخراج والإنتاج ونقاط الاستهلاك، فنجد أن الدول المنتجة للنفط الخام وأغلبها من دول العالم الثالث وفي مقدمتها الدول الآسيوية والإفريقية ، تصدر النفط كما يستخرج في شكله الخام باستثناء تكرير كميات جد قليلة منه ، وهو ما جعل مشكلة النقل تظهر لدى الشركات المنتجة ، وأوجب ذلك توفير إمكانيات لوجيستية كبيرة ، وعلى العموم فهناك طريقتين رئيسيتين لنقل النفط من مناطق الإنتاج الرئيسية وفي مقدمتها الدول الآسيوية وخاصة دول الشرق الأوسط إضافة إلى الدول الإفريقية وبدرجة اقل دول أمريكا اللاتينية إلى مناطق الاستهلاك الرئيسية وفي مقدمتها دول أوروبا الغربية واليابان والصين ، وتمثل الطريقة الأولى في النقل عن طريق الناقلات البحرية والطريقة الثانية عن طريق النقل بالأنابيب "والذي أحدث ثورة كبيرة في مجال النقل بصفة عامة ونقل الطاقة بصفة خاصة"

<sup>1</sup> محمد عبد الغني سعودي، "الوطن العربي"، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006 ، ص157 .  
<sup>2</sup> مظفر البرازي، مقال تحت عنوان "الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية ، واقعه وآفاقه"، مجلة النفط والتعاون العربي- المجلد الرابع والثلاثون-العدد 124 شتاء 2008 ، ص166.

### 3. احتمالية الاستكشاف:

إن من أهم خصائص نشاط قطاع المحروقات هي احتمالية استكشاف موارد إضافية للثروة النفطية، فهي عبارة عن مورد قابل للزيادة والنقصان وبشكل دائم ومستمر، هذا بالإضافة إلى أنه ليس من المؤكد أن تكون نتائج عملية الاستكشاف ايجابية، ففي الكثير من الأحيان يتم التنبؤ بوجود نفط وبعد عملية الحفر لا نجد النفط إطلاقاً ، أو نجد كميات جد قليلة، وهذا ما دفع الشركات النفطية العالمية إلى عدم تركيز نشاطها في منطقة واحدة ، بل قامت بتوزيع نشاطها إلى مناطق كثيرة من أجل اكتشاف موارد جديدة للثروة النفطية لتعويض خسائر الاستكشافات السلبية.

### 4. ارتفاع تكلفة الاستثمار:

يحتاج الاستثمار في قطاع النفط إلى رؤوس أموال ضخمة حيث أن "إنتاج الزيت الخام يتطلب تحديد مكنه وتواجهه، وتطوير الحقول للإنتاج وتتطلب أعمال التنقيب الحصول على رخصة قانونية تمنح للجهة التي تنوي التطوير في عمليات التنقيب وتنفيذ الأعمال الضرورية<sup>1</sup>. وتنقسم تكاليف الاستثمار في المجال النفطي إلى فئتين رئيسيتين وهما: تكاليف ما قبل الإنتاج وتكاليف الإنتاج.

#### 4-1 تكاليف ما قبل الإنتاج: وتشمل البنود التالية:

- تكاليف الحصول على الامتيازات: تشمل تكاليف الحصول على امتياز التنقيب عن النفط والغاز جميع النفقات التي تتكبدها الشركة النفطية للحصول على الامتياز ، وتشمل كذلك الإيجارات والمدفوعات الأخرى التي تتم بعد ذلك ، وفقاً لنصوص اتفاقية الامتياز.
- تكاليف التنقيب: وتتمثل في تكاليف المسح الجيولوجي التي تقوم الشركات البترولية للاهتداء إلى الأماكن النفطية في مناطق الامتياز .
- مصاريف إعداد المكان للحفر: وتشمل ما يلي:
  - تنظيف وتسوية الأرض ونضح المياه إن وجدت.
  - تكاليف بناء الطرق وإرساء أساسات للحفر.
  - تكاليف نقل أجهزة الحفر وإقامتها على المنطقة.
- تكاليف الحفر وتطوير الحقول: وهذا من أجل إعداد الحقول للإنتاج الفعلي " وتشمل أجور عمال الحفر والمواد اللازمة للحفر، وتكاليف صيانة وتصليح آلات معدات الحفر ، الوقود والطاقة المحركة، اهتلاك معدات وآلات الحفر.... وغيرها.

<sup>1</sup> عبد الهادي حسن طاهر، تحديد الدخل في صناعة البترول، دار الساقى، بيروت، لبنان ، ط 1، 2008، ص 11 ، 14.

- تكاليف حقن الغاز والمحافظة على مكامن الزيت: وهي تكاليف قد تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج في المستقبل، إذ أنها تزيد من الطاقة الإنتاجية للمشروع على المدى الطويل.
- تكاليف الآبار الجافة: وهذا لأن حفر بعض الآبار الجافة أمر تصادفه أعمال الحفر وتطوير الحقول، وتميل شركات بترول عديدة إلى تقييد نفقات أعمال الحفر هذه على حساب الدخل.

#### 4-2- تكاليف الإنتاج: وتتمثل في البنود التالية:

- نفقات التشغيل المباشرة وتوزع وفقا لمختلف وجوه الإنتاج كإخراج المنتجات البترولية وتجميعها وفرزها وتركيزها ونقلها إلى معامل التكرير وموانئ التصدير.
- النفقات الغير مباشرة: تحسم معظم شركات البترول نفقات الإيراد هذه من إجمالي الدخل، دون توزيعها بأي شكل من الأشكال وهذا من أجل تعيين ما يلحق منها بكل برميل تم إنتاجه.<sup>1</sup>

#### 5. تركيز رأس المال:

إن أهم ما يميز الاستثمار في القطاع النفطي هو وجود عدد محدود من الشركات المهيمنة عليه وهو ما جعل رأس مال القطاع بأكمله يتركز في عدد قليل من الشركات النفطية العالمية وفي مقدمتها الشركات الأمريكية.

#### المطلب الثاني: الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية:

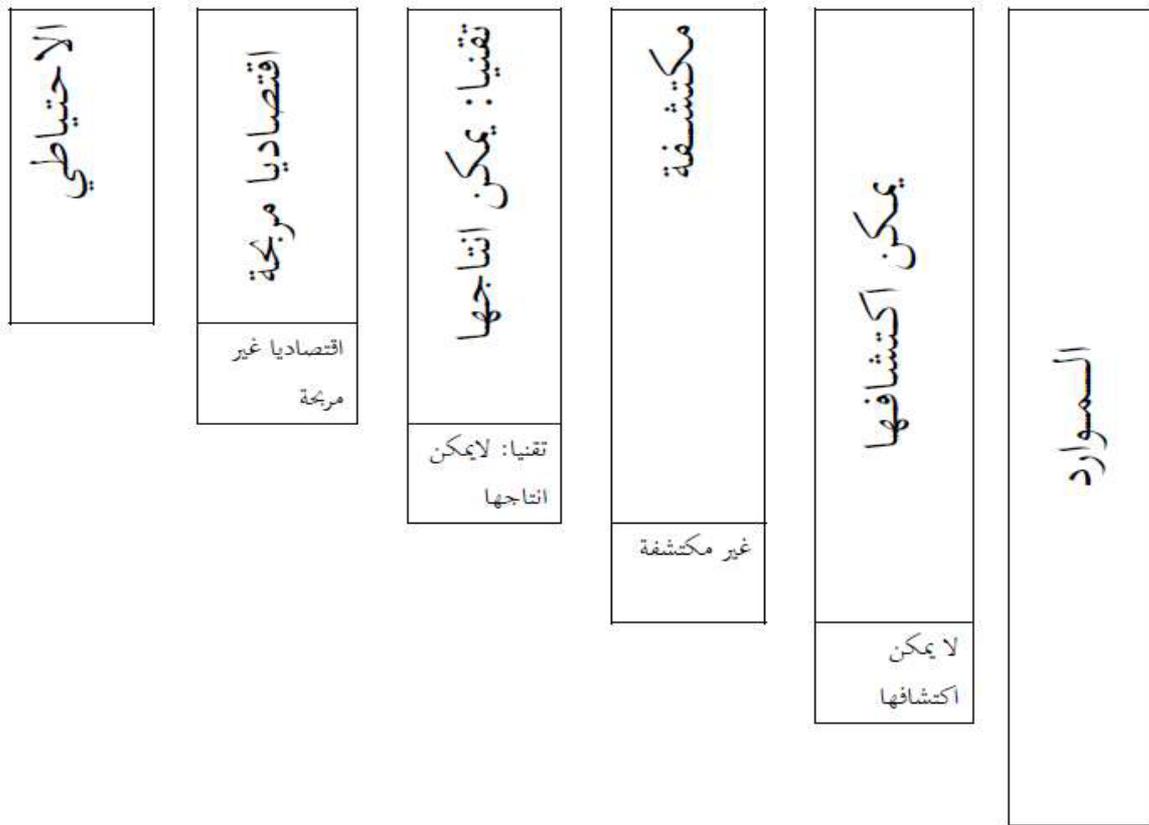
تحتوي الكرة الأرضية على كل المقومات التي تسمح بتواجد واستمرار الحياة فوقها، ومن بين هاته المقومات والخيرات التي انعم الله سبحانه وتعالى على البشر نجد مختلف مصادر الطاقة، التي خلقت لتوفر على الإنسان الجهد العضلي الذي يبذله من أجل ضمان استمرار تواجده، وتعتبر الثروة النفطية أهم هاته المصادر الطاقوية وبدون أي منازع وعلى الإطلاق، فهذا السائل الأسود ومنذ اكتشافه سمح للإنسان بالتطور والرقى، ومنافعه بلغت درجات لم يكن احد يتوقعها، وبسبب هاته المنافع الكثيرة والجمة بلغ الصراع لأجل السيطرة على منابعه أشده بين مختلف القوى الدولية، فإلى أي حد تزخر الكرة الأرضية بالنفط؟

للإجابة على هذا التساؤل سنتطرق في هذا المبحث إلى الاحتمالات النفطية العالمية واهم الإشكاليات التي تواجه عملية التنبؤ بحجم الموارد النفطية المحتمل اكتشافها في المستقبل، وسنتكلم عن المخزونات النفطية العالمية وكذلك عن تطور الطلب العالمي على البترول .

<sup>1</sup> عبد الهادي حسن طاهر، مرجع سابق الذكر، ص116، 115، 114، 113.

انه وفي أول الأمر يجب التمييز بين الموارد النفطية والاحتياطيات ، فالموارد النفطية هي مجموع الموارد النفطية المتاحة في القشرة الأرضية سواء كانت هاته الموارد مكتشفة أو غير مكتشفة ، أما الاحتياطيات النفطية فهي تعني ذلك الجزء من الموارد القابلة للاسترجاع والاستخراج والتسويق في ظل الشروط الحالية للسوق<sup>1</sup> وبهذا فإن الاحتياطي لا يعني مجرد الكمية الموجودة في باطن الأرض وإنما يعني الأبعاد الأساسية للمعروض مستقبلا آخذنا بعين الاعتبار تكلفة الاستخراج والوقت الاقتصادي (العمر) الذي يأخذه الاحتياطي<sup>2</sup> والشكل التالي يوضح العلاقة بين الموارد النفطية والاحتياطيات النفطية والذي وضعه جون نوال بولا رد " jean noel boulard " من المعهد الفرنسي للبترول.

الشكل رقم 1-1: العلاقة بين الموارد النفطية و الاحتياطيات النفطية.



source : sadek boussena, jean pierre pauwels catherine lacatelli canine swurtenbroekx ledefi petrolier, questions actuelles du petrole et du gaz, librairie vuibert, paris, 2006, p73.

من الشكل أعلاه نلاحظ بأن الموارد تنقسم إلى موارد يمكن اكتشافها وموارد لا يمكن اكتشافها ، وبالتالي هنا نلاحظ بأنه تم الاستغناء على الموارد التي لم يمكن اكتشافها ، وصنفت في خانة الموارد الغير مكتشفة ، وأكملت

<sup>1</sup> Institut francais du petrole, recherche et production du petrole et du gaz, reserves, couts et contrats "paris" techniq, 2002, pp 94-95

<sup>2</sup> لمرابط أحمد، البترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989 ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر 1992-1993،ص61 .

الدراسات والأبحاث حول الموارد التي أمكن اكتشافها ، هاته الدراسات والأبحاث أثبتت بأن الموارد المكتشفة تنقسم بدورها إلى قسمين ، موارد يمكن إنتاجها وموارد لا يمكن إنتاجها ، وهذا من الناحية التقنية طبعا ، وهنا يتم الاستغناء عن الموارد التي يمكن إنتاجها من الناحية التقنية ، وتواصل الدراسات والأبحاث حول الموارد التي يمكن إنتاجها من الناحية التقنية ، هاته الموارد التي يمكن إنتاجها أثبتت الدراسات انها تنقسم إلى قسمين :

**القسم الأول** في هاته الحلقة هو الموارد المربحة اقتصاديا أي الموارد التي يتم من خلال استخراجها تحقيق أرباح اقتصادية ، أما **القسم الثاني** فهو يخص الموارد الغير مربحة من الناحية الاقتصادية في ظل تكاليف الاستخراج والإنتاج الحالية ، وأيضا في ظل الأسعار السائدة حاليا في الأسواق النفطية العالمية أي أن هاته الموارد الغير مربحة من الناحية الاقتصادية حاليا قد تصبح مربحة لاحقا في ظل التطور التكنولوجي وارتفاع أسعار البترول. وفي ختام هذا الشكل نلاحظ بأن الاحتياطات النفطية هي تلك الموارد التي تكون مربحة من الناحية الاقتصادية.

ولهذه الأسباب و غيرها نلاحظ بأنه هناك تباين واضح في الإحصائيات المقدمة سواء في حجم الاحتياطات النفطية أو في حجم كميات البترول التي يمكن اكتشافها في المستقبل.

ورغم هذا التباين الواضح في الإحصائيات المقدمة يبقى تقدير كمية الاحتياطات النفطية من الأمور المهمة للغاية وهذا سواء على مستوى الشركات البترولية أو على مستوى الدول فبالنسبة للشركات البترولية يمكن تكوين هذا النوع من الشركات وضمن استمرار تواجدها بواسطة تواجد الاحتياطات النفطية "فهو أساس الموجودات التي تستمد منها الأرباح المستقبلية، ورأس مال الاستثمارات اللاحقة وهي انعكاس للمقدرة المالية للشركة<sup>1</sup> وأيضا بواسطة تقدير كمية الاحتياطات النفطية يمكن لهاته الشركات تحديد عمرها الافتراضي حيث أن استمرار هذا النوع من الشركات يرتبط ارتباطا وثيقا بتواجد الثروة النفطية ، أما على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة فتظهر أهمية الاحتياطات النفطية في تحديد السياسات الاقتصادية الهامة التي ستتجهج من طرف الدولة ، وكذلك تحديد سياسات التصدير والاستيراد لهذا المورد الحيوي.

أما على مستوى الاقتصاد الدولي تظهر أهمية احتياطي الثروة النفطية في عملية تحريك دواليب الاقتصاد العالمي ، ومن خلال تقدير كميات الاحتياطي النفطي يمكن تحديد احتياجات القطاعات الاقتصادية العالمية من النفط ، فتواجد الاحتياطات بالشكل اللازم والكافي يعتبر " عنصرا أساسيا في التطور المستمر لاقتصاد البلد<sup>2</sup> من جهة وللاقتصاد العالمي من جهة ثانية.

إن تقدير حجم الاحتياطي العالمي من النفط يعتبر من الأمور الصعبة للغاية حيث انه لا يمكن تقديره بصورة دقيقة، وهذا لأن عملية تقدير الاحتياطي في بئر محفورة حديثا هي عبارة عن تقديرات مبدئية يمكن أن تزيد أو

<sup>1</sup> كلاود ماك ماكيل، تعريفات الاحتياطي لجمعية مهندسي النفط (SPE) والمجلس العالمي للنفط (wpc) التأثير على ماضي التقييمات-ترجمة د-علي سالم بلاعو، أصدقني ابو بكر الصادي، مجلة الساتل-مجلة علمية محكمة شاملة، نصف سنوية تصدر عن جامعة السابع اكتوبر مصراته ليبيا-السنة الأولى-العدد الأول ديسمبر 2006 ، ص263 ، على الموقع الالكتروني:

[http //www. alsatil-edu.lg//alsatiliy .no 12006html](http://www.alsatil-edu.lg//alsatiliy.no12006html), consulté le 02-06-2012 à 23 :20 GMT .

<sup>2</sup> كلاود ماك ماكيل ، المرجع سابق الذكر ، ص263 .

تنقص مع مرور الزمن، وأكد أبيير ألفيه "Mr : olivier APPERT" رئيس المعهد الفرنسي للبترول حيث قال بأن تقييم احتياطي حقل نفط هو محاولة تخمين لمخزون مستودع من خلال النظر عبر ثقب المفتاح<sup>1</sup>. هذا بالإضافة إلى أن الإحصائيات التي تقدم من طرف الشركات النفطية و الدول المنتجة للبترول، لا تكون صحيحة في غالب الأحيان، فقد تعتمد الشركة النفطية إلى الزيادة في قيمة احتياطات الآبار النفطية التي تمتلكها، وهذا قصد الرفع من قيمة أسهمها في البورصات الدولية، ومن هنا ومن هذا المنطلق نستنتج بأن كل تقديرات الاحتياطات النفطية تتضمن عدم الواقعية وبدرجات متفاوتة، وعلى العموم فانه يمكننا أن نعطي التعريف الآتي للاحتياطات النفطية.

**1-1 تعريف الاحتياطي البترولي:** هو الثروة البترولية التي يمكن استغلالها بصورة متكاملة على الصعيدين الاقتصادي و التقني و تتأثر مسألة تحديد الاحتياطي البترولي بالمتغيرات الحاصلة في التكنولوجيا المعتمدة<sup>2</sup> في عمليات البحث و الاستخراج أو الكلفة و مستويات الأسعار لهذه المادة الأولية.

**1-2 أنواع الاحتياطي:** يمكن تقسيم الاحتياطي من زيت البترول إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

- **الاحتياطي المؤكد:** عبارة عن كمية البترول التي يمكن استخراجها بصورة دقيقة من حقول البترول التي تم اكتشافها، ووفقا لجمعية مهندسي البترول "SPE" هي كمية النفط التي يمكن استخراجها وبدرجة معقولة من اليقين، من المكامن الجيولوجية المعروفة وهذا في سياق الظروف الاقتصادية السائدة وإجراءات العمل والأنظمة الحكومية القائمة، ودائما حسب جمعية مهندسي البترول، فإن مستوى الثقة وصل حتى 90% من ثبات الاحتياطات المحتمل وجودها<sup>3</sup>، وأحيانا يزيد من 95%<sup>4</sup>.
- **الاحتياطي المحتمل:** يمثل الكميات الإضافية التي يمكن استخراجها من البترول بعد استخراج كميات الاحتياطي المؤكد. إن هذا النوع من الاحتياطي مؤكد الوجود من الناحية الفنية والجيولوجية ولكنه غير معروف بصورة دقيقة في كمياته أو في جوانبه الاقتصادية<sup>5</sup>.
- **الاحتياطي غير المكتشف:** عبارة عن كميات البترول المتصور الحصول عليها من أماكن لم يتم بعد إجراء عمليات حفر آبار فيها ورغم أن هذا الحجم غير مكتشف حتى الآن ولكن يمكن تقديره اعتمادا على معرفتنا بماضي الاكتشافات السابقة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Le pic pétrolier mondial, on doit s'y préparer des maintenant sur le site : [http://www.notre-planete.info/actualites/actu\\_2301\\_pic\\_pétrolier\\_php](http://www.notre-planete.info/actualites/actu_2301_pic_pétrolier_php), page 03.

<sup>2</sup> د/حافظ البرجاس: الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، بيروت سنة 2000 الطبعة 1 ص23 :

<sup>3</sup> KATHRINE STEPHANE, les compagnies pétrolières et le marché pétrolier international, le pétrole guide del'énergier et du développement à l'intention des journalistes open society institute- new york ,usa 2005 ; p55

<sup>4</sup>Sadek boussena, op cit., p73

<sup>5</sup> محمد أحمد الدوري، المرجع سابق الذكر، ص32

<sup>6</sup> KATHERINE STEPHANE. OP, CIT PAGE 55

الجدول رقم 1-1: الاحتياطي العالمي من النفط الخام حسب البلد خلال الفترة 2006-2010.

الوحدة: (مليار برميل)

2010	2009	2008	2007	2006	
4900	4900	4900	4900	4942	كندا
19121	19121	21317	20972	21757	الولايات المتحدة الأمريكية
<b>24021</b>	<b>24021</b>	<b>26217</b>	<b>25872</b>	<b>26699</b>	مجموع أمريكا الشمالية
<b>1,64</b>	<b>1,80</b>	<b>2,03</b>	<b>2,12</b>	<b>2,21</b>	نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي (%)
2505	2520	2616	2587	2468	الأرجنتين
12857	12802	12624	12624	12182	البرازيل
1360	1362	1510	1510	1509	كولومبيا
<b>7206</b>	<b>6511</b>	<b>6511</b>	<b>6368</b>	<b>5180</b>	الإكوادور
11692	11692	11866	12187	12850	المكسيك
<b>296501</b>	<b>211173</b>	<b>172323</b>	<b>99377</b>	<b>87324</b>	فنزويلا
2760	2760	2760	2768	2743	الدول الأخرى
<b>334881</b>	<b>248820</b>	<b>210210</b>	<b>137421</b>	<b>124256</b>	مجموع أمريكا اللاتينية
<b>22,83</b>	<b>18,62</b>	<b>16,25</b>	<b>11,27</b>	<b>10,27</b>	نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي (%)
7000	7000	7000	7000	7000	أذربيجان
198	198	198	198	198	بلاروسيا
39800	39800	39828	39828	39828	كزاخستان
79432	79432	79049	79432	79306	روسيا
600	600	600	600	600	تركمانستان
395	395	395	395	395	أكرانيا
594	594	594	594	594	أزباكستان
940	940	934	934	931	دول أخرى
<b>128959</b>	<b>128959</b>	<b>128598</b>	<b>128981</b>	<b>128852</b>	مجموع أوروبا الشرقية
<b>8,79</b>	<b>9,65</b>	<b>9,94</b>	<b>10,58</b>	<b>10,65</b>	نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي (%)
812	1060	1113	1113	1157	الدانمارك
7078	7078	7491	8168	8548	النرويج
3400	3400	3390	3593	3593	المملكة المتحدة (بريطانيا)
2242	2044	2124	2132	2071	دول أخرى

<b>13532</b>	<b>13582</b>	<b>14118</b>	<b>15006</b>	<b>15369</b>	مجموع أوروبا الغربية
<b>0,92</b>	<b>1,02</b>	<b>1,09</b>	<b>1,23</b>	<b>1,27</b>	نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي (%)
151170	137010	137620	136150	138400	إيران
143100	115000	115000	115000	115000	العراق
101500	101500	101500	101500	101500	الكويت
5500	5500	5572	5572	5572	سلطنة عمان
25382	25382	25405	25090	26185	قطر
264516	264590	264063	264209	264251	العربية السعودية
2500	2500	2500	2500	3000	الجمهورية السورية العربية
97800	97800	97800	97800	97800	الإمارات العربية المتحدة
2798	2798	2798	2798	2908	دول أخرى
<b>794266</b>	<b>752080</b>	<b>752258</b>	<b>750619</b>	<b>754616</b>	مجمع الشرق الأوسط
<b>54,14</b>	<b>56,28</b>	<b>58,13</b>	<b>61,55</b>	<b>62,39</b>	نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي (%)
12200	12200	12200	12200	12200	الجزائر
9500	9500	9500	9500	9330	أنغولا
4400	4300	4340	4070	3720	مصر
2000	2000	1995	1995	1995	الغابون
47097	46422	44271	43663	41464	ليبيا
37200	37200	37200	37200	37200	نيجيريا
6700	6700	6700	6700	6615	السودان
7750	6105	6105	6020	6270	دول أخرى
<b>126847</b>	<b>124427</b>	<b>122311</b>	<b>121348</b>	<b>118794</b>	مجموع إفريقيا
<b>8,65</b>	<b>9,31</b>	<b>9,45</b>	<b>9,95</b>	<b>9,82</b>	نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي (%)
1100	1100	1200	1200	1200	بروناي
18000	18000	15493	15493	15615	الصين
5820	5800	5459	5459	5693	الهند
3990	3990	3990	3990	4370	أندونيسيا
5500	5500	5357	5357	5357	ماليزيا
4700	4700	3410	3410	3250	فيتنام
4158	4158	4158	4158	4158	أستراليا

1238	1178	1211	1156	1321	دول أخرى
<b>44506</b>	<b>44426</b>	<b>40278</b>	<b>40223</b>	<b>40964</b>	مجموع آسيا والمحيط الهادي
<b>3,03</b>	<b>3,32</b>	<b>3,11</b>	<b>3,30</b>	<b>3,39</b>	نسبة الإحتياطي إلى الإحتياطي العالمي (%)
<b>1467012</b>	<b>1336315</b>	<b>1293990</b>	<b>1219470</b>	<b>1209550</b>	مجموع العالم
<b>1193172</b>	<b>1064288</b>	<b>1023393</b>	<b>948057</b>	<b>935834</b>	مجموع إحتياطي دول الأوبك
<b>81,33</b>	<b>79,64</b>	<b>79,09</b>	<b>77,74</b>	<b>77,37</b>	نسبة إحتياطي دول أوبك إلى الإحتياطي العالمي (%)
<b>273840</b>	<b>272027</b>	<b>270597</b>	<b>271413</b>	<b>273716</b>	مجموع الإحتياطي للدول خارج أوبك
<b>18,67</b>	<b>20,36</b>	<b>20,91</b>	<b>22,26</b>	<b>22,63</b>	نسبة إحتياطي الدول خارج الأوبك إلى الإحتياطي العالمي (%)

source: Teame for the preparation of OPEC : Annual Bulletin 2010-2011 page 22

sur le site : [http:// www.opec.org](http://www.opec.org)

إنه ومن خلال الجدول السابق يمكننا ملاحظة ما يلي:

تطور حجم الاحتياطيات العالمية من النفط بنسبة % 21,29 خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2010 ، حيث كان الاحتياطي النفطي العالمي يقدر بـ 1209550 مليار برميل نهاية عام 2006 ، وأصبح نهاية عام 2010 يقدر بـ 1467012 مليار برميل.

تملك دول الأوبك ما يزيد عن ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي من النفط بحجم قدرة نهاية عام 2010 بـ 1193172 مليار برميل أي بنسبة وصلت إلى % 81,33 من حجم الاحتياطي النفطي العالمي وبالتالي قدرت نسبة احتياطي الدول خارج أوبك % 18.67 من حجم الاحتياطي النفطي العالمي بمقدار 273840 مليار برميل.

تملك منطقة الشرق الأوسط، ما يقارب ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي بنسبة قدرت عام 2006 بـ 62.38% وعام 2010 بـ 54.10% بمقدار 794266 مليار برميل.

نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه انخفاض نسبة احتياطي دول أوربا حيث لا تمثل احتياطياتها إلا 0.92% من نسبة الاحتياطي النفطي العالمي لعام 2010 كما أن هذا الحجم الضعيف جدا من الاحتياطي

تعرض لتراجع كبير وبنسبة 11.95% مقارنة بحجم الاحتياطي لعام 2006 أي من 15369 مليار برميل نهاية عام 2006 إلى 13532 مليار برميل نهاية عام 2010.

ونفس الشيء لدول أمريكا الشمالية حيث تراجعت احتياطاتها بنسبة قدرت ب % 10,03 خلال الفترة 2006-2010 أي بمقدار 2678 مليار برميل (26699 مليار برميل - 24021 مليار برميل) وهما المنطقتان الأكثر استهلاكاً للثروة النفطية.

ارتفاع احتياطي الدول الإفريقية من النفط حيث قدر هذا الاحتياطي نهاية عام 2006 ب 118794 مليار برميل، وارتفع إلى 126847 مليار برميل نهاية عام 2010، هذا راجع إلى زيادة الاكتشافات في كل من مصر وليبيا.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه ارتفاع نسبة احتياطيات دول أمريكا اللاتينية إلى الاحتياطيات العالمية خلال الفترة 2006-2010 حيث قدرت نسبة هذا الارتفاع في مجموع دول أمريكا اللاتينية ب %169,51 أي من 124256 مليار برميل نهاية عام 2006 إلى 334881 مليار نهاية 2010 أي بمقدار 210625 مليار برميل، استحوذت فنزويلا لوحدها على 209177 مليار برميل أي أن نسبة الاحتياطيات الجديدة في أمريكا اللاتينية، كانت أغلبها في فنزويلا وهذا بنسبة قدرت ب % 99,31 من قيمة الاحتياطيات الجديدة

## 2-المخزونات النفطية العالمية:

**1-2 ماهية المخزونات النفطية العالمية:** تعتبر المخزونات النفطية ذات أهمية كبيرة فهي تؤثر إيجابا في أسواق الاستهلاك المحلية للدول صاحبة تلك المخزونات، وهذا عن طريق تغطية احتياجات السوق المحلية عند حدوث ندرة في الأسواق النفطية العالمية، وبالتالي فالمخزونات النفطية تستعمل للتحوط من مخاطر نقص الإمدادات أو توقع ارتفاع مستقبلي للأسعار و بمعنى آخر فالمخزونات النفطية تعمل على إدارة قطاع الطاقة المرتبط بالإنتاج لدى الدول المستهلكة، وفق أفضل الطرق.

ولكن اليوم انخرط تأثير المخزونات النفطية عن الأهداف الأساسية التي وجدت من أجلها، فأصبحت بذلك من المؤشرات ذات التأثير الواسع في الأسواق النفطية العالمية، وأصبحت تؤثر في أسعار النفط ارتفاعا وانخفاضاً فزاد تأثيرها حتى على المؤشرات الاقتصادية والسياسية.

إن التعامل مع المخزونات النفطية في الدول الصناعية يتم من أعلى المستويات في الدولة حيث يتخذ بشاها قرارات في منتهى الحرص والتشدد، وهذا قصد التحكم في أسعار النفط وتوفيره، وكذلك قصد تهدئة الأسواق النفطية من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العالمي.

وتعرف المخزونات النفطية على انها عبارة عن كميات كبيرة من النفط تغطي احتياجات البلاد المستهلكة للنفط ومشتقاته لفترة زمنية معينة تتراوح بين 30 إلى 90 يوما، وهذا في حالة تعرض الإمدادات النفطية لانقطاع لأي سبب من الأسباب.

ويعود تأسيس المخزونات النفطية للدول المستهلكة للنفط إلى عام 1973 حين تعرضت امتدادات النفط القادمة من الدول العربية إلى تقلبات حادة حيث استخدم النفط كسلاح من طرف الدول العربية المنتجة للنفط ضد العالم الغربي المتضامن مع إسرائيل في حرب أكتوبر 1973 .

وفي عام 1975 سن الكونغرس الأمريكي تشريعات تلزم الحكومة الفدرالية بإنشاء مواقع لتخزين كميات من النفط الخام تكون كافية لتأمين الطلب عليه في حال تعرض الإمدادات لأي نوع من المخاطر الحادة، وبالإضافة إلى المخزونات الفيدرالية تقوم الشركات العاملة في مجال الطاقة بتخزين كميات خاصة بها توازي في مجملها كميات المخزون الفيدرالي<sup>1</sup> .

## 2-2 أنواع المخزونات النفطية<sup>2</sup>:

تنقسم المخزونات النفطية حسب طريقة تصنيفها فهي تقسم بناء على أنماط المخزون النفطي من جهة وحسب أهداف الاحتفاظ بالمخزون النفطي من جهة ثانية، وفيما يلي بيان لكل تقسيم من التقسيمات السالفة الذكر.

### تقسيم المخزونات النفطية بحسب أنماطها:

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع وهي: المخزون الأولي، المخزون الثانوي، المخزون الثالثي.

- **المخزون الأولي**: وهو المخزون الذي تحتفظ به الصناعة النفطية والذي يدخل في عمليات الإنتاج والتكرير ويعتبر هذا النوع هو الأكثر شيوعاً وتداولاً في تقارير ونشرات الصناعة النفطية<sup>3</sup> وينقسم بدوره إلى نوعين وهما:

- **المخزون التجاري**: وهو المخزون الذي يدخل في عمليات الإنتاج والتكرير .

- **المخزون الاستراتيجي**: وهو المخزون المحتجز لدى الحكومات والذي شرعت حكومات الدول الصناعية بنائه منذ ثورة الأسعار عام 1973 ، ويستخدم هذا المخزون الاستراتيجي للأغراض الإستراتيجية، بحيث يستخدم في حالة انقطاع الإمدادات ويتواجد معظمه في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تملك كل من الدول الصناعية الأخرى والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والصين وجنوب إفريقيا حصصاً متفاوتة من هذا المخزون الاستراتيجي.

- مكونات المخزون الاستراتيجي: تختلف مكونات المخزون الاستراتيجي من بلد إلى آخر، فبينما تحتفظ الولايات المتحدة به في شكله الخام، تحتفظ اليابان بحوالي 20 % منه كمنتجات مكررة وسوائل الغاز، والباقي أي 80 % من المخزون الاستراتيجي يحتفظ به في شكله الخام، أما معظم الدول الأوروبية

<sup>1</sup> [http //www. Fxeveryest, com/ 12/8-3](http://www.Fxeveryest.com/12/8-3/html) /html, consulté le 05-06-2012 à 23:50 GMT

<sup>2</sup> المخزونات النفطية ودورها في استقرار الأسواق النفطية العالمية - مجلة الأوبك نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، السنة 37 ، العدد 07 يوليو 2011 ، ص05.

<sup>3</sup> عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الأوبك، مجلة النفط والتعاون العربي، صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد السابع والثلاثون، العدد 136 شتاء 2011 ، ص70 .

ف تحتفظ بأكثر من 60% من مخزونها الاستراتيجي على شكل منتجات مكررة، وتحتفظ دول وكالة الطاقة الدولية بجماعة بحوالي 84% من مخزونها الاستراتيجي كنفط خام.

● **المخزون الثانوي**: يتضمن المخزون الثانوي كافة كميات النفط التي يحتفظ بها بائعوا التجزئة والموزعون الصغار سواء في مراكز التوزيع الثانوية أو في الصحاريج أو في محطات التعبئة.

● **المخزون الثالثي**: وهو النفط الموجود لدى المستهلك النهائي كالغازولين المستخدم في المركبات وزيت التدفئة وفي وسائل التخزين المنزلية. والشكل رقم: يبين لنا تقسيم أو أنواع المخزونات النفطية وذلك حسب أنماطها.

### 2-3 تقسيم المخزونات النفطية وفق أهداف الاحتفاظ بها:

تصنف المخزونات وفق أهداف الاحتفاظ بها إلى نوعين:

● **المخزون القابل للتصرف**: وهو المخزون الذي تحتفظ به الشركات النفطية كإجراء احتياطي لمجابهة أي انقطاع مفاجئ في الإمدادات النفطية أو لأغراض المضاربة عند ارتفاع أسعار النفط أو لأغراض التحصن والوقاية من ارتفاع الأسعار<sup>1</sup> وينقسم هذا النوع بدوره إلى نوعين وهما:

● **المخزون التجاري القابل للاستخدام**: ويشتمل على المخزون التجاري المتواجد لدى الشركات النفطية والذي يزيد عن الحد الأدنى من مستويات التشغيل المطلوبة وهي 55 يوماً بالإضافة إلى مخزون الأمان المحتفظ به من قبل تلك الشركات قرب مراكز الاستهلاك الرئيسية.

● **مخزون البلدان المنتجة**: ويشتمل على النفط الخام الذي تحتفظ به البلدان المصدرة حيث تتوفر لدى العديد منها قدرات تخزينية كبيرة نسبياً عند موانئ التصدير، وذلك للإبقاء على مستويات التصدير عند معدلاتها السائدة أثناء فترات الصيانة الدورية للحقول النفطية، كما تتوفر للبلدان المنتجة قدرات تخزين مستقلة في المناطق القريبة من مراكز الاستهلاك كما هو الحال في موانئ الكاريبي، وميناء روتردام، وميناء سنغافورة<sup>2</sup>.

● **المخزون الغير قابل للتصرف**: وهو المخزون الواجب الاحتفاظ به لتسيير عجلة صناعة النفط، فهذا المخزون هو مخزون بالاسم فقط وتحكمه ظروف الطلب وطبيعته<sup>3</sup> و ينقسم هذا المخزون الغير قابل للتصرف إلى ثلاثة أنواع أخرى وهي:

<sup>1</sup> عبد الفتاح دندي المرجع سابق الذكر، ص72

<sup>2</sup> عبد الفتاح دندي، المرجع سابق الذكر، ص72.

<sup>3</sup> المخزونات النفطية ودورها في استقرار الأسواق النفطية العالمية -مجلة الأوبك- مرجع سبق ذكره، ص05.

- المخزون الحكومي الإلزامي: وهو المخزون الواجب الاحتفاظ به بناءً على التشريعات الحكومية لضمان أمن الإمدادات، ويتم تحديد مستوى هذا المخزون بدلالة مستويات واردات النفط أو استهلاكه لكل دولة، ويعتبر المخزون الإستراتيجي الأمريكي أفضل مثال لهذا النوع من المخزونات. وتؤكد وكالة الطاقة الدولية على أهمية هذا المخزون رغم بروز اتجاه يدعو إلى إعادة تقييم جدوى الاحتفاظ بملايين البراميل العاطلة في المخزون الاستراتيجي لما تنطوي عليه من تكاليف أملتتها الظروف في الفترات السابقة.

- المخزون التشغيلي الأدنى: ويطلق عليه أيضا اسم المخزون الغير متاح وهو المخزون الذي يشتمل على النفط الضروري لتسيير نظام الإمدادات مثل تعبئة النفط في خطوط الأنابيب، والنفط العالق في أسفل الصحاري والذي يصعب ضخه وتزويده المستهلكين به.

- المخزون العابر: انه من المعروف بأنه هناك فاصل زمني بين إنتاج النفط وبين استهلاكه الفعلي، ونظرا للرحلة الطويلة التي يستغرقها انتقال النفط من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة فإنه هناك فجوة زمنية بين الإنتاج و الاستهلاك فعلى سبيل المثال يستغرق إيصال النفط الخام من الخليج العربي إلى سواحل الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 40 إلى 50 يوما، زد على ذلك الفترة الزمنية الأخرى التي تأخذها عمليات التكرير قبل وصوله إلى المستهلك النهائي، لهذا اعتبر المخزون العابر جزءا مهما في نظام الإمدادات العالمي. ويقتصر المخزون العابر على النفط الخام فقط الذي يتم نقله بين المناطق المختلفة على متن الناقلات، و يشتمل على نوعين وهما:

\*مخزون النفط الخام في أعالي البحار الذي في طريقه إلى الأسواق.

\*المخزون العائم وهو المخزون المتواجد على متن الناقلات بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية<sup>1</sup>

إن مستويات المخزونات النفطية تعتبر دائمة التعرض للارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، وهذا حسب الظروف السائدة في السوق النفطية العالمية، ويعتبر هذا الارتفاع والانخفاض في مستوى المخزون النفطي أهم العوامل التي تساهم في إحداث خلل في مستويات أسعار النفط، كما أن المخزون النفطي ليس دائما" يكون مستوردا من الخارج، فقد تعتمد الدولة المنتجة و المستهلكة للنفط في آن واحد للتخزين نفطها في وحدات تخزين خاصة لحين الحاجة إليه، و مثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتج حوالي 8,5 مليون برميل يوميا، بينما تستهلك حوالي 19 مليون برميل يوميا وهذا ما يجعلها دائمة الاحتفاظ بالمخزونات النفطية<sup>2</sup> لأنها أكبر دولة مستهلكة للنفط في العالم.

<sup>1</sup> عبد الفتاح دندي، المرجع سابق الذكر، ص71.

<sup>2</sup> عبد الفتاح دندي، المرجع سابق الذكر، ص72.

و للتعرف على مستوى التطور في المخزونات النفطية العالمية المختلفة خلال العشر سنوات الأخيرة أي للفترة 2002-2011 نورد الجدول رقم الذي يوضح لنا تطور مستويات المخزونات النفطية المختلفة وكفايتها بعدد أيام الاستهلاك .

الجدول رقم 1-2: تطور مستويات المخزونات النفطية المختلفة وكفايتها بعدد أيام الاستهلاك للفترة 2002-2011.

الوحدة مليون برميل في نهاية السنة

2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
1289	1320	1315	1305	1231	1259	1245	1200	1145	1150	أمريكا الشمالية
899	971	977	991	931	942	949	927	939	883	أوروبا
389	391	390	407	404	394	396	430	424	407	منطقة المحيط الهادي
2576	2682	2682	2703	2566	2595	2590	2557	2508	2440	إجمالي الدول الصناعية
1364	1550	1451	1397	1394	1252	1247	1221	1109	1127	بقية دول العالم
905	952	1007	955	924	935	935	966	896	838	نפט على متن الناقلات
76	79	78	66	63	77	77	71	78	47	مخزون في الكاريبي
5192	5263	5218	5121	4947	4859	4849	4815	4591	4452	إجمالي المخزون التجاري
1775	1763	1757	1682	1644	1548	1548	1514	1421	1364	المخزون الإستراتيجي *
6966	7026	6975	6803	6591	6407	6397	6329	6012	5816	إجمالي المخزون العالمي **
			93,5	87,9	85,5	85,9	85,7	85,1	83,8	كفاية إجمالي المخزون العالمي
69,4	70,8	71,3	70,4	66	64,8	65,1	65,2	65	64,6	كفاية المخزون التجاري
				52,5	57,9					كفاية مخزون الدول الصناعية
1340	1411	1367	1269	1097	1008	996	964	831	811	المخزون القابل للتصرف ***
12,9	15,6	18,7	17,5	14,6	13,6	13,6	13,3	11,8	11,5	كفايته بعدد الأيام

المصدر: أعداد مختلفة من التقارير الشهرية للتطورات البترولية العالمية الصادرة من منظمة الأوبك + عبد الفتاح دندي ، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية و الانعكاسات على الدول الأعضاء في أوبك ، مجلة النفط والتعاون العربي العدد 136 شتاء 2011، صص 103-104-105.

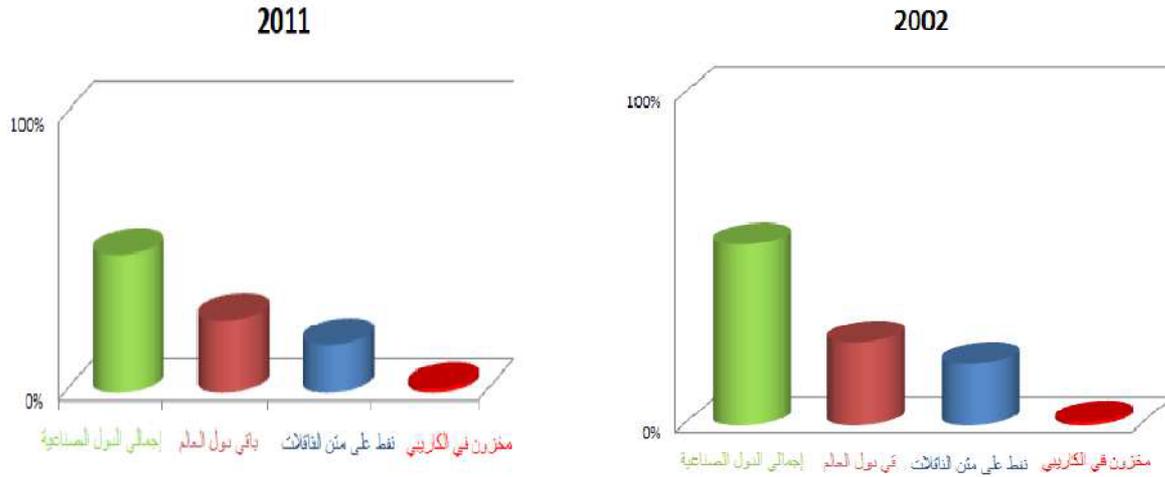
يلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن المخزون التجاري في البلدان الصناعية<sup>1</sup> يستحوذ على % 54,80 من إجمالي المخزون التجاري العالمي لعام 2002 بمقدار 2440 مليون برميل من أصل 4452 مليون برميل ، استحوذت بلدان أمريكا الشمالية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها على % 25,83 من إجمالي المخزون التجاري العالمي ، وهي بذلك تخزن حوالي نصف إجمالي المخزون النفطي للدول الصناعية وذلك بنسبة % 47,13 بينما بلغت حصة البلدان الأوربية % 36,18 من المخزون النفطي للدول الصناعية و % 19,83 من إجمالي المخزون التجاري العالمي ، بينما بلغت حصة بلدان آسيا والمحيط الهادي % 16,68 من المخزون النفطي للدول الصناعية و % 9,14 فقط من إجمالي المخزون النفطي العالمي.

إنه ومن خلال تتبع مستويات المخزون التجاري في الدول الصناعية خلال الفترة 2002-2007 نلاحظ بشكل عام بأنه يتميز بنوع من الاستقرار حيث كانت ارتفاعاته السنوية طفيفة نوعا ما فقدت سنة 2002 ب 2440 مليون برميل، و سنة 2007 قدر ب 2566 مليون برميل أي بزيادة قدرها 126 مليون برميل فقط خلال فترة 5 سنوات أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 25,2 مليون برميل سنويا، بنسبة زيادة سنوية قدرت ب % 1,03، أما خلال الفترة 2008-2010 كانت الارتفاعات السنوية معتبرة للمخزون التجاري للدول الصناعية حيث وصلت سنة 2008 إلى 2703 مليون برميل أي بزيادة قدرت ب 137 مليون برميل عن سنة 2007 بنسبة زيادة قدرها % 5,33 خلال سنة واحدة وهذا راجع إلى الأزمة المالية -أزمة الرهن العقاري - حيث أنه بسببها تخوف اقتصاديو الدول الصناعية من حدوث ندرة في المعروض النفطي العالمي ، خاصة بعد ارتفاع سعر برميل النفط الخام ووصوله إلى أعلى مستوى له في تاريخ الأسواق النفطية العالمية خلال الربع الثاني من سنة 2008 مسجلا سعرا قدر ب \$ 117,6 لهذا ازدادت مخزونات الدول الصناعية تحسبا لأي طارئ يزيد الطين بلة ، وفي عام 2011 وبعد استقرار الأوضاع نسبيا ، انخفض المخزون النفطي للدول الصناعية لسنة 2011 حيث قدر ب 2577 مليون برميل عن مستوى المخزون النفطي للدول الصناعية لسنة 2010 حيث كان يقدر ب 2682 مليون برميل مسجلا تراجعاً قدر ب 105 مليون برميل وهذا بنسبة انخفاض قدرت بحوالي % 4، أما بالنسبة للمخزون التجاري لبقية دول العالم فهو يشكل نسبة تتراوح بين 24 إلى 28 % من إجمالي المخزون التجاري العالمي، وبنسبة تتراوح بين 18 إلى % 22 من إجمالي المخزون النفطي العالمي (المخزون التجاري+ المخزون الاستراتيجي) خلال الفترة 2002-2010 وخلال سنة 2011 ارتفع المخزون التجاري لبقية بلدان العالم ليستقر عند 1634 مليون برميل بنسبة % 31,47 من إجمالي المخزون التجاري العالمي، و % 23,45 من إجمالي المخزون النفطي العالمي (المخزون التجاري + المخزون الاستراتيجي)، وهذا يبين أن بقية دول العالم تسعى هي الأخرى لتخزين النفط على مستواها تحسبا لأي طارئ، وما زاد على هذا هو عدم الاستقرار العالمي بسبب الثورات العربية من جهة، والتهديدات الإيرانية المستمرة بغلق مضيق هرمز.

<sup>1</sup>البلدان الصناعية : تتمثل في ثلاث مجموعات رئيسية وهي مجموعة بلدان أمريكا الشمالية، ومجموعة البلدان الأوربية ومجموعة آسيا والمحيط الهادي

وعلى العموم فإن المخزون التجاري العالمي يضم كل من المخزون التجاري في البلدان الصناعية ، والمخزون التجاري في بقية دول العالم ، والمخزون على متن الناقلات ومخزون الكاريبي ، وتتوزع حصص كل نوع من أنواع المخزونات السالفة الذكر من الإجمالي على النحو التالي:  
وهذا بأخذ سنتي 2002 و 2011 كنموذجين.

الشكل رقم 1-2: حصة المخزونات المختلفة من المخزون التجاري العالمي لعامي 2011-2002



المصدر: وحيد خيرالدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لينيل شهادة الماجستير، 2012-2013، ص 47.

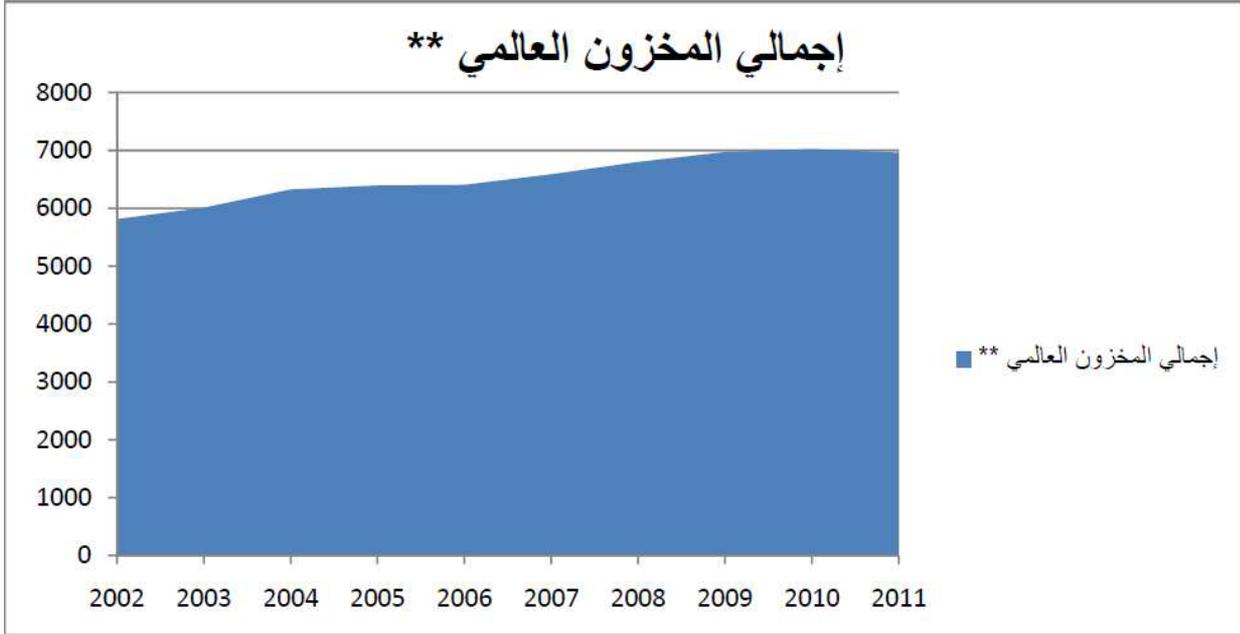
أما بالنسبة للمخزون الاستراتيجي فيمكن تقسيم الفترة 2011-2002 إلى ثلاث فترات يتبين من خلالها التطور الذي شهدته مستويات المخزون الاستراتيجي، فخلال الفترة الأولى والتي تمتد من 2002 إلى 2004 ظل فيها المخزون الاستراتيجي يشكل حوالي 23 % من إجمالي المخزون العالمي مترواحا بين 1364 مليون برميل و 1514 مليون برميل.

ثم بعد ذلك وخلال الفترة 2005-2008 ارتفع مستوى المخزون الاستراتيجي من 1548 مليون برميل إلى 1682 مليون برميل، مستحوذا بذلك على حوالي 24 % من إجمالي المخزون العالمي ، أما خلال الفترة 2009-2011 فاستحوذ المخزون الاستراتيجي على أكثر من 25 % من المخزون النفطي العالمي بكمية تراوحت بين 1757 مليون برميل سنة 2009 و 1763 مليون برميل سنة 2010 و 1775 مليون برميل سنة 2011.

إنه دائما من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن إجمالي المخزون النفطي العالمي يرتفع تدريجيا خلال الفترة 2002-2010 حيث ارتفع من 5816 مليون برميل سنة 2002 إلى 7026 مليون برميل سنة 2010 بارتفاع قدر ب 1210 مليون برميل أي بمتوسط زيادة سنوية قدرت بأكثر من 134 مليون برميل ، ليسجل بعدها انخفاضا

سنة 2011 قدر ب 60 مليون برميل عن سنة 2010 ، مسجلا بذلك مخزوننا قدر ب 6966 مليون برميل والشكل رقم يوضح تطور المخزونات النفطية العالمية خلال الفترة 2002-2011. الشكل رقم 1-3: تطور إجمالي المخزون النفطي العالمي خلال الفترة 2002-2011.

الوحدة: مليون برميل



المصدر: : وحيد خيرالدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لينيل شهادة الماجستير، 2012-2013، ص 47.

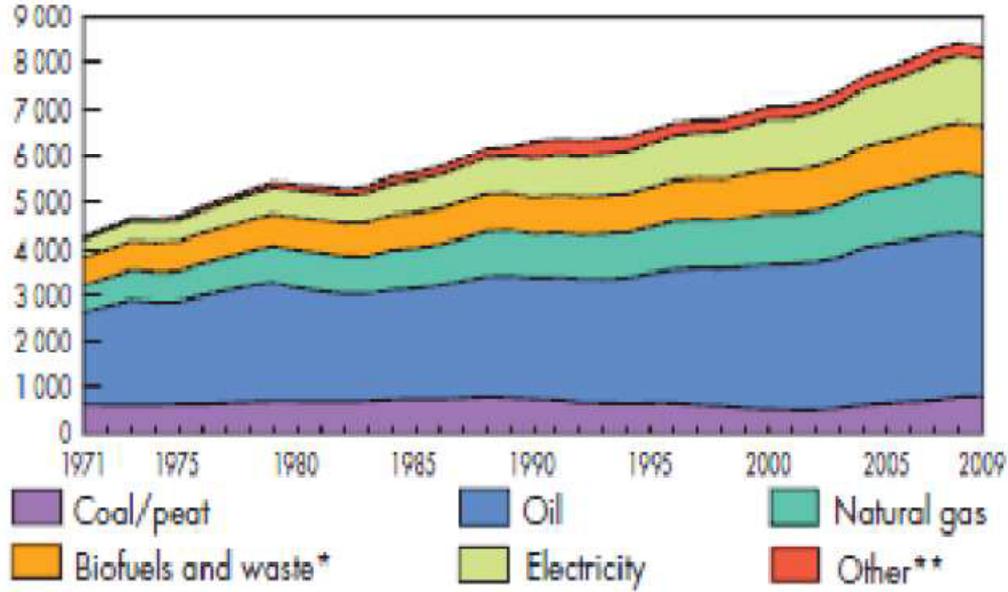
### 3- تطور الاحتياجات العالمية للثروة النفطية:

تتعدد مصادر الطاقة التي يحتاج إليها الاقتصاد العالمي في سبيل تحقيق تقدمه ونموه ، وتنقسم هاته المصادر إلى استهلاك النفط، واستغلال الفحم الحجري ، واستعمال الغاز الطبيعي واستغلال الطاقة النووية والكهربائية ، والاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة، وفي مقدمتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الكهربائية... وغيرها. ولكن الثروة النفطية تعتبر في الوقت الراهن أهم المصادر الطاقوية التي يعتمد عليها الاقتصاد الدولي" فالنفط يستهلك في توليد الكهرباء وفي المنازل والشركات التجارية) للتدفئة المركزية (وفي الصناعة) في المراحل البخارية والأفران ومختلف الاستعمالات الغير الطاقوية ، كصناعة البلاستيك (وفي النقل أيضا<sup>1</sup>. انه ومن خلال تحليل هيكل الاستهلاك العالمي للطاقة يتبين لنا بأن النفط يستحوذ على الحصة الأكبر مقارنة بالمصادر الطاقوية الأخرى المنافسة له ، والشكلان التاليان يوضحان ذلك.

<sup>1</sup> إيان راتليج، العطش إلى النفط -ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ترجمة مازن الجندي، الدار العربية للعلوم، بيروت -لبنان، ط 2006، ص 30.

الشكل رقم 1-4: الإستهلاك النهائي العالمي للطاقة للفترة 1971-2009

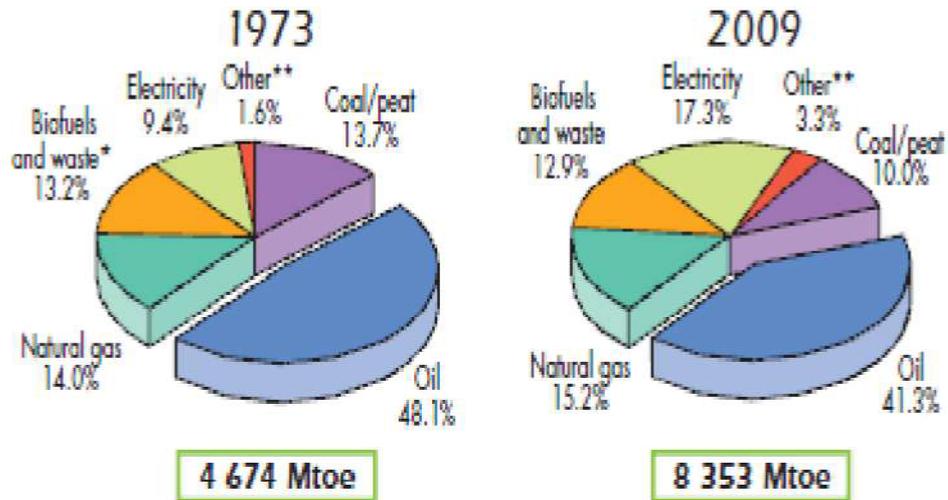
الوحدة : مليون طن نفط مكافئ



Source : International Energy Agency.key world Energy Statistics 2011 page 28

الشكل رقم 1-5: مكانة البترول ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة 1973-2009.

الوحدة : %



Source : International Energy Agency.key world Energy Statistics 2011 page 28

وانه وحسب إحصائيات الوكالة الدولية للطاقة (iea) "international energy agency" لسنة 2009 والتي تمخض عنها الشكلان السابقان نلاحظ بأن النفط يستحوذ على % 41,3 أي بمقدار 3350 مليون طن نفط مكافئ من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والذي قدر بـ 8353 مليون طن مكافئ، في حين كان النفط يستحوذ سنة 1973 على 48.1% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والذي كان يقدر بـ 4674 مليون طن نفط مكافئ، ورغم هذا الانخفاض والذي قدر بـ 6,8% من إجمالي الاستهلاك العالمي للطاقة والذي يرجع أساسا إلى أسباب بيئية واقتصادية، وتنامي الاستغلال العالمي للطاقة المتجددة بفضل الأبحاث المتواصلة لتطويرها، يبقى النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة في العالم وبدون منازع، وحتى حسب التوقعات المستقبلية لهيكل الاستهلاك الطاقوي العالمي يتوقع أن الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأولية سينمو بنسبة 40% على مدى العقدين المقبلين<sup>1</sup>، وسيبقى النفط هو الأكثر استعمالا من بين المصادر الطاقوية الأخرى بما فيها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح... وغيرها، فوفقا لتقرير الأوبك لشهر جوان من سنة 2012 يتوقع أن يصل الطلب العالمي على النفط والسوائل الأخرى إلى 102,4 مليون برميل في اليوم، على مدى العشرين سنة المقبلة أي في غضون سنة 2030، أي بمعدل نمو صافي في الطلب على النفط قدره 16,5 مليون برميل في اليوم، وتوقع تقرير بريتيش بتروليوم أن يأتي النمو حصريا من الاقتصاديات الناشئة خارج منظمة التعاون والتنمية، وستكون الدول الآسيوية غير الأعضاء في المنظمة وعلى وجه الخصوص الصين والهند، مسؤولة تقريبا على نحو ثلثين من نمو الاستهلاك في الدول الغير أعضاء في المنظمة على مدى العشرين سنة المقبلة وعن أكثر من ثلاث أرباع النمو العالمي الصافي على النفط، حيث توقع التقرير أن ينمو الطلب على النفط فيها بنحو 13 مليون برميل يوميا<sup>2</sup> فعلى سبيل المثال نجد بأن معدل ارتفاع استيراد الصين للنفط يقدر في المتوسط بـ 9 سنويا، فقد ارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال شهر نوفمبر 2011 بنسبة % 12,7 بالمقارنة مع وارداتها المسجلة في الشهر السابق، أي في شهر أكتوبر 2011 لتبلغ 5,55 مليون برميل يوميا، كما قفزت الواردات الصينية من المنتجات النفطية بحوالي 266 ألف برميل يوميا لتبلغ 1,15 مليون برميل يوميا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نعمت أبو الصوف، تقرير شركة برينش بتروليوم، تنشر توقعات الطاقة العالمية للمرة الأولى، على الموقع الإلكتروني: <http://www.tp.com/wtp/vp4:shouthead.php?1358%cd,ajouté le 16-02-2011, consulté le 13-07-2012 à 17:46GMT>.

<sup>2</sup> نعمت أبو لصف، المرجع سابق الذكر، ص 24.  
<sup>3</sup> التقرير الشهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والأقطار الأعضاء لشهر يناير -جانفي 2012، الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، ص 09.

الجدول رقم 1-3: يوضح تطور الطلب العالمي على النفط الخام للفترة 2006-2011.

الوحدة: مليون برميل/ يومياً

المنطقة	السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
منظمة التعاون والتنمية		49,6	49,4	47,6	45,7	46,2	45,8
أمريكا الشمالية		25,4	25,5	24,2	23,3	23,8	23,6
أوروبا الغربية		15,7	15,5	15,4	14,7	14,6	14,3
المحيط الهادي		08,5	08,4	08,00	07,7	07,8	07,9
البلدان النامية		23,6	24,8	25,6	26,2	27,0	27,7
الاتحاد السوفياتي سابق		04	04	04,1	04	04,1	04,2
دول أوروبا الأخرى		0,9	0,8	0,8	0,7	0,7	0,7
الصين		07,2	07,6	8,0	08,3	09	09,4
إجمالي الطلب العالمي		85,3	86,6	86,1	84,9	87	87,8

Source : opec bultin, mars, avrile 2012 Kuwait host 13 IEF, page 93, sur le cite : [http:// www Opec. Org.](http://www.Opec.Org)

إنه ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن الطلب العالمي وقيمته المطلقة سجل ارتفاعاً سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 ، من 85.3 مليون برميل يومياً إلى 86,6 مليون برميل يومياً مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدر ب 1,3 مليون برميل يومياً أي بنسبة ارتفاع قدرها % 1,50 ، لينخفض بعد ذلك الطلب العالمي على البترول لسنتين متتاليتين وهما سنتي 2008-2009 ليكون في حدود 86,1 مليون برميل يومياً، و 84,9 مليون برميل يومياً على التوالي مسجلاً بذلك انخفاضاً قدر بحوالي % 0,6 و % 2 على الترتيب ، وهذا مقارنة بسنة 2007 ( 2007 هي سنة الأساس ) ، ويرجع هذا الانخفاض في الطلب العالمي على الثروة النفطية إلى أزمة الرهن العقاري التي أصابت اقتصاديات الدول المتقدمة ، ليعاود بعدها الطلب العالمي على النفط ارتفاعه سنة 2010 بارتفاع قدر بحوالي % 2,5 عن قيمة الطلب العالمي لسنة 2009 وهذا لعودة بواكر استرداد الاقتصاد العالمي لعافيته ، ثم في سنة 2011 ارتفع الطلب العالمي على البترول ولكن بالقيمة المطلقة فقط ليكون في حدود 87,8 مليون برميل يومياً مسجلاً بذلك ارتفاعاً قدر في المتوسط ب 0,8 مليون برميل يومياً ، أي بمعدل ارتفاع قدر بحوالي % 1 فقط عن سنة 2010 وهو معدل منخفض مقارنة بمعدل ارتفاع الطلب في سنة 2010 ، والذي كان يقدر بحوالي % 2,5 أي أن الطلب العالمي على النفط سجل تراجعاً بحوالي % 1,5 في سنة 2011 عن سنة 2010 ، وهذا يعود إلى تأثير الطلب العالمي على النفط بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي ، " وتجلت العلاقة ما بين النمو الاقتصادي العالمي ونمو الطلب العالمي على النفط حيث كان الارتباط بين المتغيرين وثيقاً إذ أن التغير في

اتجاه معدلات النمو الاقتصادي العالمي من % 5,1 عام 2010 إلى % 4 عام 2011<sup>1</sup> وهذا ما أدى إلى تراجع معدل تزايد الطلب العالمي على النفط في عام 2011 ، والجدول رقم والشكل رقم يوضحان معدلات النمو السنوية في الطلب العالمي على النفط مقابل معدلات النمو الاقتصادي العالمي.

الجدول رقم 1-4: النمو الإقتصادي و النمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية للفترة 2011-2007. الوحدة: %

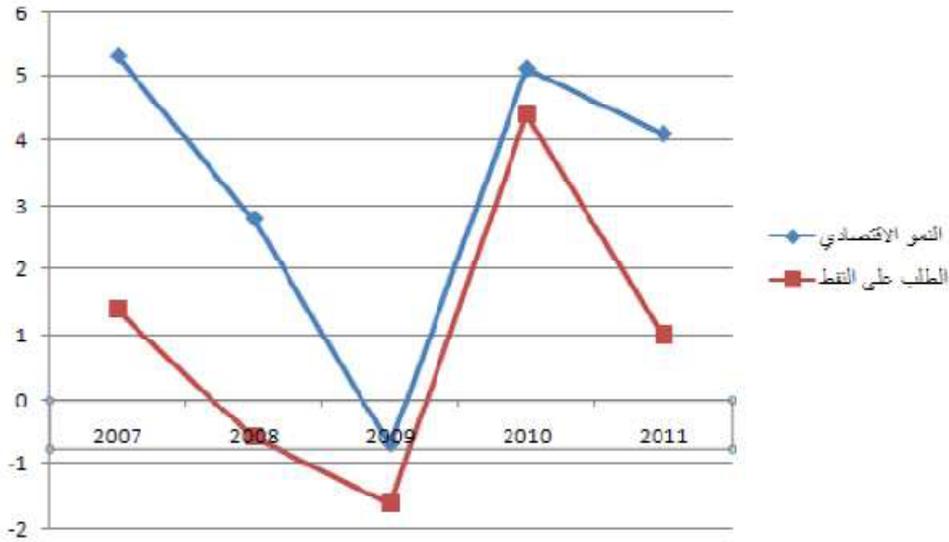
الدول	2011	2010	2009	2008	2007
الصناعية					
الناتج المحلي الإجمالي	1,6	3,1	- 3,2	0,2	2,7
الطلب على النفط	-0,6	1,5	-4,4	-3,6	- 0,4
دول العالم الأخرى					
الناتج المحلي الإجمالي	6,4	7,3	2,5	6	8,7
الطلب على النفط	2,7	4,4	1,7	3,7	3,9
إجمالي العالم					
الناتج المحلي الإجمالي	4	5,1	- 0,7	2,8	5,3
الطلب على النفط	1	2,8	-1,6	- 0,6	1,4

المصدر : التقرير السنوي الثامن والثلاثون ( 38 ) لسنة 2011 للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول – ماي 2012 ص 93 .

<sup>1</sup>التقرير السنوي الثامن والثلاثون ( 38 ) لسنة 2011 ، للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ماي 2012 ، ص 45 .

الشكل رقم 1-6 : النمو الإقتصادي العالمي و النمو في الطلب على النفط للفترة 2007-2011.

الوحدة : %



المصدر : التقرير السنوي الثامن والثلاثون ( 38 ) لسنة 2011 للامين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - ماي 2012 ص46.

إنه ومن خلال الشكل والجدول السابقين يتضح لنا بأنه هناك ارتباط وثيق بين معدلات النمو الاقتصادي ، ومعدل الطلب على النفط، فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي زاد معدل الطلب على النفط ، وكلما انخفض معدل النمو الاقتصادي انخفض الطلب على النفط ، أما بالنسبة للتوقعات المستقبلية للطلب على الثروة النفطية فقد كثرت الدراسات والتوقعات حول مستقبل الطلب العالمي على النفط ومدى مساهمته في تزويد العالم بالطاقة ، وبالرغم من تنوع هذه الدراسات واختلاف مصادرها ، إلا أنها تجمع على :

أن النفط سوف يبقى المصدر الأول للطاقة وأن حجم الطلب عليه سيزداد في المستقبل ، وهذا رغم سعي الدول الصناعية إلى التقليل من الاعتماد عليه لصالح مصادر الطاقة البديلة وهذا من خلال إتباع الكثير من الإجراءات منها الحفاظ على النفط ، وترشيد استهلاكه وإحلال مصادر أخرى للطاقة محله وفرض ما يسمى بضريبة الكربون لزيادة سعر النفط ومشتقاته والحد من استخدامه ، ولكن وفي أفضل التوقعات فإنه حتى لو تم تطبيق جميع الإجراءات السالفة الذكر وبنجاح، فإن حصة النفط لن تنخفض أكثر من حوالي % 35 من استهلاك الطاقة العالمي، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن النفط سيظل المورد الأكثر أهمية للطاقة ولعقود مقبلة<sup>1</sup> وأسباب

<sup>1</sup>محمد المجذوب، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت- لبنان، ط1، 2000، ص32.

ذلك واضحة كون النفط هو أنسب مصدر طاقة للآلات المتحركة المستقلة الكبيرة وبلا منازع<sup>1</sup> ناهيك عن تكاليفه الرخيصة.

إن كل الدراسات تؤكد بأن النفط سيبقى المصدر الأول للطاقة ولعقود مقبلة تصل حتى منتصف القرن الواحد والعشرين أو تفوقه ، وأن الطلب عليه سوف يتزايد في الدول النامية أكثر من الدول الصناعية ، وأن منطقة الشرق الأوسط وخاصة الدول الخليجية منها هي المؤهلة لسد حاجة العالم من هذه المادة بسبب ضخامة احتياطها النفطي وقدرتها على زيادة الإنتاج ، وهذا مقابل تراجع . مستمر في احتياطي بقية دول العالم وإنتاجها خارج منظمة الاوبك<sup>2</sup> .

#### 4- الإنتاج البترولي العالمي:

##### 1- تطور الإنتاج البترولي العالمي:

حقق الإنتاج البترولي العالمي زيادات تدريجية ومنتظمة وهذا بالرغم من تميزه بالانتقال من منطقة إلى أخرى، بمعنى أنه عندما يقل في مكان ما فإن شركات الإنتاج البترولي تنتقل إلى مناطق أخرى، تكون غنية بالبتروول ويحدث ذلك داخل الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة<sup>3</sup> ومن أهم العوامل التي أدت زيادة الإنتاج العالمي من البتروول، السرعة الملحوظة التي سار بها التصنيع بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى اشتداد الطلب على زيوت الوقود، ليس من طرف الدول الصناعية فقط بل حتى من طرف الدول المتخلفة والحاصلة على الاستقلال حديثا والتي اتخذت التصنيع من أهم ركائز التنمية الاقتصادية فيها، أضف إلى هذا أن الزراعة الحديثة تتطلب الكثير من المكننة، ولعبت الصناعة البتر وكيماوية دورا هاما في تنمية الإنتاج البترولي نتيجة تنمية صناعة التكرير<sup>4</sup> .

أن الإنتاج البترولي يوجه إلى قسمين يتمثل القسم الأول في تصديره في شكله الخام والقسم الثاني يتمثل في توجيهه للصناعات البتروولية وإنتاج منتجات صالحة للاستهلاك النهائي.

إن المتتبع لهيكل الإنتاج العالمي للثروة النفطية يلاحظ بأن معظمه ينتج في عدد محدود من الدول، والشكل التالي يبين إنتاج النفط الخام خلال الفترة 1971-2010 حسب المناطق الجغرافية

<sup>1</sup> أيان راتلينج المرجع سابق الذكر ، ص 31 .

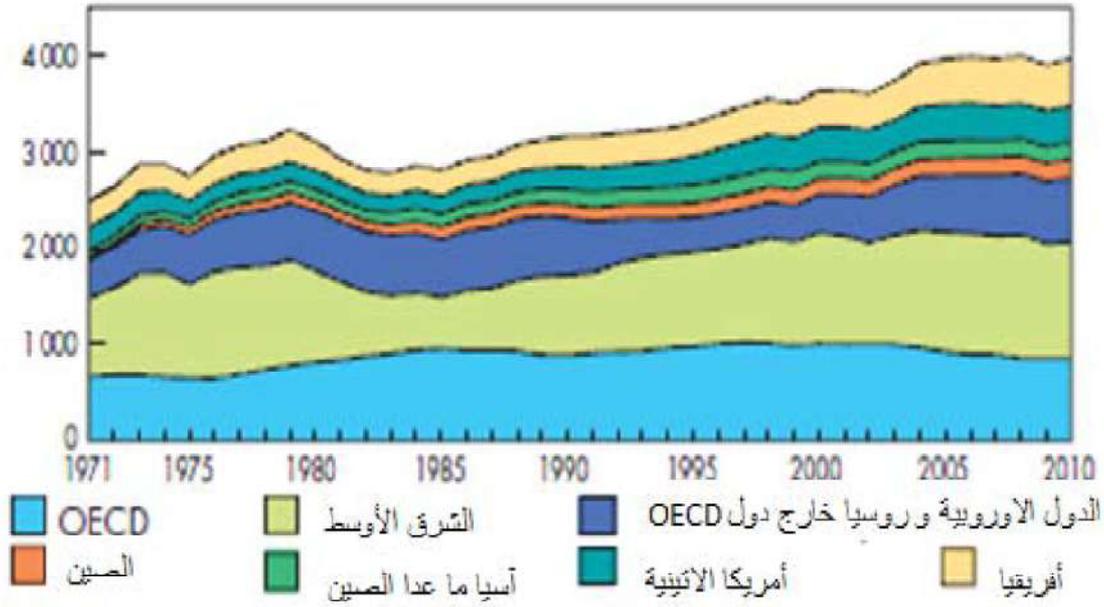
<sup>2</sup> محمد المجذوب، المرجع سابق الذكر ، صص 34، 33.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية، 1998 ، ص 216 .

<sup>4</sup> راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1 ، 1968 ، صص 22 ، 23 .

الشكل رقم 1-7 : إنتاج النفط الخام حسب المناطق الجغرافية للفترة 1971-2010 .

الوحدة : مليون طن مكافئ



Source : international energy agency key world energy statistics 2011 page 08.

يعكس هذا الشكل تطور الإنتاج العالمي للبترول حيث نلاحظ بأنه دائماً يسير في اتجاه الارتفاع ، فقد ارتفع وبشكل كبير للغاية في سنة 2010 عن سنة 1971 ، وهو ما يؤكد بأن البترول مازال لحد اليوم الطاقة المفضلة ، والأكثر استعمالاً في العالم، إضافة ودائماً حسب الشكل أعلاه نلاحظ بأن معظم هذا البترول ينتج في عدد محدود من الدول ، ونجد منطقة الشرق الأوسط هي الأكثر إنتاجاً لهاته المادة الحيوية ، حيث أن حوالي ثلث الإنتاج العالمي من البترول ينتج في هاته المنطقة الجغرافية وهذا ما يفسر سبب احتدام هاته المنطقة بالصراعات الدولية.

أما بالنسبة للإنتاج العالمي للبترول للفترة 2006-2010 فهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1-5: الإنتاج العالمي من الشروة النفطية حسب الدول وحسب المناطق للفترة 2006 - 2010.

الوحدة 1000 : برميل / اليوم

الدول	2006	2007	2008	2009	2010
كندا	1345,7	1388,4	1348,7	1216,9	1206,2
الولايات المتحدة الأمريكية	5102,1	5064,2	4950,4	5360,6	5512,1
مجموع أمريكا الشمالية	<b>6447,8</b>	<b>6452,6</b>	<b>6299,1</b>	<b>6577,5</b>	<b>6718,3</b>
نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)	9,00	9,05	8,78	9,54	9,63
الأرجنتين	657,7	641,5	641,6	623,1	608,8
البرازيل	1722,7	1748,0	1812,1	1950,4	2054,7
الشيلي	3,0	2,0	2,0	2,8	3,0
كولومبيا	531,0	529,5	587,8	670,2	784,8
الإكوادور	518,4	511,4	501,4	<b>464,7</b>	476,4
المكسيك	3255,7	3081,7	2798,5	2601,4	2575,9
البيرو	77,6	77,0	76,6	71,8	72,6
فنزويلا	144,9	120,5	114,3	<b>107,2</b>	98,2
الدول الأخرى	3035,6	2981,9	2957,5	2878,1	2853,6
	131,2	142,3	143,5	137,1	136,3
مجموع أمريكا اللاتينية	<b>10077,8</b>	<b>9835,8</b>	<b>9635,3</b>	<b>9506,8</b>	<b>9664,3</b>
نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)	14,07	13,80	13,43	13,78	13,86
ألبانيا	7,0	7,0	7,0	7,0	9,7
أذربيجان	643,2	855,2	899,7	1014,4	1026,7

14,4	15,9	16,0	16,6	17,8	هونقاري
1333,4	1256,3	1142,7	1079,3	1056,5	كزاخيستان
85,7	88,5	92,8	100,2	98,3	رومانيا
9841,3	9650,4	9498,5	9572,1	9358,5	روسيا
332,9	354,1	382,7	373,3	351,1	دول أخرى
<b>12644,1</b>	<b>12386,6</b>	<b>12039,4</b>	<b>12003,7</b>	<b>11532,4</b>	مجموع أوروبا الشرقية
<b>18,13</b>	<b>17,96</b>	<b>16,78</b>	<b>16,84</b>	<b>16,10</b>	نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)
246,3	261,3	279,8	304,6	342,0	الدانمارك
18,0	18,2	19,6	19,6	21,4	فرنسا
49,0	54,6	61,7	66,3	66,7	ألمانيا
96,0	82,8	99,5	107,7	110,2	إيطاليا
19,9	25,5	33,6	40,2	26,2	هولندا
1799,3	1989,2	2107,5	2210,5	2353,6	النرويج
48,3	46,2	41,6	41,9	41,6	تركيا
1199,1	1291,7	1352,5	1477,4	1486,4	المملكة المتحدة (بريطانيا)
46,2	48	50,8	51,6	53,4	دول أخرى
<b>3522,1</b>	<b>3817,5</b>	<b>4046,6</b>	<b>4319,8</b>	<b>4501,5</b>	مجموع أوروبا الغربية
<b>5,05</b>	<b>2336,20</b>	<b>5,64</b>	<b>6,06</b>	<b>6,28</b>	الإنتاج نسبة إلى الإنتاج العالمي (%)
180,2	182,0	184,5	184,7	183,3	البحرين
3544,0	3557,1	4055,7	4030,7	4072,6	إيران
2358,1	2336,2	2280,5	2035,2	1957,2	العراق
2312,1	2261,6	2676,0	2574,5	2664,5	الكويت
758,3	712,6	669,3	653,0	687,1	سلطنة عمان

733,4	733,0	842,8	845,3	802,9	قطر
8165,6	8184,0	9198,0	8816,0	9207,9	العربية السعودية
386,0	377,0	377,0	380,0	400,0	الجمهورية السورية العربية
2323,8	2241,6	2572,2	2529,0	2568,0	الإمارات العربية المتحدة
264,8	283,4	285,7	313,2	357,3	اليمن
<b>21026,3</b>	<b>20868,5</b>	<b>23141,7</b>	<b>22361,6</b>	<b>22900,8</b>	مجمع الشرق الأوسط
<b>30,15</b>	<b>30,26</b>	<b>32,25</b>	<b>31,37</b>	<b>31,96</b>	نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)
1189,8	1216,0	1356,0	1371,6	1368,8	الجزائر
1691,2	1738,9	1896,3	1694,6	1384,6	أنغولا
64,2	72,9	83,8	85,3	87,5	الكاميرون
295,6	274,9	259,7	243,1	247,2	الكونغو
534,1	523,1	522,6	500,7	520,8	مصر
245,5	237,6	239,6	250,1	250,0	الغابون
1486,6	1473,9	1721,5	1673,9	1751,2	ليبيا
2048,3	1842,0	2017,4	2059,3	2233,9	نيجيريا
78,8	82,4	90,0	90,6	67,2	تونس
955,1	999,3	1004,5	1028,5	955,1	دول أخرى
<b>8589,2</b>	<b>8461,0</b>	<b>9191,4</b>	<b>8997,7</b>	<b>8866,3</b>	مجموع إفريقيا
<b>12,32</b>	<b>12,27</b>	<b>12,81</b>	<b>12,62</b>	<b>12,37</b>	نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)
424,9	463,7	463,7	448,7	424,1	أستراليا
159,2	154,4	157,5	169,7	198,1	بروناي

4076,6	3794,6	3802,1	3736,0	3673,5	الصين
735,6	666,3	682,0	684,1	675,6	الهند
810,8	826,1	853,4	843,8	894,8	أندونيسيا
635,9	659,9	694,2	695,3	704,0	ماليزيا
53,0	55,9	60,1	41,7	18,2	نيو زيلاندا
684,2	730,8	701,0	694,7	734,2	دول أخرى
<b>7580,2</b>	<b>7351,7</b>	<b>7414,0</b>	<b>7314,0</b>	<b>7322,5</b>	مجموع آسيا والمحيط الهادي
<b>10,87</b>	<b>10,66</b>	<b>10,33</b>	<b>10,26</b>	<b>10,22</b>	نسبة الإنتاج إلى الإنتاج العالمي (%)
<b>69744,5</b>	<b>68969,6</b>	<b>71767,5</b>	<b>71285,2</b>	<b>71649,1</b>	مجموع العالم
<b>29183,0</b>	<b>28927,1</b>	<b>32075,4</b>	<b>31123,4</b>	<b>31565,6</b>	مجموع إنتاج دول الأوبك
<b>41,84</b>	<b>41,94</b>	<b>44,69</b>	<b>43,66</b>	<b>44,06</b>	نسبة إنتاج دول أوبك إلى الإنتاج العالمي (%)
<b>40561,5</b>	<b>40042,5</b>	39692,1	<b>40161,8</b>	<b>40083,5</b>	مجموع الإنتاج للدول خارج أوبك
<b>58,16</b>	<b>58,06</b>	<b>55,31</b>	<b>56,34</b>	<b>55,94</b>	نسبة إنتاج الدول خارج الأوبك إلى الإنتاج العالمي (%)

source: Teame for the preparation of OPEC : Annual Bulletin 2010-2011 page 30

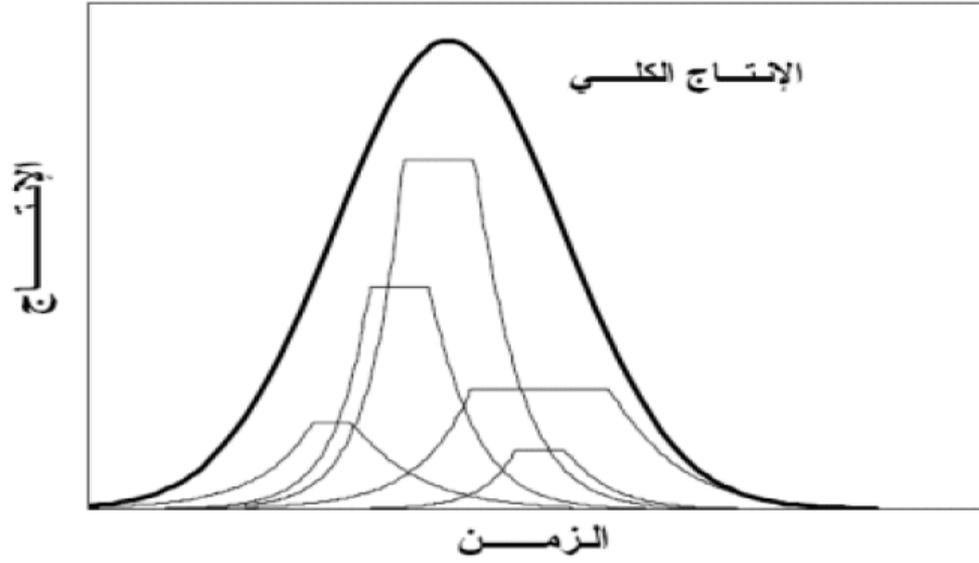
sur le site : [http// www.opec.org,op,cit](http://www.opec.org,op,cit)

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن منطقة الشرق الأوسط تنتج ما يعادل 21026,4 ألف برميل يوميا سنة 2010 وهي أكبر منطقة إنتاج في العالم حيث استحوذت على أكثر من 30 % من حجم الإنتاج البترولي العالمي، ونجد العربية السعودية في طليعة الدول المنطقة بأكملها بإنتاج قدر ب 8165,6 ألف برميل يوميا لنفس السنة أي سنة 2010 ، فاستحوذت بذلك على حوالي 40 % من إنتاج المنطقة، ولكن معظم هذا الإنتاج يوجه للتصدير في شكله الخام وبأسعار رخيصة ، وجزء منه فقط يستعمل لتلبية الاحتياجات الداخلية ، وبلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2010 ما قيمته 5512,1 ألف برميل يوميا أي بنسبة 7,90 % من حجم الإنتاج البترولي العالمي وهي نسبة معتبرة ، ورغم ذلك تبقى من أكبر مستوردي النفط في العالم وهذا لكونها دولة صناعية كبيرة، وتحتاج إلى الطاقة وفي جميع قطاعاتها الإستراتيجية، اضافة إلى أنها دولة تعتبر ذات كثافة سكانية مرتفعة والمعروف عن الأمريكيين إنهم يبذرون الطاقة بشكل رهيب، وبالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية نجد روسيا في مقدمة الدول المنتجة للبترول بإنتاج قدر سنة 2010 ب 9841,3 ألف برميل يوميا أي أنه يشكل حوالي 15 % من حجم الإنتاج البترولي العالمي ويوجه معظمه للاستهلاك المحلي، خاصة وأن روسيا في السنوات الأخير تحقق نموا اقتصاديا رائعا وهذا منذ تولي ابن الكاجيبي " فلاديمير بوتين" سدة الحكم في روسيا، أما باقي الإنتاج فهو يوجه للتصدير خصوصا لتلبية حاجة السوق الأوروبية.

إن النفط وإلى حد كبير يبقى هو السلعة الأكثر تداولاً في الأسواق العالمية، ورغم ذلك فهناك مستوى كبير من عدم اليقين، يرتبط بالتوقعات المستقبلية لحركات النفط في المستقبل، وهذا سواء من ناحية إنتاجه أو من ناحية تسويقه، ورغم ذلك تشير كل التوقعات المستقبلية إلى أنه ستكون زيادة متواصلة في حجم الإنتاج النفطي العالمي قصد تلبية الطلب المتزايد عليه، فعلى الصعيد العالمي من المتوقع أن يزيد إنتاج النفط لتلبية النمو في الاستهلاك، فالمعروض النفطي سيرتفع بحوالي 16,5 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030 ، وتشير التوقعات إلى أن حصة الأوبك من الإنتاج العالمي ستزيد من 40 % عام 2010 إلى 46% عام 2030 ، وهو مستوى لم تصل إليه منذ عام 1977 وسيكون للنفط العراقي والسعودي الدور الكبير في تلبية الطلب المتزايد على الثروة النفطية، حيث يتوقع أن ينمو الإنتاج النفطي العراقي من 2,5 مليون برميل يوميا في الوقت الراهن سنة 2011 ، إلى أكثر من 5,5 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030 ، وسينمو إنتاج المملكة العربية السعودية بحوالي 3 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> B .P energy outlook. 2030. Statistical review. London. January 2011. Page 35

الشكل رقم 1-8: منحني هوبرت.



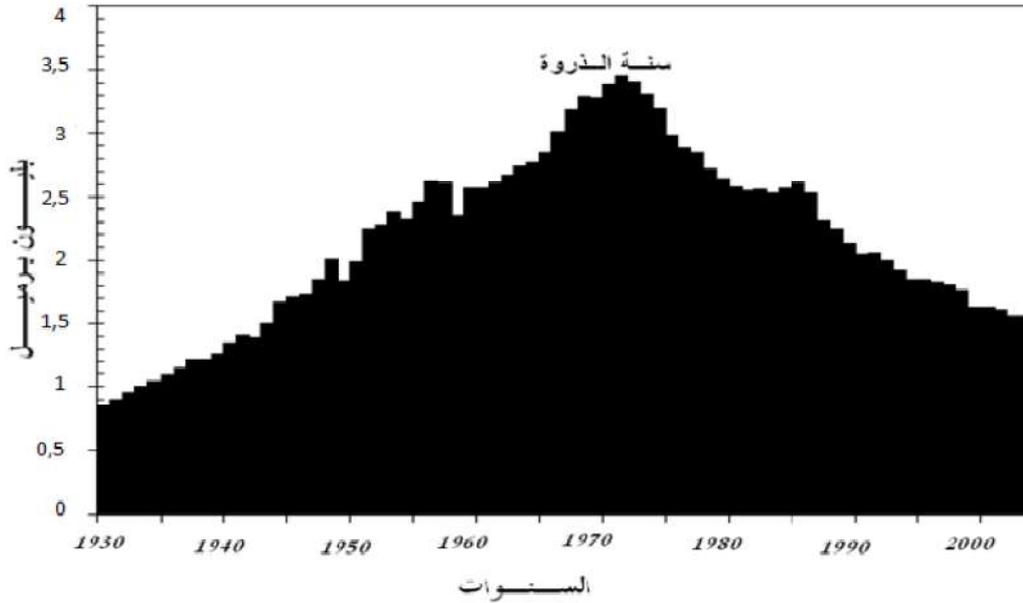
المصدر: ذروة إنتاج البترول ليست نظرية ولكن حقيقة، على الموقع الإلكتروني

[http://www.oilpeakinarabic.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=22&Itemid=28&f1b25e052bfd8b298fd8c2ffa0233140=d20261e1659c979d799e2e2253eada09](http://www.oilpeakinarabic.org/index.php?option=com_content&task=view&id=22&Itemid=28&f1b25e052bfd8b298fd8c2ffa0233140=d20261e1659c979d799e2e2253eada09)

إن كينغ هوبرت يتنبأ في ورقته البحثية بأن الإنتاج الأمريكي من البترول سيصل إلى نقطة الذروة في أوائل السبعينات من القرن العشرين وقد صدقت توقعات هوبرت بالفعل ففي سنة 1971 بلغ الإنتاج الأمريكي ذروته ، وما يؤكد ذلك هو الشكل رقم الذي يبين لنا تاريخ الإنتاج الأمريكي من النفط خلال الفترة 1930-2003.

الشكل رقم 1-9: الإنتاج الأمريكي للنفط من 1930-2003.

الوحدة : بليون برميل



المصدر : ذروة إنتاج البترول ليست نظرية ولكن حقيقة، على الموقع الإلكتروني:

[http://www.oilpeakinarabic.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=22&Itemid=28&f1b25e052bfd8b298fd8c2ffa0233140=d20261e1659c979d799e2e2253eada09](http://www.oilpeakinarabic.org/index.php?option=com_content&task=view&id=22&Itemid=28&f1b25e052bfd8b298fd8c2ffa0233140=d20261e1659c979d799e2e2253eada09), OP.cit

من خلال الشكل يتضح لنا بأن الإنتاج الأمريكي من الثروة النفطية وصل إلى ذروته عام 1971 وهو ما يؤكد توقعات هوبرت التي تنبأ بها قبل خمسة عشرة عاماً، إن هذا التطابق بين توقعات هوبرت المستقبلية والقياسات الفعلية للإنتاج الأمريكي والتي حدثت فيما بعد، أدت إلى حدوث اهتمام كبير وعلى نطاق واسع بنظرية هوبرت في الأوساط العلمية والجيولوجية والسياسية أيضاً<sup>1</sup>، وأصبحت توقعات ذروة إنتاج الدول من الأشياء الأساسية والضرورية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك لما لها من آثار وخيمة على اقتصاديات الدول بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة، فوصول الإنتاج البترولي إلى نقطة الذروة سيؤدي وبدون أي منازع إلى اهتزاز الاقتصاد العالمي بأكمله، فوصوله إلى الذروة يعني بأنه سيبدأ في التناقص وهذا يؤدي إلى عدم تلبية حاجة الاقتصاد العالمي المتزايدة من النفط، وهذا سيؤثر على تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وترتفع أسعار النفط مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار النقل وارتفاع تكاليف الإنتاج، فتتأثر بذلك كل القطاعات الاقتصادية وبدون استثناء، فتتخفف إيرادات السياحة نتيجة ارتفاع تكاليف النقل التي تؤدي إلى انخفاض حركة المسافرين، وترتفع أسعار المواد الغذائية نتيجة تفاقم ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الأسمدة الزراعية والآلات التي تستهلك مشتقات النفط وبكثرة، وتتأثر المنتجات الصناعية بارتفاع تكاليف إنتاجها نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما يؤدي

<sup>1</sup>[http://www.oilpeakinarabic.org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=22&Itemid=28&f1b25e052bfd8b298fd8c2ffa0233140=d20261e1659c979d799e2e2253eada09](http://www.oilpeakinarabic.org/index.php?option=com_content&task=view&id=22&Itemid=28&f1b25e052bfd8b298fd8c2ffa0233140=d20261e1659c979d799e2e2253eada09) , Consulté le 01-08-2012 à 12:35 GMT.

إلى انخفاض مبيعاتها ، وبالتالي قلة أرباحها وبالتالي تسريح جزء من عمالها، وهذا يؤدي إلى انتشار البطالة وتنخفض بذلك القدرة الشرائية وعلى المستوى العالمي وهذا يؤدي إلى غلق المصانع والمؤسسات الاقتصادية وبالتالي تتوقف الدواليب التي كانت تحرك الاقتصاد الدولي.

## 2- ذروة الإنتاج البترولي:

إنه ومن المعلوم ولدى عامة البشر أن النفط مادة ناضبة لا محال، فالاحتياطات النفطية في تناقص مستمر حيث يقول علماء البترول في هذا الصدد بأن معدل الإنتاج البترولي العالمي سوف يصل إلى أقصى قيمة له ثم يبدأ في التناقص تدريجياً وسوف يحدث نتيجة هذا التناقص ارتفاع مستمر ، وكبير في أسعار المواصلات والمواد الغذائية وغير ذلك ولا تستطيع لا الطاقة النووية ولا الطاقة المتجددة أن تحل المشاكل التي تطرح على أرض الواقع<sup>1</sup>.

ذروة الإنتاج البترولي لا تعني جفاف الحقل بل تعني فقط أن إنتاج البترول في حقل معين قد وصل إلى مستوى إنتاج أقصى يجب على المنتج عدم تجاوزه حتى لا يتسبب في خراب لا يمكن إصلاحه في المكامن البترولية، إذا استمر في مخالفته للقوانين الطبيعية، وبالتالي سيضطر وبقوة الطبيعة لخفض الإنتاج ، والشيء الذي ينطبق على إنتاج حقل واحد، سينطبق بمرور الزمن أيضا على مجموعة إنتاج الحقول في دولة بكاملها وبالتالي سينطبق وبمرور الزمن أيضا على مجموعة إنتاج حقول البترول في العالم<sup>2</sup>.

إذن فذروة إنتاج البترول هي القيمة العظمى التي يصل إليها إنتاج البترول العالمي وبعد هذه النقطة الزمنية سيبدأ معدل الإنتاج العالمي في الانخفاض، وهذا لا يعني أن البترول سينفذ فجأة، ولكن إمدادات البترول الرخيصة التقليدية سوف تتراجع، وتتناقص تدريجياً، وستبدأ بعدها الأسعار في الارتفاع التدريجي المستمر وهذا سوف يؤدي إلى تغيرات جسيمة في العالم وفي كل هو حولنا وعلى كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>3</sup> على حد سواء.

إن ذروة الإنتاج البترولي هاته تسمى أيضا بذروة هوبرت، نسبة إلى اسم المهندس الأمريكي كينغ هوبرت<sup>4</sup> « king hubbert » والذي قام سنة 1956 بإعداد نموذج للتنبؤ خاص بنفط الولايات المتحدة الأمريكية<sup>5</sup> وقدمه في شكل و رقة بحثية خلال المؤتمر المنعقد في الفترة 7- 9 مارس 1956 بتكساس وكانت بعنوان " الطاقة النووية والوقود الأرضي القديم " وقد قام هوبرت بتوضيح تغير الإنتاج مع مرور الزمن، أي مجموعة آبار بترولية كثيرة متجاورة في مكان واحد، حيث أن الإنتاجية ستزيد في المراحل الأولى من عمر البئر حتى تصل إلى القيمة العظمى

<sup>1</sup>حاتم الرفاعي، ذروة الإنتاج وتداويات الانحدار، دار النهضة لطباعة والنشر، مصر، 2009 ، على الرابط:

<http://www.neelurat.com./itempaye.aspx?id:egd129020-5131887&search.book>

<sup>2</sup>أنور أبو العلا، مقال تحت عنوان الفرق بين ذروة الإنتاج ونضوب البترول الخام، منشور في جريدة الرياض، العدد 15867 ليوم السبت 03 ديسمبر 2011 على الرابط:

<http://www.Alriyadh.Com/2011/12/03/article68872.html>.

<sup>3</sup>ذروة البترول على الموقع:

<http://www.oilpeakinarabic.Org/indx.php?option=com=content&lask.Section&consultéle30-07-2012à18:30GMT>

<sup>4</sup>كينغ هوبرت « king hubbert » ، مهندس أمريكي ، رئيس قسم الاستشاريين في شركة شال chell

<sup>5</sup> Sophie. Chavtard. Le pétrole. Groupe vocatis(ex groupe studyrama) franceK 2em trimestre 2008.

Page 65 .

ثم تبدأ بعد ذلك الإنتاجية في التناقص، حتى تستنزف البئر من كل البترول مما يجعل المنحنى المتعلق بإنتاجية البترول يأخذ شكل الجرس<sup>1</sup>

المطلب الثالث: أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث

1-أهمية البترول على الصعيد الاقتصادي:

1-1- دور البترول في القطاع الصناعي:

يكسر ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة و يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة ، الطاقة المحركة و أغراض أخرى و هو أساس الصناعة البتروكيميائية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف.

بالإضافة إلى كون النفط مصدراً للح رارة والطاقة المحركة، فهو يُستخدم كمادة لتغذية الصناعة، من خلال استعماله كمادّة "التشحيم" أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلة ومواصلة الإنتاج<sup>2</sup>.

1-2- دور البترول في القطاع الزراعي:

دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم البترو - زراعة " و ذلك لسببين رئيسيين هما:

- البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة : فعملية تحديث القطاع الزراعي قد بدّلت كل الطرق الإنتاجية القديمة التي كانت تُستعمل في الماضي، وحلّت مكانها الآلة العصرية التي وفّرت على المزارع الكثير من الجهد والوقت، ورفعت الإنتاج إلى حدوده القصوى، من بين هذه الآلات نذكر الجرّارات ذات المحارث المتعدّدة، والبازرات الآلية، والمحشّات والحاصدات، ومناخل الحبوب، والدراسات ومضخّات الريّ، ومعاصر الزيت والمطاحن. فهذه الآلات تستمدّ طاقتها ا لمحركة بشكل رئيسي من النفط الذي إذا انقطع لسبب ما قبل أن تتوفر الطاقة البديلة عادت الزراعة قرون أ إلى الوراء.
- استعمال المنتجات البتروكيمياوية و أثرها في التقدم الزراعي: فالصناعة البتروكيمياوية أسهمت مساهمة فعّالة في تنمية مختلف الأنشطة الاقتصادية وتطويرها وخاصة الزراعية منها. وتبرز أهميّة هذه الصناعة على الصعيد الزراعي فيما تقدّمه من منتجات كالأسمدة الآزوتية والمبيدات الحشرية وعلف الحيوانات، وجميعها تُصنع من بعض المشتقّات النفطية.

1-3- دور البترول في القطاع التجاري:

<sup>1</sup>دراسة تحت عنوان "ذروة انتاج البترول ليس نظرية ولكن حقيقة " على الموقع:

[http://www.oilpeakinarakib.Org/index.php?option=com\\_content&task=view&id=22&Itemid=28&f1b25e052bfd8b298fd8c2ffa0233140=2c0261e1659c979d799e2e2253eada09](http://www.oilpeakinarakib.Org/index.php?option=com_content&task=view&id=22&Itemid=28&f1b25e052bfd8b298fd8c2ffa0233140=2c0261e1659c979d799e2e2253eada09) , Consulté le 01-08-2012 à 12:35 GMT

<sup>2</sup> عند اتلاف الآلة أو تعطيلها يتم طلاؤها بزيوت نفطية.

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية و من ثم تباع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحاً خيالية، ففي سنة 1984 قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية حوالي 27 مليار دولار كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها 20 مليار دولار و خلال السنوات 1974-1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليارات دولار كريح صاف نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج كما حولت الشركات البريطانية و الهولندية و الفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات.

إذن يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث<sup>1</sup> فئات من الدول هي الدول المنتجة للبترول و الدول غير المنتجة و المستهلكة و بلاد الشركات البترولية الكبرى وبينها بلاد غير منتجة للبترول لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة.

## 2- أهمية النفط على الصعيد السياسي :

لم يكن للنفط أي دور سياسي عندما كان استخدامه محدوداً ومقتصرًا على بعض الاستعمالات البدائية البسيطة كالتدفئة والإنارة و رصف الطرق وغيرها، لكن بعد أن حلّ مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة والاعتماد عليه كمادة أولية في صناعة المنتجات البتروكيماوية الضرورية، تعاظم دوره وازدادت حاجة العالم إليه، وأصبحت مسألة التزوّد بالنفط وتأمين طرق نقله وتحديد أسعاره على رأس الاهتمامات الدولية في عالمنا الحاضر وأخذت دول العالم تعتمد بشكل متزايد في نموّها وتطوّرها الاقتصادي، بعد هذا كله أصبح النفط محوراً في السياسة الدولية . والمعروف أن توزيع الثروة النفطية في العالم هو توزيع غير متساوي، فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوّة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطاً كبيراً من النفط، في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى محرومة منه . هذا الواقع جعل من النفط وكيفية الحصول عليه هدفاً من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي، وأصبحت المناطق الغنية بهذه المادة الحيوية كالشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتلّ مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن.

استعمل النفط كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة ولأكثر من سبب . فاستخدامه لهذا الغرض (النفط كسلاح سياسي) له إطاره وشروطه الخاصة لضمان فعالية تحقيق الأهداف التي ترمى منه، والتي تتراوح بين الرغبة في إلحاق أضرار اقتصادية ملموسة، ومجرد الضغط لتحسين شروط المساومة حول أمر ما<sup>2</sup>؛ استعملته الشركات النفطية للضغط على الحكومات التي أمتّ نفطها أو التي حاولت أن تتمرّد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة . واستخدمته الدول المنتجة كذلك لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية . واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادت عن الإجماع الدول.

<sup>1</sup>د/حافظ البرجاس : الصراع الدولي على البترول العربي ، المرجع السابق الذكر، ص.82 .  
<sup>2</sup>سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الطبعة الخامسة، 1997.

المبحث الثاني: أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة له

المطلب الأول: ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه

عرفت السوق البترولية أساليب مختلفة في تسعير السلعة البترولية، ومن خلال هذا المبحث سنلقي الضوء على السعر البترولي وأنواعه، بالإضافة إلى العوامل المحددة والمؤثرة في الأسعار النفطية .

### 1: مفهوم السعر البترولي:

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا تعادي معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر اقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج ومن خلال هذا التعريف للسعر فان السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

### 2: أنواع أسعار البترول

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع البترول وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع لأسعار الأخرى ومن ابرز هذه الأنواع هي:<sup>1</sup>

#### 1-2 السعر المعلن أو الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل

الشركاالبترولية في السوق البترولية ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستا ندراد أوويل.

#### 2-2 السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق

عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

#### 2-3 سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار

المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م.

#### 2-4 سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة

الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري، المرجع سابق الذكر ، ص198 .

يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

**2-5 السعر الفوري أو الآني:** هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية

الحرّة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرّة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتريّة وبصورة آنية.

### 3 التطور التاريخي لأسعار النفط:

#### 3-1 تطور أسعار النفط قبل 1970:

لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيرت أخذ الكارتل النفطي<sup>1</sup> على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول. وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير:

- نقطة أساه وحيدة للتسعير.
- الخليج العربي نقطة أساه ثانية للتسعير.

#### 3-2 تطور أسعار النفط في الفترة 1970-2008:

لقد شهدت هذه مرحلة تطورات، أين لجأت المنظمة إلى خفض الإنتاج لدعم الأسعار وخفضته فعلا عام 1982 سعيا وراء الإبقاء على الأسعار عند مستوى عال، ونتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار خلال عام 1984، أقرت منظمة الأوبك تخفيض آخر على الأسعار، وعلى الرغم من ذلك فإن حالة عدم الاستقرار قد استمرت، فقامت بفرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986 تضمنت حصصا فردية التزمت بها أقطارها الأعضاء فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987.

### المطلب الثاني: محددات السعر البترولي ومراحل تسعيره

#### 1: محددات السعر البترولي

من البديهيات المعروفة اقتصاديا إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث إن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

#### 1-1 العرض والطلب والاحتياط البترولي:

يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها

<sup>1</sup> الكارتل النفطي: يقصد مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات.

المحلي، أو لتصديره وتحقيقاً لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات المستقبل، لقد تطور إنتاج النفط في العالم منذ أواسط القرن الماضي تطوراً ملفتاً وانتشرت مناطق الإنتاج في أرجاء المعمورة وفي التخوم النائية وفي الصحارى الحارة والباردة، وكذلك في الجرف القاري لمناطق وأقاليم عديدة من العالم، كما ازداد عدد الدول المنتجة للنفط وعدد الآبار والحقول والكميات المنتجة سنة بعد سنة.

أما فيما يخص الدول المنتجة والمصدرة خارج أوبك فالمتوقع أن ترتفع القدرة الإنتاجية من نحو 49 مليون برميل عام 2002 إلى 66 مليون برميل عام 2025 حسب تقديرات والوكالة الدولية للطاقة (IEA) حيث يقع جانب كبير من تلك الزيادة في دول مصدرة للنفط مثل الاتحاد السوفياتي سابقا وهي: روسيا، أذربيجان، كازخستان، والبرازيل، أنجولا، السودان وكندا.

كما شهد الاحتياطي العالمي تزايد ملموسا خلال الخمسين سنة الماضية، وذلك نتيجة للاكتشافات الجديدة التي أضافت كميات كبيرة لإجمالي الاحتياطي المثبت.

### 1-2 التنظيمات الدولية .

من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول:

#### • منظمة الدول المصدرة للبترول:

تم إنشاء (أوبك) في مؤتمر بغداد في ديسمبر 1960 حضره مندوبون من دول هي: السعودية، العراق، الكويت، فنزويلا، إيران. وجاء هذا المؤتمر بعد مؤتمر البترول العربي عام 1959 الذي عقد في القاهرة من خلال جامعة الدول العربية والتي شاركت فيه كل من إيران وفنزويلا بصفة مراقب. انضمت قطر إلى المؤسسين في عام 1961 ، تبعتها ليبيا واندونيسيا عام 1962 ، الإمارات العربية المتحدة عام 1967 ، والجزائر عام 1969 ، ثم نيجيريا عام 1971 ، ثم الإكوادور عام 1973 ثم الغابون في عام<sup>1</sup> 1975 وهكذا فان المنظمة تضم في عضويتها حاليا إحدى عشرة دولة ومقرها فيينا النمساوية. وقد هدفت المنظمة إلى<sup>2</sup> :

تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتحديد أفضل السبل لحماية مصالحها .

إيجاد السبل والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في أسواق البترول العالمية لغرض إنهاء التقلبات الضارة وغير الضرورية.

-الاهتمام دوما بمصالح الدول المنتجة، وضرورة تأمين دخل مستقر لها، إضافة إلى تأمين إمدادات اقتصادية وذات كفاءة ومستقرة من البترول للدول المستهلكة، وعائد عادل لمن يستثمر في صناعته.

<sup>1</sup> إلا أن الإكوادور والغابون قررتا الانسحاب من المنظمة عامي 1992، 1994، على التوالي.

<sup>2</sup> ماجد بن عبدا لله المنيف، " منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) "، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد: 41، السنة الرابعة عشرة، شتاء 2008، ص73.

• الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956 ، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973 - 1974 لفرض، توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه (OPEC) ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن 11/02/1974 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)<sup>1</sup>.

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة (OECD) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة<sup>2</sup>.

لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي:

- تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك ؛
- صياغة نظام معلومات يوزع دورياً حول السوق النفطي العالمي ؛
- وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة؛
- تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية والشمسية وغيرها ؛
- تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوماً، لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

**1-3 العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:**

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلال في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.

لقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات نفطية موزعة حسب السنوات التالية: 1976، 1986، 1998، 2004، 2008 وهي كالاتي:

• **الأزمة النفطية عام 1973:**

لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل،

• **الأزمة النفطية عام 1979:**

<sup>1</sup> حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006 ، ص.275  
<sup>2</sup> دولة الوكالة الدولية للطاقة هي:الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، ايرلندا،سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية – الإيرانية(حرب الخليج الأولى)من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة بترولية ثانية.

● الأزمة النفطية عام 1986:

في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة، إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل ، وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل.

● الأزمة النفطية عام 1998:

في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

● الأزمة النفطية عام 2004:

تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36.0 دولار/برميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987).

2- طرق ومراحل تسعير البترول

1-2 مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل:

● مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

● نقطة الأساس المزدوجة:

موجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

● مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب في هذه المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي، سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب إنجلترا.

## 2-2 مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل:<sup>1</sup>

### ● قاعدة صافي المحقق:

وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول.

### ● قاعدة سعر الإشارة:

خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الايبك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

### ● قاعدة السعر الرسمي:

شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

## 2-3 مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980-حاليا):

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات.

### المطلب الثالث: علاقة سعر البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية

يلعب سعر البترول دور كبير في التأثير على مدا خيل الدول المنتجة وكذا المستوردة لما له من تأثير على مدا خيل الدولة المنتجة من العملات الصعبة، وكذا تأثيره على الالتزامات المالية للدول المستوردة من خلال ميزان المدفوعات.

### 1- أثر تقلبات أسعار البترول على الدخل:

إن ارتفاع أسعار البترول يحدث اقتطاعا في دخل الدول المستوردة للبترول لصالح الدول المصدرة له، أما الانخفاض في دخل الدول يؤدي إلى حدوث اقتطاع في دخل الدول المصدرة له أما الانخفاض في الأسعار فانه يؤدي بالدول المصدرة إلى اللجوء إلى عمليات الاقتراض والدين الخارجي.

فالنمذجة الكلية لأثر تغير أسعار البترول سوف نعرضها في مختلف معادلات النمذجة الاقتصادية كما يلي:<sup>2</sup>

$$Y+I=D+X.....(1)$$

المعادلة (1) هي عبارة عن ميزانية الموارد والاستخدامات:

$Y+I$ : تعبر عن الموارد

$D+X$ : تعبر عن الاستخدامات

$Y$ : الدخل أو الإنتاج الكلي الخام

<sup>1</sup> محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، المرجع سابق الذكر ، ص206  
<sup>2</sup> المكر طار فائزة، التنبؤ بأسعار النفط المرجعية، مذكرة ماجستير، فرع القياس الاقتصادي ، جامعة الجزائر ، 2000 ، ص156.

I: الواردات

D: الطلب الداخلي على السلع والخدمات

X: الصادرات

فالمعدلة (1) تعبر عن تساوي الموارد واستخدامات بمؤشر القيمة<sup>1</sup>، ويمكن كتابة المعادلة عن طريق مؤشر الحجم<sup>2</sup> لتصبح كما يلي:

$$P_y \cdot y + P_i \cdot i = P_d \cdot d + P_x \cdot x \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

$P_y$ : سعر الانتاج الكلي الخام

Y: حجم الدخل

$P_i$ : سعر الواردات

I: حجم الواردات

$P_d$ : سعر الإنتاج

d: حجم الطلب

$P_x$ : أسعار الصادرات

X: حجم الصادرات

لكي نبين اثر الدخل فسوف نتعرض لحالتين هما:

### 1-1 حالة ارتفاع أسعار البترول: $p_i > 1$

نكتب علاقة الاقتطاع كما يلي:<sup>3</sup>

$$T_i = [I/P_y] - I \dots \dots \dots (3)$$

$I/P_y$ : يمثل المعدل المتوسط للواردات او القدرات الشرائية للشروات التي تملكها الدول المصدرة لها.

وقيمة الاستيراد  $I = p_i \cdot I$  فتكتب المعادلة () كما يلي:

$$T_i = (p_i \cdot i / p_y) - i \dots \dots \dots (4)$$

ويوضع سعر الناتج الداخلي الخام كسعر أساس أي أن  $P_y$  يصبح مساويا واحداً.

$P_y = 1$  فنكتب المعادلة (4) على النحو التالي:

<sup>1</sup> مؤشر يقين درجة نمو المقادير بقيمتها دون اخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة للأسعار أي إهمال عنصر التضخم.  
<sup>2</sup> مؤشر يقين درجة النمو المقادير الاقتصادية في إحجامها وذلك بإزالة اثر التغيرات الحاصلة في السعر عن طريق الاعتماد عن الأسعار الثابتة.  
<sup>3</sup> قويدري- قوشبيح- بوجمة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص نفود ومالية، جامعة شلف، 2008-2009، ص72

$$T_i = P_i \cdot i \dots \dots \dots (5)$$

$$T_i = (P_i - 1) \cdot i \dots \dots \dots (6)$$

نضع  $\Delta i = P_i - 1$  فتصبح لدينا

$$T_i = \Delta i \cdot i \dots \dots \dots (7)$$

$P_i > 1$  فإن  $\Delta i > 1$  اذن يصبح  $T_i > 1$  وهي تمثل الاقتطاع من دخول الدول المستوردة للبترول لصالح الدول المصدرة له.

فإذا كان الإنتاج الداخلي متساوي مع حجم التصدير فإن المعادلة (2) تكتب كما يلي:

$$P_i \cdot i = P_d \cdot d \dots \dots \dots (8)$$

إذن فأبي تغير في سعر الواردات يقابله تغير في سعر الطلب

إذن فالتغير في سعر الطلب الداخلي  $\Delta Pd$  هو مساوي إلى حجم الاستيراد على حجم الطلب في تغير أسعار البترول، ولكنه بما أن نسبة الواردات إلى حجم الطلب الداخلي  $i/d$  ثابتة. إذن سيتغير سعر الطلب الداخلي للبلد المستورد للبترول بتغير أسعاره.

$$\text{نضع } \alpha = \frac{i}{d} \text{ فتكتب المعادلة (11) كما يلي:}$$

فمع ارتفاع أسعار البترول يرتفع الطلب الداخلي لان  $\alpha$  ثابت.

فارتفاعات الأسعار التي عرفتها الأزمات البترولية (1973) والثانية (1979) والأخيرة 2005-2007 أدت إلى اقتطاع من دخل الدولة المستوردة لصالح الدول المصدرة للبترول.

ويمكن أن تمثل عبارة الاقتطاع احتياجات التمويل الداخلي بنضرة الدول المستوردة للبترول وقدرات التمويل الخارجي بنضرة الدول المصدرة للبترول فيصبح:<sup>1</sup>

$$T_i = \Delta BFi = \Delta(D - Y) = \Delta Pd \cdot d = \Delta CFx \dots (13)$$

$\Delta BFi$ : احتياجات التمويل الداخلي.

$\Delta CFx$ : قدرات التمويل الخارجي.

فالمعادلة (13) تمثل اقتطاع من دخل الدول المستوردة للبترول لصالح الدول المصدرة لان الطلب الداخلي  $D$  أكبر من الدخل  $Y$ .

### 1-2 حالة انخفاض أسعار البترول $P_i > 1$ :

<sup>1</sup>قويدري- فوشيح- بوجمعة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"، مرجع سابق الذكر، ص54.

نكتب المعادلة (11) كما يلي:

فانخفاض البترول في الأزمة المعاكسة لسنة 1986 أدى بالدول المصدرة للبترول باللجوء إلى الدين الخارجي، ومنه نكتب المعادلة (13) كما يلي:

$$Ti = \Delta CFx = \Delta(Y - D) = \Delta Pd.d = \Delta BFi \dots (15)$$

بما أن  $Ti < 0$  فهذا معناه أن الدول المصدرة لم تعد تحصل على اقتطاع من دخل الدول المستوردة للبترول، وذلك سيؤثر على الموارد البترولية وبالتالي التأثير على ميزان المدفوعات ومنه اللجوء إلى القروض الخارجية.

### 2-2-1 أثر التضخم وسعر الصرف على القيمة الحقيقية لسعر البترول:

إن كل من التضخم العالمي، والتغيرات النقدية للعملات الرئيسية وخاصة الدولار الأمريكي والذي يعتبر العملة النقدية التي تقيم بها السلعة البترولية، آثار هامة على الأسعار الاسمية والحقيقية للبترول.

### 2-2-1 أثر التضخم:

وهو الفرق بين ضعف المعدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبترول بالدولار، ومجموع معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبترول بالعملة المحلية، ومعدل النمو المتوسط السنوي للسعر الحقيقي للبترول بالعملة المحلية.

$$I = 2 \times \Delta P\$ - (\Delta PM + \Delta PMC) = \text{أثر التضخم}$$

I: أثر التضخم

$\Delta P\$$ : معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبترول بالدولار الأمريكي.

$\Delta PM$ : معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبترول بالعملة المحلية.

$\Delta PMC$ : معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبترول بالعملة المحلية.

### 2-2-2 أثر سعر الصرف:

وهو الفرق بين معدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للبترول بالدولار، ومعدل النمو المتوسط السنوي للسعر الاسمي للعملة المحلية، فإذا كان  $C$  هو أثر سعر الصرف فان:

$$C = \Delta pm - \Delta p\$$$

### 2-2-3 الأثر الكلي:

الأثر الكلي هو تأثير كل من التضخم وسعر الصرف على أسعار البترول فيكتب:

$$\Sigma = C + I = \Delta p\$ - \Delta pmc$$

المبحث الثالث: تطور الصناعة النفط في ظل تقلبات الأسعار .

المطلب الأول: خصائص الطلب و العرض النفط .

يعتبر البترول المصدر الرئيسي للطاقة في العالم منذ 1950 حتى اليوم مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى كالفحم والطاقة النووية والطاقة المتجددة، ومن المفترض أن يبقى كذلك خلال 20 سنة القادمة حسب نتائج آخر البحوث التي أجريت في مجال الاقتصاد والطاقة. لذلك سوف نقوم بالكشف من خلال هذا المبحث على خصائص النفقات في الصناعة العالمية للبترول والنفقة على المستوى الكلي للصناعة بالإضافة إلى النفقات على مستوى الحقل<sup>1</sup>، هذا من جانب العرض أما من جانب الطلب فنقوم بدراسة محددات الطلب والعلاقة بين الطلب على البترول وسعر الزيت الخام وأخيرا ميزة الطلب على بترول الأوبك مقارنة مع الطلب على بترول الدول المصدرة خارج الأوبك.

- يجب أن نميز بين البترول والزيت الخام والنفط في بداية البحث لأننا سنتعرض لهم بتكرار، إذ يمثل الزيت الخام المنتجات البترولية لأغراض النقل والاستهلاك المباشر للطاقة والكهرباء، أما البترول فهو المادة الخام التي تستخرج من الحقول، ويعرف النفط على أنه ذلك المنتج الذي تحدد أسعاره في السوق الدولية، إذ تشمل تكلفته على نفقات البحث، الاستكشاف و التنمية والاستغلال والتكرير و نفقات التسويق.
- كما يجب تعريف عمليات الإنتاج على أنها تشمل عمليات البحث والاستكشاف وعمليات التنمية والاستغلال. أما العمليات اللاحقة فتشمل على التكرير والنقل والتسويق .

المطلب الثاني : خصائص دالة العرض البترولي .

يتكون منحني عرض أي منتج من ترتيب لجميع الموارد الممكنة من أدنى إلى أعلى نفقة ، لكن هناك القليل من هذه الموارد التي تكون ذات جدوى اقتصادية، بمعنى يتطلب أن يتساوى سعر العرض التنافسي في نفقة الإنتاج مع سعر السوق بحيث يشمل العرض التنافسي هذه النقطة وجميع النقاط التي تقع أدناها<sup>2</sup>. أما ما هو أعلى سعرا من هذه النقطة فيعتبر غير مجدي اقتصاديا بافتراض تحقق شروط المنافسة الكاملة.<sup>3</sup> إن عرض البترول يختلف عن عرض بقية المواد الأولية الأخرى حيث تتميز النفقات في صناعة البترول بمميزات خاصة سوف يأتي الكشف عليها لاحقا بالإضافة إلى أن قرارات الإنتاج في هذه الصناعة مرتبطة بعوامل غير اقتصادية في كثير من الأحيان، الأمر الذي يجعل من الصعب التنبؤ بمسويات العرض و سنوضح هذه المسألة أكثر من خلال التفصيل التالي :

<sup>1</sup> وتسمى أيضا نفقات التشغيل إذ يوجد حقول تتدفق تلقائيا ولا تتطلب نفقات كبيرة لتشغيلها بينما يوجد حقول قديمة تتطلب نفقات تشغيل معتبرة بسبب تراجع إنتاجها .

<sup>2</sup> - السعر التنافسي يمثل تكلفة المنتج التي تشمل على جميع نفقات الإنتاج دون الإعانات أو الدعم "المنافسة الكاملة".

<sup>3</sup> - الدوري أحمد، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سابق الذكر، ص 13.

## 1- مفهوم النفقة في الصناعة النفطية :

تعتبر النفقة من المحددات الأساسية للعرض حيث أن منحى العرض هو نتيجة اشتقاق منحى النفقة الحدية لذلك من الضروري عند دراسة عرض البترول دراسة النفقة في الصناعة العالمية للبترول.

هناك عدد من الملاحظات المتعلقة بالنفقة في صناعة النفط تتطلب منا توضيحها قبل دراسة النفقة صناعة البترول. القرارات التي يمكن اتخاذها في صناعة النفط تعتمد كلها على النفقة التقديرية وليس على النفقات التاريخية<sup>1</sup> ، فتخصيص مبالغ معينة للبحث عن البترول في منطقة معينة لا يتوقف على النفقة التاريخية في منطقة أخرى لأنه من النادر جدا إيجاد منطقتان متشابهتان في جميع الظروف. و بصعوبة المقارنة بين المستخدم والمنتج، حيث يترتب على ذلك صعوبة المقارنة بين السعر والنفقة لكل وحدة من الوحدات المنتج. حيث يتطلب المنتج في مرحلة البحث والكشف عن الاحتياطات (التنمية) تحقق وجودها وتحديد حجمها، أما في مرحلة الإنتاج فيتم تحويل الاحتياطي إلى منتج نهائي أو كامل الصنع وهو الزيت القابل للتسويق. ولكن يصعب في الواقع وضع حدا فاصلا بين نفقات الاستكشاف ونفقات التنمية<sup>2</sup>، إذ تمثل الأخيرة اختبار مدى إمكانية استغلال الحقل لأغراض تجارية بالإضافة إلى عمليات رفع أو الحفاظ على الطاقة الإنتاجية.

كما أن هناك صعوبات تعترض إجراء المقارنة بين المنتج و المستخدم فيها مثل الزيادة أو النقص في حجم الاحتياطات. وفي ضوء هذه الصعوبات فإن الناتج في سنة معينة يجب أن ينسب إلى المستخدم في سنوات سابقة ، أي ينبغي مقارنة السعر و النفقة و ما يحدث بينهما من تغيرات ضمن إطار سنوات متعددة ، و بالتالي لا يمكن حساب للوحدة بدرجة معقولة إلا بعد مرور سنوات من استغلال الحقل .

في الحالة العادية لمنشأة تستخدم مدخلات متجددة لا يؤثر قرارات زيادة الإنتاج الحالي على نفقات الإنتاج في المستقبل إذ يتكون السعر من النفقة الحدية للإنتاج ، أي من رأسمال العمل و النفقات المادية لإنتاج الوحدة الأخيرة من الناتج. لكن في الحالات التي تتضمن استخدام منتجات غير متجددة أو ناضبة سوف يؤدي قرار إنتاج برميل النفط اليوم إلى عدم إمكانية إنتاجه في وقت المستقبل ، أي أن قرار الإنتاج اليوم عليه نفقة الفاقد و التي يتضمنها سعر النفط بالإضافة إلى تكلفة الإنتاج كما تسمى أيضا بنفقة الفرصة البديلة<sup>3</sup> .

## 2- النفقة على المستوى الكلي للصناعة

انقسم الاقتصاديون في مجال تقدير النفقة في صناعة النفط إلى اتجاهين ، يبين الأول أنها صناعة متناقصة النفقات والثاني صناعة متزايدة النفقات .

<sup>1</sup> - بمعنى أن قرارات الاستثمار في صناعة النفط تتخذ بناء على النفقات التقديرية على خلاف القرارات الخاصة بالمواد الأولية الأخرى. لأنه في صناعة النفط كل حقل يتميز بخصائص لا تشابه الحقول أو المناطق الأخرى.

<sup>2</sup> - Europe stratégie analyse financière Les enjeux et les impacts de l'essor des gaz non conventionnels (GNC) sur le marché de l'énergie. Paris, Eurostaf, 1995.

<sup>3</sup> - أ. سعد الله داود ، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر ، دار هوم ، الجزائر ، 2013، ص 13.

## 2-1 صناعة النفط صناعة متناقصة النفقة :

تبنى هذا الاتجاه عدد من الاقتصاديين العاملين في مجال صناعة النفط حتى عارضه أدلمان في دراسته عام 1973. تعتبر الصناعة متناقصة النفقة في النظرية الاقتصادية إذا كان منحى النفقات المتوسطة ينحدر إلى الأسفل بصفة مستمرة في المدى الطويل، بمعنى توزيع النفقات الثابتة الكلية على عدد متزايد من الوحدات المنتجة. من الممكن أن يوجد تناقص النفقات في ظل الاحتكار أو في ظل تنافس القلة، لكن لا يوجد في ظل المنافسة الكاملة إلا بصفة مؤقتة، وذلك لأنه إذا خضعت الصناعة للمنافسة الكاملة وأصبح المنتجين كبيراً فإن الصناعة لا بد وأن تنتهي بخسارة وبوجود طاقة إنتاجية فائضة<sup>1</sup>.

فالمنتج الفرد في ظل المنافسة يواجه طلباً كاملاً المرونة وسعراً للسوق لا يمكنه أن يؤثر فيه بزيادة إنتاجه. وطالما أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى انخفاض النفقة حسب اقتصاديات الحجم<sup>2</sup> مع ثبات السعر فإن كل منتج يستطيع أن يزيد من أرباحه بزيادة الإنتاج، فإذا لم يتوقف منحى النفقة المتوسطة عن الانحدار فإن الصناعة لا بد وأن تتجه إلى بناء طاقة إنتاجية تدفع إلى السوق بكميات تزيد عن الطلب الكلي، ومن ثم تنخفض الأسعار إلى الحد الذي يرغب فيه المنتجون الصغار على الخروج من السوق.

● لكن في الصناعة المتناقصة النفقة لا تبلغ بخروج عدد من المنتجين حالة التوازن الكامل والمستمر إلا عن طريق إحدى الآليتين:

- إما أن يختفي جميع المنتجين ما عدى منتج واحد.

- أو أن يتخلى جميع المنتجين عن استقلالهم ويندمجوا في شركة واحدة، من خلال ما يسمى باتفاقية الإبقاء على حجم العرض عند سعر يسمح بتحقيق أرباح للجميع.

● في هذه الحالة تعرف في النظرية الاقتصادية بالاحتكار الطبيعي، أي أن المنافسة لا بد أن تتلاشى في الصناعات ذات النفقات المتناقصة ليحل محلها الاحتكار، وهو الحل الوحيد الذي يحقق الاستقرار في السوق. وقد رأى أصحاب هذا الرأي أن الصناعات البترولية تتميز بأنها متناقصة النفقة بسبب ما تتميز به من كثافة رأسمالية وتكنولوجية.

● بالإضافة إلى ذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النفقات تتناقص في الأجل القصير والمتوسط للأسباب التالية المتعلقة بعملية الإنتاج:

- **النفقة الثابتة:** تشمل جميع النفقات قبل أن يتدفق البترول من الحقل وأهمها نفقات البحث والتنمية والاستمرار والمعدات الرأسمالية التي يلزم إقامتها لرفع البترول من باطن الأرض وفصل الشوائب وتخزينه ونقله إلى ميناء التصدير وشحنه، وتمثل هذه النفقات الجزء الأكبر من النفقة الكلية للوحدة بحيث يترتب على ذلك أن نصيب الوحدة منها يتناقص كلما زاد عدد الوحدات المنتجة لأن حجمها الكلي

<sup>1</sup> - أ.د. محمد الخروشي، حروب الامتيازات و أسعار النفط في منظمة الأوبك، مطابع مؤلفي بريبيس، طرابلس، 1970، ص75.

<sup>2</sup> - يقصد بالاقتصاديات الحجم أنه كلما زاد حجم الإنتاج يترتب على ذلك انخفاض النفقات الثابتة للوحدة كما تنص عليه النظرية الاقتصادية.

يتوزع على عدد متزايد من تلك الوحدات<sup>1</sup>. أي أن هذه النفقة تتناقص مع تزايد الإنتاج مع الأخذ في الاعتبار أنها تكون الجزء الأكبر من النفقات في صناعة النفط.

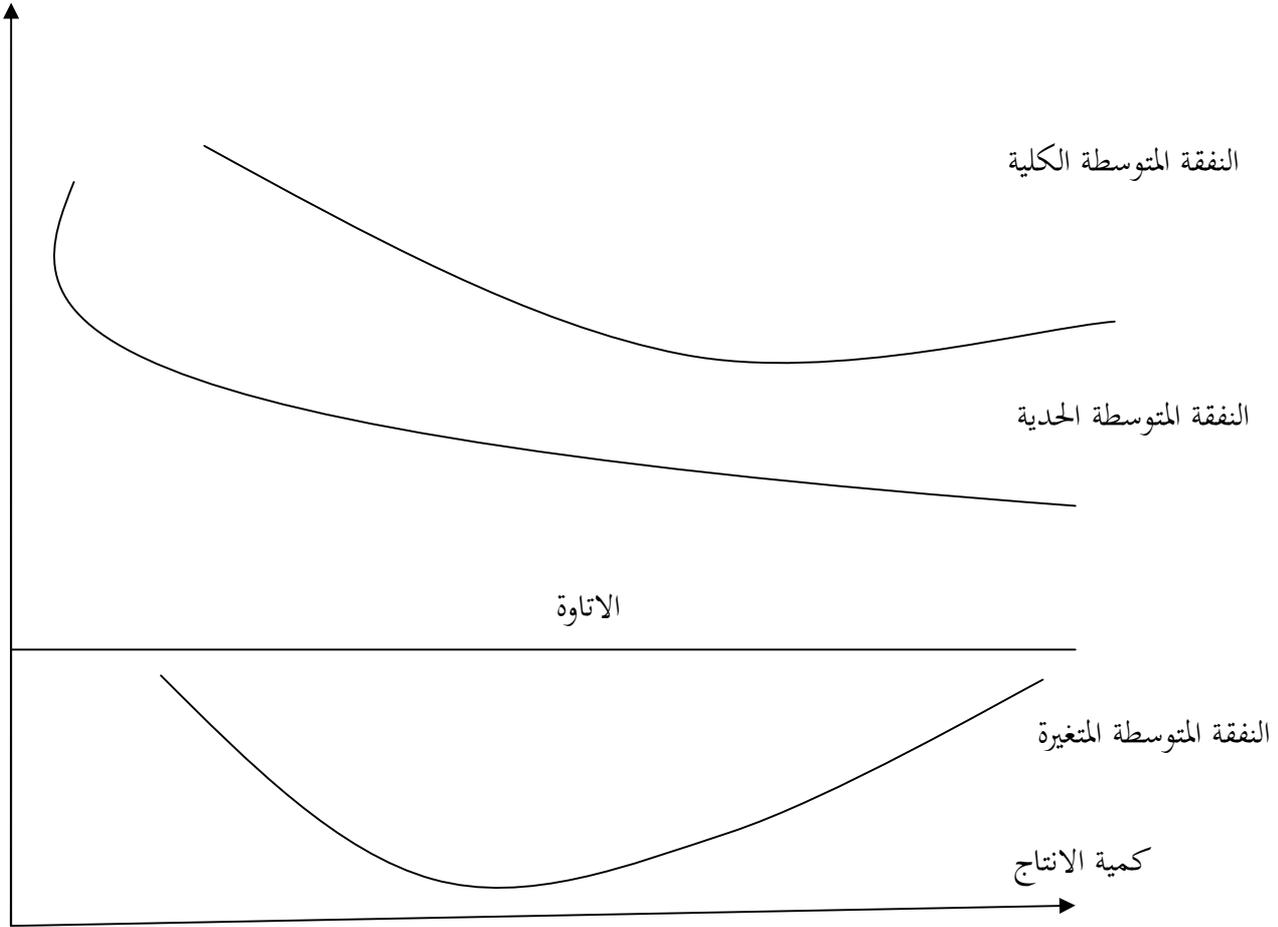
- **النفقة المتغيرة:** هي النفقة الجارية أو نفقة التشغيل التي تستلزمها جميع العمليات التي تبدأ برفع البترول من الحقل وتنتهي بشحنه. وحيث أن أغلب حقول البترول تبدأ بالتدفق التلقائي بفعل قوة الدفع الطبيعية ويستمر هذا التدفق التلقائي لفترات زمنية متفاوتة، فيمكن توقع ثبات النفقة المتغيرة لكل وحدة منتجة خلال فترة التدفق التلقائي. قد تتجه النفقة المتغيرة إلى الانخفاض في بداية استغلال الحقل نتيجة للثبات النسبي في بعض عناصر نفقات التشغيل مثلاً مصروفات الإنتاج، مصروفات الإشراف على الآبار ومحطات الشحن... حيث أنها لا تزيد بنفس معدل زيادة الوحدات المنتجة. وكلما تقدمت مدة استغلال الحقل وانخفض الضغط فيه كلما تطلب الأمر نفقات إضافية للحفاظ على معدل ثابت للإنتاج، مثل اللجوء الرفع الآلي وإصلاح الآبار القديمة واستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة. وكما هو معروف في النظرية الاقتصادية فإن النفقة المتغيرة تزيد بزيادة حجم الإنتاج، فإنها في صناعة النفط تمثل نسبة صغيرة مقارنة بالنفقات الثابتة.

- **الإتاوة:** هي كمية من البترول تدفع عينا أو نقدا لمالك الثروة البترولية فردا أو حكومة البلد، ويتم تحديد نسبة الإتاوة بالاتفاق مع المالك والقائم بالاستغلال قبل البدء في الإنتاج ثم تدفع مع بدأ الإنتاج بالمعدل المتفق عليه، وهذا بصرف النظر عن من قام بالاستغلال من ربح أو خسارة بعد استخراج البترول وتسويقه. وهذا ما جعلها عنصرا من عناصر النفقة وليس توزيعا للربح. ولأن الإتاوة تحدد في أغلب الحالات بنسبة مئوية من الزيت الخام فإنه يمكن اعتبارها ضمن النفقات المتغيرة ذات المعدل الثابت على كل وحدة. إذا طبقا للاتجاه الأول يتضح من دراسة العناصر السابقة للنفقة الكلية في صناعة البترول في الأجل القصير والمتوسط أنها تتجه إلى التناقص مع تزايد الإنتاج.

1- همام الشماع، دراسة اقتصادية مقارنة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منها على السوق النفطية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة بيروت، 1987، ص 97-100.

الشكل رقم 1-10: منحنيات النفقة في صناعة النفط في المدى القصير - تناقص النفقة -

النفقة المتوسطة



المصدر : أحمد الدوري ،"محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية .

## 2-2 صناعة النفط صناعة متزايدة النفقة :

### • تناقص النفقات و الاحتكار الطبيعي

عارض الأستاذ أدلمان الرأي الأول القائل بتناقص النفقات في صناعة البترول وقدم مبررات تدعم رأيه أن صناعة البترول متزايدة النفقات وما تؤدي إليه من احتكار طبيعي وارتفاع نسبة النفقات الثابتة مقارنة بالنفقات المتغيرة . فليس لنسبة النفقات الثابتة إلى النفقات المتغيرة علاقة بوفرات النطاق أو بتناقص النفقات أنظر الجدول رقم 1 ، إضافة إلى أنه وحسب أدلمان أن نسبة النفقة الثابتة إلى المتغيرة عادة ما تكون بسيطة في صناعة البترول كما ترتفع النفقات المتغيرة كثيرا عن النفقات الاستثمارية(نفقات التسمية و الاستغلال) في الآبار القديمة أو قليلة الإنتاج<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - Ngodi, Etanislas Pétrole et géopolitique en Afrique centrale. Paris L'Harmattan 2008. p255(Défense, stratégie et relations internationales).

الجدول رقم 1-6: تطور استهلاك الطاقة في الدول الرأسمالية.

( %وحدة القياس ، سنة الأساس 1911).

السنوات	النفط	الفحم	الغاز الطبيعي	الطاقة الكهرو مائية
1950	31	56	11	2
1955	36	47	15	2
1960	40	39	18	3
1965	45	33	19	3
1970	50	25	22	3
1980	35	35	24	6

US world energy supplies for the specified years

أما عن تمتع الصناعة المتناقصة النفقات (اقتصاديات الحجم) وما يجب أن يؤدي إليه من احتكار طبيعي فذلك أيضا محل جدل<sup>1</sup>، فإذا كان الحل في هذه الحالة كما تبناه أصحاب الاتجاه الأول هو شركة واحدة أو منتج واحد محتكر، فسوف يواجه هذا المحتكر بنفسه حقيقة وهي إمكانية تخفيض النفقات عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية إذا لم تأتي نتيجة الضغط أو الخسارة من جانب السوق كما هو الحال في المنافسة مثل الأزمة النفطية الأولى 1973.

#### ● النفقات المتزايدة والنفقات المتناقصة في صناعة البترول :

يوضح أدلمان في دراسة نفقات البترول وتحليل عناصرها لإثبات وجهة نظره النقاط التالية<sup>2</sup>:

- **البحث والاستكشاف:** هي عملية إنفاق أموال لاستكشاف مكامن البترول وكلما زاد عدد البراميل المكتشفة بالنسبة لكل دولار منفق انخفضت نفقة البحث للوحدة. وفي لحظة زمنية هناك عدد من المناطق التي يمكن البحث فيها عن بترول وعادة ما يتم اختيار أفضل الأماكن أولا وكلما ارتفع ناتج البترول المستهدف أو ارتفع سعر البترول في السوق ازداد البحث في المناطق مرتفعة النفقات ذات أهمية أقل. وبصفة عامة إن البحث والاكتشاف ينتقل من الأماكن الأفضل إلى الأماكن الأقل أهمية ومن هنا ترتفع النفقات.

- **التنمية:** عملية تحديد حدود الحقول القابلة للاستغلال التجاري ويتم ذلك بصفة عامة عن

<sup>1</sup> - يحدث الاحتكار الطبيعي في الصناعات التي في حالة تحقق المنافسة الكاملة ستؤدي إلى خسارة جميع الشركات في السوق بسبب استحالة المنافسة السعرية، فصناعة النفط تتميز بسخامة النفقات الثابتة مقارنة مع المتغيرة وبما أن المشروع يمكن أن يشتغل مادام السعر يغطي النفقات المتغيرة" حسب القاعدة الاقتصادية" الذي فإن اعتماد المنافسة السعرية في صناعة النفط ستؤدي إلى خسارة جميع الأطراف. سنعود إلى هذه النقطة بالتفصيل لأنها السبب الرئيسي لقيام الكارتل

<sup>2</sup> - إبراهيم عبد الله إسماعيل، صناعة النفط العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1983 ص-35-37.

طريق حفر الآبار وإعدادها للإنتاج، وعادة ما تكون معظم الاكتشافات غير تجارية مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية 2% فقط من الحقول المكتشفة ذات أهمية تجارية. إن كل حقل محدود في الواقع ومع تنميته تزداد احتمالات الوصول إلى الحدود أو تخطيها، وبالتالي تزيد المخاطر أو النفقة مع الاقتراب من الحدود أو الوصول إلى طبقات شحيحة أو عندما لا يتم الحصول على شيء مطلقا. كما قد تحتاج عملية التنمية إلى معدات خاصة لفصل المياه المالحة مثلا عن الزيت مما يؤدي إلى تزايد النفقة للوحدة.

**- نفقات تشغيل البئر:** كلما ازداد الإنتاج ترتفع النفقة للبرميل، وحتى مع عدم أخذ الأعمال والنفقات الإضافية للبئر مثل فصل المياه وغيرها في الاعتبار، فإن الحقيقة الأساسية لإنتاج البترول والغاز هي انحدار منحنى إنتاج الحقل إلى الأسفل لذلك هناك حاجة لتقدير كمية الإنتاج المتوقع الحصول عليها من البئر قبل الوصول إلى الحد الاقتصادي وهي النقطة التي تبدأ عندها نفقة الوحدة في ارتفاع عن الثمن.

#### - النفقة على مستوى الحقل :

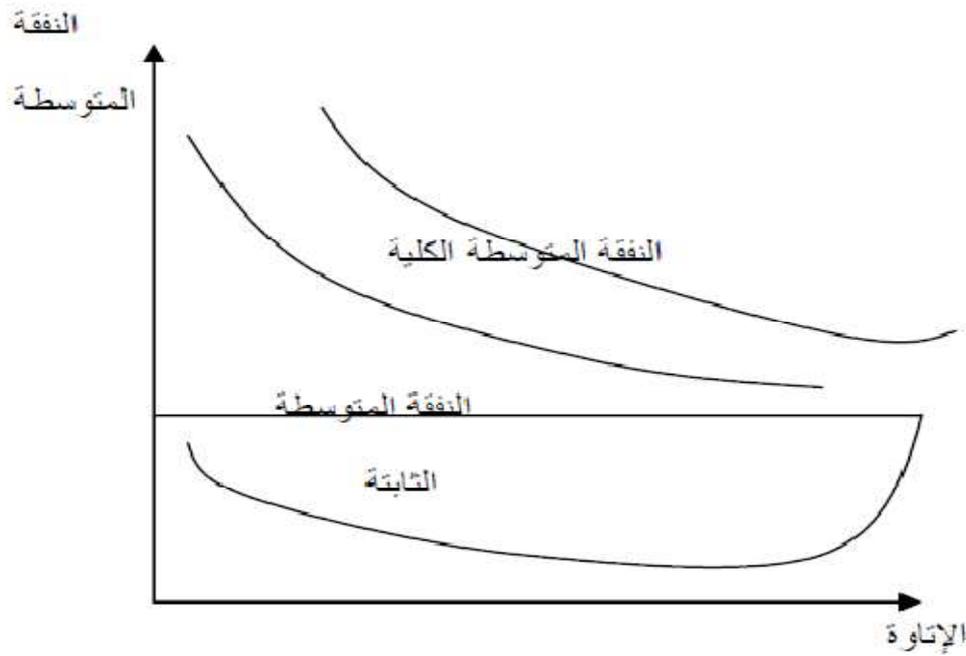
يمكن تقسيم حقول العالم إلى نوعين أساسيين من حيث شكل منحنيات النفقة، حيث يعتمد هذا التقسيم أساسا على حجم الحقل أو المرحلة التي بلغها من عمره الإنتاجي<sup>1</sup>

حقول كبيرة أو حقول مازالت في سنواتها الأولى تتدفق تلقائيا: مثل معظم حقول الشرق الأوسط وإفريقيا، هذه الحقول تكون نفقات الإنتاج المتغيرة ضئيلة ويمكن اعتبارها ثابتة (غير متزايدة أو متناقصة) على المدى المتوسط من استغلال الحقل، بحيث يمكن أن تمر سنوات من الإنتاج دون وجود حاجة إلى استخدام آلات الرفع الآلي أو إنتاج ثانوي أو غيرها من النفقات الثانوية التي تؤدي إلى ارتفاع النفقة المتغيرة. في هذا النوع من الحقول يمكن أن تتناقص النفقة المتوسطة الكلية للوحدة مع تزايد الإنتاج.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - بريماكوف الكسندر، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، كتاب، ترجمة باسم خليل، دار ألف باء للطباعة والنشر، بيروت، 1984، ص 46-47.

<sup>2</sup> - الدوري أحمد، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، المرجع سابق الذكر، ص 18 - 19.

الشكل رقم 1-11 : منحنيات النفقة في الحقل الكبيرة في الفترة القصيرة

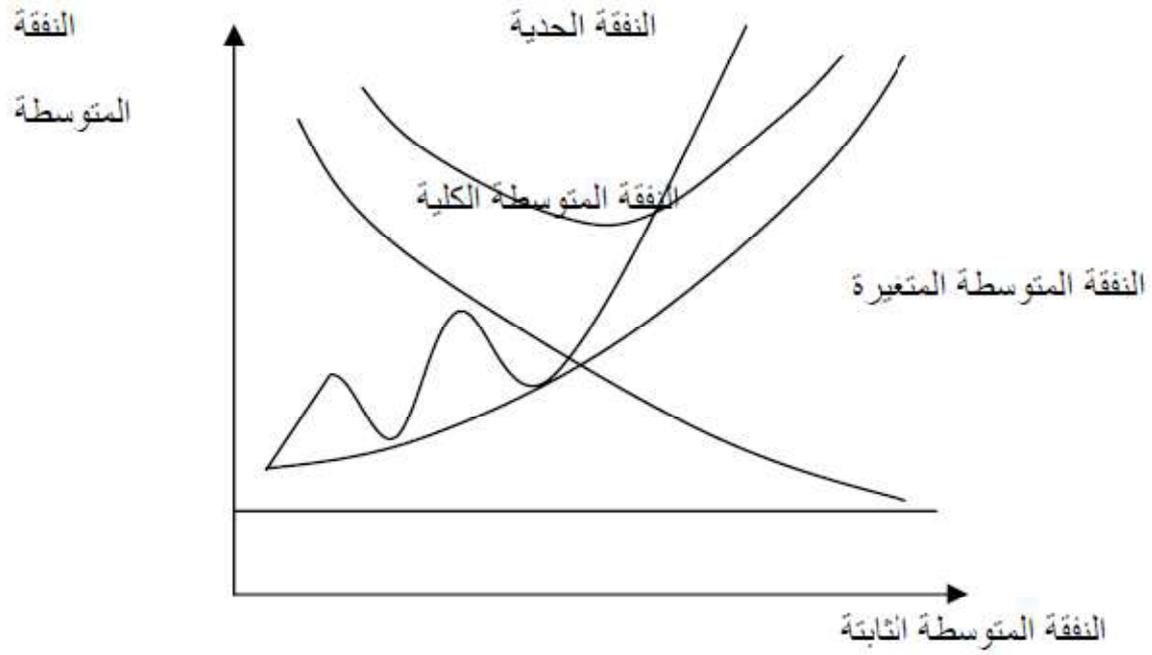


المصدر : أحمد الدوري، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، ديوان المطبوعات الجامعية .

نلاحظ أن نفقات الإنتاج المتغيرة في الحقول الكبيرة أو الجديدة كحقول إفريقيا أو الشرق الأوسط متناقصة بسبب الضغط العالي داخل الحقول، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج مقارنة مع الحقول القديمة.

- **الحقول الصغيرة أو القديمة:** التي مرت بسنوات عديدة من استغلالها: مثل حقول الولايات المتحدة وبعض حقول فنزويلا في هذه المرحلة يكون الإنتاج تخطى مرحلة أقصى معدل مما يؤدي إلى ضرورة الاعتماد المتزايد على وسائل الإنتاج الثانوية والرفع الآلي وإصلاح الآبار القديمة... ومع ازدياد تلك النفقات الإضافية يأخذ منحنى النفقة المتغيرة في الارتفاع أنظر الشكل التالي :

منحنى رقم 1-12: منحنيات النفقة لحقل صغير أو قديم .



المصدر : أحمد الدوري ، "محاضرات في الاقتصاد البترولي" ، ديوان المطبوعات الجامعية .

-نلاحظ أن الحقول القديمة مثلما هو الحال في الولايات المتحدة وفرنزويلا تتزايد فيها النفقات المتغيرة الناجمة عن إصلاح الآبار واستخدام آلات الرفع للحفاظ على مستوى تدفق البترول والتي تدخل ضمن النفقات المتغيرة.

**المطلب الثالث : مفهوم الأزمات السعرية و أثرها الاقتصادية عند تذبذب الأسعار.**

-لقد شهد سوق البترول عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط في 50 سنة التي سبقت 2010 كمثل أزمة الطاقة الأولى والصدمة العكسية وأزمة الأسعار عام 1991 وأزمة 1998 وآخرها أزمة 2008 ، التي كان مرجعها تغيرات هيكلية مرت بها صناعة البترول خلال تلك الفترة.

-إن دراستنا للتطور التاريخي لصناعة البترول في ظل الأزمات السعرية يتطلب منا البحث في المفهوم الاقتصادي للأزمات السعرية والآثار الاقتصادية التي تتركها هذه الأزمات على الاقتصاديات بمختلف أصنافه المتقدمة والنامية والمتخلفة، لذلك سوف نستخدم النتائج الاقتصادية التي ترتبت على أزمة الطاقة الأولى في حالة ارتفاع الأسعار، والآثار الاقتصادية للأزمة العكسية في حالة انخفاض الأسعار لتكون المادة العلمية في دراستنا لأثار أزمة . 2008 و الأزمة الحالية في نفس الإطار وبما أننا سوف نبحت في آثار أزمة 2008 فإننا سنركز على العمليات المرتبطة بالديونوية وحركة رؤوس الأموال التي من المحتمل أن تكون الدول النامية عرضة لها.

### 1- الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية عند ارتفاع الأسعار

سننتقل أولاً إلى مفهوم الأزمة السعرية ومن ثم إلى آثار الاقتصاد الذي يتركه عند الارتفاع

#### 1-1 مفهوم الأزمات السعرية في صناعة البترول.

تعرف الأزمات السعرية في صناعة البترول بأنها اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن 1970- 1979 إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى . كما يمكن أن يكون مرده عوامل خارجية لا علاقة لها بالصناعة مثل حركة رؤوس الأموال الساخنة والتغيرات الجيوسياسي<sup>1</sup>

#### 1-2 الآثار الاقتصادية للأزمات السعرية عند الارتفاع

سوف نقوم بالكشف على أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط، وبما أن معظم الآثار الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد العالمي هي نفسها تتكرر في كل مرة يرتفع فيها سعر النفط في السوق، فسوف نعتمد في كشفنا على هذه الآثار على تحليل موجز لأهم الآثار التي أعقبت أزمة الطاقة الأولى، لأن لها ميزات خاصة أهمها امتداد الفترة التي بقيت فيها أسعار النفط مرتفعة مما يمكننا من ملاحظة هذه الآثار ومتابعتها بوضوح.

لقد أحدثت أزمة الطاقة الأولى التي أعقبت رفع أسعار النفط اضطرابات في الاقتصاد العالمي تجاوزت المخاطر المترتبة عن العجز في عرض النفط في الأسواق في تلك الفترة، وقد شملت الأزمة كل من الاقتصاديات الغربية والنامية على حد سواء في النقاط التالية:

- الفوائض المالية للدول المصدرة للبترول.

<sup>1</sup> - الدوري أحمد، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، مرجع سابق الذكر ، ص 27

- التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي.
- موازين المدفوعات في كل من الدول المتقدمة والنامية والدين العام الخارجي.
- الإجراءات التي اتخذتها الدول المستهلكة تجاه الأزمة.

### ● الفوائض المالية للدول المصدرة للبترول<sup>1</sup>

يظهر الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط شهد العالم تحولا جذريا في نمط المدفوعات الدولية جعل من الدول الصناعية مركزا أساسيا للعجز المقابل لهذه الفوائض وقد ارتفعت هذه الفوائض بسرعة حتى بلغت حوالي 65 مليار دولار عام 1974 ، وكان الأثر المباشر لظاهرة الفوائض هو تغير جذري في هيكل المدفوعات الدولية، فقبل بروز المشكلة كان هناك عجز في الولايات المتحدة وفائض في اليابان وأوروبا الغربية، كما كانت البلدان المتقدمة تحقق فوائض في مقابل عجز لدى الدول النامية. وقد بلغ حجم هذا الفائض قبل ارتفاع سعر البترول 12 مليار دولار، وبظهور الفوائض البترولية تغير هذا البنيان كليا، إذا انتقل العجز إلى موازين المدفوعات الأوروبية وأصبحت الدول الصناعية تعاني من آثار العجز في مقابل الدول المصدرة للبترول حيث بلغ مقدار العجز حوالي 35 مليار دولار في 1974 كما عرفت الدول النامية غير مصدرة للبترول عجزا قدره 20 مليار دولار في الفترة نفسها، مقابل ذلك عرفت الدول المنتجة والمصدرة للنفط فائضا صافي قدر ب 65 مليار دولار، في سياق متصل بالفوائض المالية، كان من الطبيعي أن تعارض الدول الرأسمالية هذا الاتجاه ومن هنا بدأت تلقي بتبعات الأزمة التي تعانيها العلاقات الدولية النقدية على هذه الفوائض. كما بدأت تبين المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام النقدي العالمي من حيث إمكانية تأثير الفوائض على حركة رؤوس الأموال الساخنة<sup>2</sup> وعلى المضاربة قيم العملات وعلى الاتجاهات التضخمية في الدول الرأسمالية.

حيث ظهرت فكرة إعادة تدوير الفوائض أي ضرورة عودة هذه الفوائض مرة أخرى إلى البلدان الصناعية المستهلكة للبترول. وقد استطاع هذه الآلية (نظام إعادة تدوير الفوائض) فعلا أن يقيم ويطور أنظمة داخلية تسمح له بالاحتياط لهذه الاحتمالات مثل شبكة المقايضة التي يتم في ظلها تبادل الائتمان قصير الأجل بين البنوك المركزية لحماية أسعار الصرف من التقلبات المفاجئة، من جهة أخرى، كانت الأرصدة البترولية رغم حجمها لا تمثل سوى نسبة ضعيفة من العملات المتداولة في أسواق المال في الولايات المتحدة وأوروبا، فحجم الأموال البترولية العائمة في الأسواق العالمية للبحث عن منافذ استثمارية قد قدرت ب 55 مليون دولار عام 1974 حيث إذا قدرت بالأموال المستثمرة في الأصول قصيرة الأجل في سوق الأورو دولار والتي قدرت ب 250 مليار دولار يكون واضحا أن تدفق الفوائض البترولية لا يمكنها أن تلعب دور النقود الساخنة التي تعمل في الأسواق النقدية.

<sup>1</sup> - سعد الله داوود، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر من 2000-2010، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2011-2012، ص41.

<sup>2</sup> - الأموال التي تعمل في الأسواق النقدية، بحيث يمكن إحداث إنهيار في النظام المالي والنقدي للدولة ما في حالة اتفاق المستثمرين على تحويل جماعي لأموالهم، كما حدث في الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا عام 1997

## • التضخم العالمي وظاهرة الركود التضخمي

يرجع الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان ظاهرة الركود التضخمي إلى الحالة التي يكون فيها معدل تضخم مرتفع ومعدل بطالة مرتفع ومن ثم ستتحول نسبة من السلع والخدمات من المنتجين إلى غير المنتجين من خلال الإنفاق الحكومي المباشر مثل المساعدات والدعم المباشر والأمن، والجدول رقم 3 يظهر أسعار البترول الاسمية والحقيقية في الولايات المتحدة في الفترة الممتدة بين 1970 و1990 .

الجدول 1-8: أسعار النفط الاسمية والحقيقية في الولايات المتحدة خلال الفترة 1970-1990.

السنوات	السعر الاسمي	سعر الصرف	معدل التضخم	السعر الحقيقي
1970	1.67	2.00	1.98	2.36
1971	2.03	2.38	2.47	2.67
1972	2.29	2.48	3.05	2.76
1973	3.05	3.05	9.45	3.05
1974	10.73	11.5	8.53	9.82
1975	10.73	10.95	8.46	8.70
1976	11.51	12.65	8.42	9.31
1977	12.39	13.39	8.07	9.10
1978	12.70	13.39	10.00	7.87
1979	12.25	16.13	14.75	9.46
1980	28.64	27.10	15.19	13.21
1981	32.51	35.08	14.11	16.39
1982	32.38	39.33	12.06	17.13
1983	29.04	37.90	11.16	15.74
1984	29.04	37.90	11.16	15.74
1985	28.20	40.38	10.24	15.98
1986	27.01	40.03	5.02	15.18
1987	13.53	16.23	6.38	6.02
1988	17.73	18.91	4.96	6.81
1989	14.24	14.76	5.75	5.13
1989	17.13	18.93	7.02	6.29
1990	22.26	22.34	5.00	7.05

المصدر: التقرير الربع سنوي الأول، www.opec.org، 1997.

فإلى جانب مخاطر الأرصدة البترولية لدول الأوبك حاولت الدول الرأسمالية إبراز الآثار السلبية التي نتجت عن زيادة أسعار البترول وأهمها التضخم والركود فبالنسبة للتضخم عادة ما يربط مباشرة بارتفاع سعر البترول باعتباره المسؤول الأساسي عن التضخم وما يلحقه من ضرر بالنسبة للدول الصناعية.

### • العجز في موازين المدفوعات:

ترتبت على زيادة أسعار البترول زيادة العجز في موازين مدفوعات كل من الدول المتقدمة والدول النامية غير المنتجة للبترول، وتزيد مشكلة الدين الخارجي أثرها على الدول غير المنتجة. هناك أثرين مالي وحقيقي، حيث يقصد بالأثر الحقيقي الكمية الحقيقية من السلع والخدمات التي تدفع للدول المنتجة للبترول بسبب ارتفاع أسعاره، أما الأثر المالي فهو المدفوعات النقدية بحيث تعيد الدول البترولية جزء من المدفوعات النقدية إلى الدول الرأسمالية من خلال الاستثمار المباشر، أما الباقي فيتم الاحتفاظ به في بنوك دول أخرى أي أن مشتريات الأوبك من الدول الصناعية أخذت في التزايد متجهة إلى تخفيض العجز في موازين مدفوعات الدول المتقدمة، أما الأثر المالي على موازين مدفوعات الدول الرأسمالية هو الاحتياطات التي يحتفظ بها في تلك الدول، فمعظم الأرصدة البترولية لدول الأوبك قد تم الاحتفاظ بها في الدول الصناعية (بنوك واستثمارات قصيرة الأجل).

### • مشكلة المديونية الخارجية

لجأت الدول النامية غير منتجة للبترول إلى الاقتراض الخارجي بشكل متزايد لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها، حيث كانت الظروف تسمح بتلبية حاجة هذه الدول من خلال الأرصدة التي تستحوذ عليها البنوك والمؤسسات المالية والنقدية في الدول الرأسمالية<sup>1</sup> وكان السبب وراء هذه الزيادة في السيولة نمو وتضخم ما يعرف بسوق الأورو دولار وانخفاض طلب الدول الرأسمالية على تلك الموارد النقدية نتيجة لموجة الركود التضخمي. حيث ارتبط سوق الأورو ودولار بعاملين رئيسيين هما:

- زيادة العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة خاصة بعد حرب الفيتنام، الأمر الذي أدى إلى ضخ كميات من الدولار وبقائها تحت سيطرة البنوك التجارية في أوروبا.
  - ظهور ما يسمى بالبتر ودولار وهي عبارة عن الموارد النقدية الضخمة التي نتجت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي وتم لاحقاً إعادة تدويرها والتي تدفقت إلى البنوك الغربية تحت تأثير أسعار الفائدة.
- في نفس الوقت ازدادت أزمة الديون الخارجية لباقى الدول، حيث ارتفعت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الإجمالي القومي للدول النامية غير مصدرة للبترول، كما كانت الدول الصناعية كانت قادرة على مواجهة المدفوعات المتزايدة للبترول من الناحية الحقيقية، حيث تمكنت من الحفاظ على أوضاعها المالية بسبب تزايد مشتريات دول الأوبك منها من استثمارات واحتفاظها بأرصدة نقدية في البنوك الغربية.

<sup>1</sup> - علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون الخليج العربي، كتاب، بدون دار نشر، سنة 2009، ص38

### 1-2 آثار انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الكلي

سوف نقوم بالكشف على أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن أن تحدثها الأزمات السعرية في صناعة النفط، وبما أن معظم الآثار الاقتصادية التي تقع على الاقتصاد العالمي هي نفسها تتكرر في كل مرة ينخفض فيها سعر النفط في السوق، فسوف نعتمد في كشفنا على هذه الآثار على تحليل موجز لأهم الآثار التي أعقبت الأزمة العكسية، لأنها بدورها تتميز بخاصة أهمها امتداد الفترة التي بقية فيها أسعار النفط في مستويات منخفضة مما يمكننا من ملاحظة ومتابعة هذه الآثار بوضوح.

#### • سوق النفط والنظام المالي الدولي

لقد استطاع الاقتصاد العالمي الخروج من الكساد الذي أعقب الأزمة النفطية الأولى ودخل مرحلة الانتعاش مجدداً، وقد ساعده انخفاض أسعار البترول الذي أسهم مع السياسات المالية والنقدية في هذا النمو بالإضافة إلى خفض التضخم بدرجة ملحوظة، بالنسبة للآثار السلبية على اقتصاديات الدول الغربية، تمثلت أساساً في توقف مشروعات الطاقة البديلة مثل مشروعات الغاز الصناعي والطاقة المتجددة... حيث أصبحت أسعار هذه الأخيرة غير تنافسية مع انخفاض أسعار البترول بالنسبة لمخاوف الدول الصناعية من انهيار النظام المالي والنقدي العالمي التي أثرت بسبب النمو المتسارع للفوائض المالية فلم تتحقق. حيث نتجت عنها مخاوف أخرى لدى البنوك الغربية من احتمال سحب الدول البترولية لفوائضها بعد انخفاض عائداتها البترولية في حين كانت هذه الأخيرة قد قامت بإقراضها للدول النامية، وقد ضاعف من المشكلة أن الدول النامية غير قادرة على دفع ديونها في مواعيد استحقاقها<sup>1</sup>، مما كان يهدد البنوك بالإفلاس ويهدد النظام المالي العالمي. لكن هذه الاحتمالات لم يتحقق لأن الدول البترولية لم تقم بسحب ودائعها من ناحية، كما تدخل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمنع انفجار أزمة المديونية وحماية رؤوس أموال دول الأوبك من خلال إقراض الدول المدينة وإعادة هيكلة ديونها المستحقة بالإضافة إلى توجه البنوك الغربية إلى إقراض الدول التي تعاني من صعوبات مالية.

### 1-3 آثار انخفاض أسعار النفط على الدول النامية غير مصدرة للنفط

أحدثت أزمة انخفاض أسعار النفط ضرراً بالغاً باقتصاديات الدول النامية غير مصدرة للبترول حيث لم يمكنها انخفاض أسعار البترول من تحقيق النمو.

أدى انخفاض سعر البترول إلى توقيف الإقراض التطوعي من دول الأوبك، وفي نفس الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى إلى الحد من قدرة الاقتصاديات النامية على الاعتماد على الاقتراض من الخارج لتمويل التنمية. أدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله. إذ أن مدفوعات خدمة الدين الخارجي تتم على حساب إمكانية زيادة الاستهلاك أو الاستثمار.

<sup>1</sup> -Pargny, François, « Le Ghana va bénéficier des retombées de la manne pétrolière ». Le MOCI – LeMoniteur du commerce international, 4 -17 février 2010, n° 1974, p.28- p31.

أصبحت نسبة هامة من إجمالي حصيلة الصادرات توجه إلى خدمة الدين الخارجي مما قلل من قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا. الأمر الذي دفع عدد من الدول النامية إلى استنزاف احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة وبالتالي دفعها إلى الضغط على الواردات الأمر الذي ترتب عليه انكماشنا داخليا كانت أهم معالمة تدهور مستوى المعيشة وتعطل الطاقات الإنتاجية وانحيار معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم بسبب تغطية العجز بالإصدار النقدي (التمويل التضخم).  
تضررت الدول النامية غير مصدرة للبترول من انخفاض عائدات شركاتها الهندسية وعقود المقاولات والإنشاءات التي كانت تعمل في الدول البترولية قبل ظهور الأزمة، أضف إلى ذلك تقلص تحويلات العاملين من مواطنيها في الدول البترولية.

#### 1-4 آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للبترول

أثرت الانخفاضات المتتالية في أسعار البترول على اقتصاديات الدول النامية المصدرة للبترول حيث أدى إلى انخفاض العائدات البترولية والفوائض المالية وبالتالي:

- انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المصدرة للبترول.
  - تقلص الإنفاق العام في هذه الدول بسبب تراجع الإيرادات البترولية.
- ومع ذلك كان من المفترض أن لا ينخفض الإنفاق الحكومي بنفس نسبة انخفاض الإيرادات العامة، بسبب ارتباط الإيرادات بعوامل خارجية أي العوائد البترولية والسوق العالمي للنفط في حين أن النفقات العامة ترتبط بعوامل داخلية تتمثل في برامج التنمية الاقتصادية وبالضغوط التضخمية في الاقتصاد.  
أدى انخفاض الإنفاق الحكومي إلى ظهور عجز في معظم الموازنات العامة للدول البترولية، حيث أثر هذا العجز على هيكل النفقات في الدول المصدرة للبترول. حيث أن هيكل النفقات الجارية لم يصبه تغير بعد تقلص العائدات البترولية وإنما الذي تغير هو الإنفاق الاستثماري و الانتمائي.

#### المطلب الرابع : الجهات المتدخلة في تحديد أسعار البترول

##### 1-المنتجون:

شهدت صناعة المحروقات تطورات تقنية هامة في مجال البحث و الاستكشاف والاستخراج و التي ساهمت في الكشف عن احتياطات جديدة في مناطق يصعب الوصول إليها، في المقابل شهد الاستهلاك العالمي من النفط ارتفاعا سريعا من قبل اقتصاديات الدول الصاعدة كالصين و الهند إلى جانب اقتصاديات الدول الصناعية، و لعل ترقية الحوار بين المنتجين للنفط و المستهلكين له من أهم الأسباب التي قد تساهم في استقرار هذه السوق.

#### 1-1 منظمة الأوبك : عرفت سنوات الخمسينات أزمة حقيقية بين دول المنتجة لبترول خاصة

عربية منها و تتمثل محور الخلاف حول مطالبة الدول المنتجة لبترول بتحسين مداخلها من العوائد البترولية إلا أن هذه شركات بترولية ، غير أن الشركات البترولية لم تعطي أهمية لذلك و بقيت مصممة على استغلال الموارد

البترولية لهذه الدول ، وفي 10 سبتمبر 1960 ببغداد أسسوا الموردون الأساسيون سوق البترول العالمية فنزويلا ،العراق ،إيران ،كويت ،العربية السعودية منظمة البلدان المصدرة للبترول وكان سبب في تخفيض الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبترول دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 وهذا ما أدى إلى خسائر كبيرة في إيرادات الدولة المنتجة و التي بلغت 15% و كانت هذه نقطة نقطة تحول كبرى في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية<sup>1</sup> .و أنظمت بالتدرج لهذه المنظمة ثمانية دول وهي قطر 1961 و ليبيا و اندونيسيا 1962 و الإمارات العربية المتحدة 1967 و الجزائر 1969 و تبعتها بعض دول كالنيجريا 1971 .

والهدف الأول لهذا المنظمة هو :

- الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي لنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع ،وحمية مصالح الدول المنتجة لضمان دخل ثابت لها و تأمين تصدير إلى دول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة و فوائد مناسبة لرؤوس الأموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية و تنسيق الجهود التي تبدها البلدان المنتجة لانتزاع الحصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة<sup>2</sup>
- زيادة المداحيل لدول الأعضاء منظمة باعتبارها محدودة وغير كافية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي متناسب مع تطورات و تغيرات الحاصلة في الداخل و الخارج .
- تحقيق السيادة الوطنية على اقتصاديات البترول لدول الأعضاء .
- تنسيق و توحيد السياسات البترولية و تحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء بالصورة منفردة أو جماعية .
- تحديد الطرق و أساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في الأسواق البترولية الدولية .
- تحقيق العادل على استثمارات العاملين في صناعة البترول .

### 1-2: الدول المنتجة خارج الأوبك:

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988 أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في الأوبك بخطورة الوضع فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في الأوبك وكان هذا الاجتماع بالقاهرة غير أن الدول الأخرى فضلت لندن كموقع المتوسط حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988 بمشاركة كل من مصر و المكسيك ، انغولا ، ماليزيا ،الصين ، كما شاركت كولومبيا مترددة ، و أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق البترول العالمي و أن مصالحها المشتركة

<sup>1</sup> - حافظ البرجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، مرجع سابق الذكر، ص 65.

<sup>2</sup> - عيد القادر سيد أحمد ،الأوبك ماضيها، و حاضرها و أفاق تطورها ،ديوان المطبوعات الجامعية 1982، ص 75.

تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع أوبك و محاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين اوبك غير منضمين لهذا التنظيم غير الرسمي و أطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول *Indépendant petroleum expring contries* و تم وضع في هذا الاجتماع غير الرسمي التي لا تحتاج إلى تمويل أو أمانة عامة بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دورية كل ستة أشهر و أن تستضيفه كل مرة دولة متطورة<sup>1</sup>.

- تستحوذ هذه دول على 60% من الإنتاج العالمي لسنة 2000 أما احتياطها فهو أقل من 20% من الاحتياطي العالمي البترول و تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمي و الجدول يوضح ذلك :

الجدول رقم 1-9 : حصة من طاقة التكرير العالمي.

أوبك	الإنتاج م ب/ي	الاحتياط مليار برميل	الطاقة المصافي م ب /ي
أوبك	30.8	814.0	8.2
خارج اوبك	43.7	231.5	72.8

المصدر: النفط و التعاون العربي ، العدد100، سنة 2002، صفحة 41.

2- من ناحية الدول المستهلكة :

1-2 وكالة الطاقة الدولية :

هي منظمة عالمية ذات سمة احتكارية تمثل احتكار المستهلك تأسست في 15 أكتوبر 1974 بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من أعضاء المؤسسين و هم الولايات المتحدة الأمريكية ، إنجلترا و كندا و الدنمارك و تركيا ، و ألمانيا و إيرلندا و إيطاليا و اليابان و السويد و اسبانيا و لكسمبورغ و نرويج و سويسرا و هولندا و بلغاريا سنة 1974، ثم انضمت كل من اليونان و نيوزلندا سنة 1977 استراليا 1979 ، و البرتغال 1981 ، فرنسا و فنلندا سنة 1992 ، و هنغاريا والتشيك 2001، و جمهورية كوريا سنة 2002 و سلوفاكيا 2007 و بولندا 2008، ليصل عدد أعضاء المنظمة إلى 28 عضو<sup>2</sup>.

و كان بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن ، والذي انبثق منه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة **coordination group energy** و قد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية ، و إنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف الإشراف على تنفيذ تلك الخطة و إقامة شبكة لتجميع و دراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول ، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة ، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بإنجاز :

<sup>1</sup> - حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي ، مرجع سابق الذكر، ص 288 .

<sup>2</sup> -www.iea.ovg.

- تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية .
- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية ، و تنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى.
- إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة و توليد الكهرباء و كذا قطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.
- دعم جهود البحث و التطوير و تشجيع التطبيق العملي لتأثيراتها.
- هيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة .
- وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الامتدادات البترولية .
- تشجيع التوسع في استخدام الطاقة النووية ، على أن يترك لكل الدولة عضو حرية انتهاز الطريقة التي تتناسب مع ظروفها الخاصة .
- تكوين و تنمية مخزون من النفط بما يكفي استهلاك 90 يوما على أقل على أساس متوسط الاستهلاك اليومي دون أن تكون بحاجة للاستيراد<sup>1</sup> ،ومن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي و العام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول و كذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بالمخزون تجاري كبير من البترول ، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولي في مراحل الاحتفاظ الإنتاج و قلة العرض البترولي .

## 2-2- الشركات البترولية العالمية :

سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية أطلق عليها اسم شقيقات السبع وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا و هولندا ، هذه الشركات كانت و لوقت متأخر تسيطر على حوالي 80% من الإنتاج البترولي العالمي (خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الاشتراكية )، كما أنها تملك 70 % من صناعة التكرير العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق الشركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة إلى ذلك فإنها تمتلك أكثر من 50% من ناقلات البترول النفطية ،وكانت موارد الثورة النفطية في معظم البلدان المنتجة للنفط خاضعة لسيطرة هذه الشركات مشكلة بذلك أداة استعمار في مجال الصناعة النفطية ، كما استطاعت هذه الشركات توقيع اتفاقيات امتياز حصلت بموجبها على الحق تنقيب عن البترول في العديد من الدول المنتجة<sup>2</sup> . تتواجد في الولايات المتحدة إدارة الخمسة من هذه الشركات على أقل ، وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن جملة معظم أسهمها مواطنوها و مؤسسات أمريكية . أكبر هذه الشركات هي

<sup>1</sup> -محمد زاهر السماك ، اقتصاديات النفط ، المكتبة الوطنية ، بغداد ، طبعة 1980، ص157-195.

<sup>2</sup> -موري سمية ، " أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية ، تلمسان ، السنة 2009-2010، ص109.

'أكسون'، ثم شركة 'غولف' و شركة 'تكساكو' و شركة 'موبيل أويل' و خامس الشركات الأمريكية تسمى 'تيسفرون' بالإضافة إلى الشركتين الهولندية 'شل' و البريطانية 'بريتيش بيتريوم'

## خاتمة الفصل :

من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة والذي خصصناه لأن يكون كمدخل عام لاقتصاديات النفط، اتضح لنا بأن النفط هو أهم المصادر الطاقوية في العالم وهذا ما جعله سبب الصراعات الحاصلة فوق الكرة الأرضية، فمن أراد السيطرة على العالم لابد له أن يسيطر على أهم مصدر للطاقة وهو الثروة النفطية، التي تتركز أساسا في دول الشرق الأوسط الذي تحتوي أراضيه على ما يقارب ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي وهو ما جعلها بؤرة صراع دولي شرس، وهذا كله رغبة في السيطرة على أكبر مستودعات

النفط في العالم، كما أن دول الأوبك تستحوذ على ما يزيد عن ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي، وهو ما جعل منظمة الأوبك، من أهم الفاعلين في السوق النفطية العالمية، وفي الاقتصاد الدولي.

ومن خلال هذا الفصل اتضح لنا أن تطورات أسعار النفط عبر الزمن تتأثر بعوامل عديدة خاصة العرض والطلب، فمن خلال الأزمات النفطية التي تطرقنا إليها يتضح لنا أن السبب يعود إلى وجود خلل بين الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط سواء بالزيادة أو النقصان ، كما أن الطلب والعرض النفطي يتأثر بدوره بعوامل اقتصادية وسياسية ، إضافة إلى ذلك فإن أسعار النفط تتأثر هي كذلك بأسعار المواد البديلة خاصة سعر الغاز الطبيعي الذي يعد أحسن بديل للنفط ، كما توجد عوامل أخرى مؤثرة في أسعار النفط لكن تأثير زمني ، ومن أهمها تغير قيمة الدولار الأمريكي والتضخم العالمي.

## مقدمة الفصل:

يعتبر ميزان المدفوعات أحد المعالم الاقتصادي لأي بلد وكأداة لتسوية المعاملات الخارجية، حيث تدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي، وهو سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، وجانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات، كما يساعد السلطات العمومية على صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة بالإضافة إلى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة، وكمراً يوضح نقاط الضعف والقوة للبلد من حيث التركيبة السلعية للصادرات والواردات. ومن هذا المنطلق قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث:

**المبحث الأول : ماهية ميزان المدفوعات وأهميته وكذا العوامل التي قد تؤثر فيه .**

**المبحث الثاني : مكونات ميزان المدفوعات مع الإشارة إلى كيفية تقييد المعاملات وأوضاعه**

**من حالة توازن إلى حالة اختلال وطرق قياس الاختلال.**

**المبحث الثالث : كيفية معالجة الاختلال وفق النظريات الاقتصادية.**

### المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

تفرض المعاملات و التدفقات المالية بين بلد ما و العالم الخارجي إحصائيات و تقديمها و ذلك من خلال سجل يسمى بالميزان المدفوعات الذي يبنى عليه تحليل للوضع الخارجي للاقتصاديات ، كونه مؤشر ذو دلالة كمية وكيفية .

**المطلب الأول: مفهوم الميزان المدفوعات مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه.**

**أولاً:** يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل لمسجل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة معينة و غير المقيمين فيها ، و ذلك لمدة معينة غالباً ما تكون سنة<sup>1</sup> .

**ثانياً:** ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية و المالية و النقدية بين المقيمين و غير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة<sup>2</sup> .

**ثالثاً:** ميزان المدفوعات :سجل لحقوق الدولة و ديونها في الاقتصاد خلال الفترة المعينة و يقوم على مبدأ القيد المزدوج ، مما يجعله من الناحية المحاسبية متوازناً ، أي جانب الدائن (إيجابياً) تدرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي ، و جانب المدين (سلي) تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات للعالم الخارجي<sup>3</sup> .

**رابعاً:** يعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية وهو يبين صافي تعامل الاقتصاد في علاقته مع اقتصاديات العالم الأخرى وبتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة، ولذلك فإن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل حسابي يتم فيه تسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين مقيمين في دولة معينة والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة معينة من الزمن غالباً ما تكون السنة<sup>4</sup> .

**خامساً: تعريف صندوق النقد الدولي FMI :** ميزان المدفوعات هو سجل يعتمد على القيد المزدوج و يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد و كذا التغيرات في قيمة و مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم ، حيث أن صندوق النقد الدولي استعمل أسلوباً وظيفياً، بمعنى عدد الوظائف التي يتعين على الميزان توضيحها و بالتالي هو أكثر عمقا . ومن هذه تعاريف يمكننا أن نعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة و المقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة، إلا أنه ينبغي أن يكون واضحاً من هذا التعريف ما يلي:

<sup>1</sup> Pabentantoine, balance des. painemts. et politique , économique, nothan, france, 1996, p 5

<sup>2</sup> Samuel donalain, économie . internationale, contemporaine, (o.p.u Alger , 1993, p27.

<sup>3</sup> -د.زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص100.

<sup>4</sup> -فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر و التوزيع، طبعة الأولى، الأردن 2004، ص93.

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية سواء تولد عنها حقوقاً للمقيمين لدى غير المقيمين أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها ، أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها .
- يعتبر الوطنيون هم المقيمين على إقليم الدولة و ذلك يعني أن الأشخاص الذين يقيمون عرضاً على أرض الدولة لا يعتبرون الوطنيين مثل السواح الأجانب ، و أعضاء البعثات الدرامية و الدبلوماسية رغم تواجدهم بالخارج
- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين مثل : شركات بنوك الذين يزالون نشاطهم داخل إقليم الدولة
- الإقامة و ليست الجنسية التي يعول عليها للتفرقة بين ما يعتبر دولياً فيدرج في ميزان المدفوعات و مالا يعتبر كذلك فلا يدرج فيه ، فالمعاملات تكون دولية إذا ما تمت بين أشخاص يقيمون في دول مختلفة حتى و لو كانت جنسيتهم واحدة .
- لا توجد قاعدة محددة في بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان ، فعلى حين تبدأ بعض الدول الفترة السنوية في أول جانفي و تنتهيها في ديسمبر و ذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة الوضع الاقتصادي الخارجي ، و من ثم العمل على اتخاذ القرارات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار في نهاية العام .

### المطلب الثاني : الأهمية الميزان المدفوعات

باعتبار ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما في المدى القصير، وهو بيان محاسبي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات و المساعدات وكل المعاملات الرأسمالية و الذهب النقدي الداخلة و الخارجة من البلد خلال فترة زمنية عادة سنة و تكمن أهمية ميزان المدفوعات في:

- تقديم معلومات هامة عن الدرجة التي يرتبط بها الاقتصاد الوطني محل الدراسة و اقتصاديات العالم الخارجي، فإذا توافرت البيانات الخاصة بسلسلة زمنية لإعطائنا مزيد من التفصيلات عن التطور الزمني و التحولات الهيكلية للمعاملات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد محل الدراسة .
- تحليل التغيرات الكمية للصادرات و الواردات و تغيرات كل أثمان السلع وأسعار الصرف لمعرفة مدى وجود علاقات سببية تؤكد انطباق نظريات توازن ميزان المدفوعات .
- متابعة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة من ناحية تأثير التنمية الصناعية وزيادة الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي على التركيب السلعي لصادرات الدولة وإحلال الإنتاج المحلي مكان الواردات وأيضا من ناحية تأثير دخول رأس المال على تنمية القدرات الإنتاجية للإقتصاد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي لنشر، طبعة الأولى، الأردن، 2002، ص115.

- معرفة أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حجم المبادلات ونوع السلع المتبادلة وذلك من خلال مقارنة ميزان المدفوعات خلال الفترات الزمنية المختلفة، كما يساعد السلطات المختصة للدولة في وضع السياسات الاقتصادية وتوجيهها بدقة اعتمادا على ميزان المدفوعات.
- يعتبر أداة للتقييم و التفسير العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي<sup>1</sup>.
- إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي، و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للبلد<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المؤثرة في الميزان المدفوعات .

تتمثل العوامل المؤثرة في الميزان المدفوعات في<sup>3</sup> :

- **التضخم** :يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية فتتخفيض الصادرات و تزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا.
- **معدل نمو الناتج المحلي** :تؤدي الزيادة في دخل الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.
- **الاختلاف في أسعار الفائدة** :يؤدي التغير في سعر الفائدة أثرا على حركة رؤوس الأموال ويؤدي ارتفاع

سعر

الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع وعلى العكس خروج رؤوس الأموال إلى الخارج، ويعود السبب في ذلك أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين ومنه ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

- **سعر الصرف** :تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع و الخدمات المنتجة محليا وتصبح أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية للمقيمين.

<sup>1</sup>- عرفان تقي الحسني، المرجع سابق الذكر، ص116.

<sup>2</sup>-سيد طه بدوى، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، طبعة 2009-2010، القاهرة، ص22.

<sup>3</sup>- د- بسام الحجازي، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2003، ص 64-65.

المبحث الثاني: عناصر ميزان المدفوعات واختلاله.

المطلب الاول :عناصر ميزان المدفوعات

1- مصدر المعلومة في الميزان المدفوعات.

- يتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من مصادر مختلفة :
- إدارة الجمارك: تصدر بيانات مفصلة أو جزئية عن تصدير و استيراد السلع المرئية.
- مصلحة الضرائب : تقدم إحصاءات عن عائدات رأس المال المستثمر في الخارج .
- تظهر ميزانية البنك المركزي التغيرات التي تطرأ على الأصول الدولية من العملات الأجنبية ، الذهب النقدي، و حقوق السحب الخاصة .
- دوائر الدولة المختصة بدخول و خروج الأشخاص.

2-عناصر ميزان المدفوعات:

ويطلق عليه أيضا حساب الدخل<sup>1</sup>، لأنه يضم معاملات تؤثر على حجم الدخل الوطني بشكل مباشر، سواء بالزيادة أو بالنقصان ، و نظرا لتشعب وتعدد المعاملات الاقتصادية لأي قطر مع بقية أقطار العالم فإنه من الصعوبة بمكان حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ولهذا فإن أهمية الميزان تكمن في تقديم بيان موجز لهذا الكم من المعاملات وتجميعها في فقرات رئيسية وعلى نحو خاص وبالتالي عناصر ميزان المدفوعات وتركيبه يتمثل في:

- الحساب العمليات الجارية.
- الحساب العمليات الرأسمالية .
- الحساب التسوية لميزان المدفوعات ،أي صافي الاحتياطات الرسمية . و سنتطرق لكل حساب من هذه الحسابات وفق ما يلي :

1-2 ميزان العمليات الجارية :

• ميزان التجارة المنظورة:

يطلق عليه أيضا بالميزان التجاري، وهو أقدم العلاقات الاقتصادية بين الدول، نسجل فيه كل عمليات دخول وخروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من وإلى البلد .ويقصد بالسلع كافة البضائع المنقولة التي تتغير ملكيتها بين المقيم والأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع، منتجات صناعية، زراعية أو تجارية .بالإضافة إلى الذهب، ويكون في شكل سلعة ذهبية مثل السبائك أو، المسكوكات، بحيث يكون نصيب الذهب في قيمتها يزيد عن 80% أي أنه يعامل كأبي سلعة عادية ، ويخرج عن طابعه النقدي، لهذا يطلق عليه بالذهب غير النقدي،<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - فؤاد حيدر ، علم الاقتصاد العام ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ،الطبعة الأولى ،مصر 2001،ص90.

<sup>2</sup> - عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر 2001-2002،ص98.

يتم تقويم الصادرات والواردات في هذا الحساب على أساس FOB<sup>1</sup> كما نص عليه الصندوق النقد الدولي، بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تشكل إيرادات من الخارج، أما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنها تشكل مدفوعات للخارج، يشكل الفرق بين مجموع الصادرات والواردات رصيد الميزان التجاري، وقد يكون في حالة فائض أو عجز. يكون فائضا إذا كانت قيمة الواردات أقل من قيمة الصادرات في الاقتصاد، وعجزا إذا زادت قيمة واردات الاقتصاد عن قيمة صادراته، أما إذا تساوت المدفوعات لتمويل الواردات مع متحصلات الصادرات فنقول أن الميزان التجاري في حالة توازن.

### • ميزان التجارة غير المنظورة:

ويطلق عليه أيضا ميزان الخدمات، لأنه يرصد كل متحصلات الدولة لقاء تقديمها لخدمات للخارج، مثلا استخدام مؤسسات التأمين الوطنية من أجل التأمين على بضائع أجنبية، ويتم تسجيل هذه المتحصلات في الجانب الدائن. وكذلك مدفوعات الدولة للخارج نتيجة حصولها على خدمات من الأجانب، مثلا نفقات البعثات الدبلوماسية أو التعليمية في الخارج، ويتم تقييدها في الجانب المدين. يشكل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات منها رصيد ميزان الخدمات، الذي يضم أهم الخدمات المتمثلة في:

**خدمات النقل:** تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، سواء برية، بحرية، أو جوية. وفي الجانب المدين، مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل الأجنبية.

**خدمات التعليم:** هي نفقات ومصروفات في الخارج للبعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين. أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.

**اتصالات:** تتمثل في خدمات هيئات البريد والاتصالات، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.

**السفر والسياحة:** يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون والسواح، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة إقامتهم، سواء تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق. ويعرف المسافرون أنهم الأفراد الذين تكون فترة إقامتهم تقل عن سنة واحدة في بلد أجنبي، ومن بينهم المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل، الاستحمام، العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية ومؤتمرات... الخ. يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن، أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين.

<sup>1</sup>Free On Board :FOB: أي إدخال قيمة الخدمات المتعلقة بالنقل حتى الحدود الجمركية للاقتصاد المصدر، ضمن القيمة البضاعة وهذا من أجل فصل قيمة السلعة عن الخدمات المتصلة بها، أما SIF Cost, insurance Freight: تتضمن القيمة السلعة قيمة السلعة: رسوم الشحن، التأمين، الخدمات التوزيعية والنقل، حتى ميناء الهبوط، بالإضافة للضرائب على الواردات في حالة الاستيراد.

**التأمين:** يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين، وفي الجانب الدائن تقييد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين. أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه، فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب الدائن، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين<sup>1</sup>.

**نفقات الحكومة:** هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد، وتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى نفقات السلك العسكري في الخارج والمعاشات... الخ. تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن

**خدمات أخرى:** تندرج تحت هذا البند كل الإيرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها: نفقات الإعلان والأفلام، العملات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض. بالإضافة إلى هذه البنود يوجد بند آخر يضمه البعض إلى حساب التجارة غير المنظورة، والبعض الآخر يضعه كبنود منفرد في شكل عائدات الاستثمار.

**عائدات الاستثمار:** هو الدخل الذي يعود للمستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة، ويتمثل في:

- الدخل من الاستثمار المباشر: أرباح الاستثمارات بما فيها الجزء غير الموزع، والمعاد استثماره والأرباح الموزعة.

- الدخل الذي يعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية، القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات، الأوراق المالية والاكتتاب في أسهم ورأسمال الشركات. ويكون الدخل التي تدره هذه الأصول في صورة فوائد وأرباح. ويتم تسجيل الفوائد المحتصل عليها من شركات أجنبية والأرباح عن الاستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والاستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين كما تعتبر عملية جمع المعلومات المتعلقة بقيمة الخدمات جد صعبة لعدم وجود مصادر دقيقة لها، لهذا فهي تسجل في معظم الأحيان بقيم تقديرية.

### • ميزان التحويلات :

ويطلق عليه أيضا بحساب التحويلات أحادية الجانب، تسجل فيه كل المعاملات الخاصة بالهبات والمساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب، وتسجل في الجانب المدين، وقد تكون هذه التحويلات عينية أو حقيقية من وإلى العالم الخارجي. في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن. هذه التحويلات الأحادية الجانب هي غير تبادلية وتفتقر للمقابل الواجب تحديده من أجل

<sup>1</sup> -حنان لعروقي، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القسنطينة، 2004-2005، ص07.

تبيان كيفية إتمام العملية، وبالتالي المحافظة على التوازن المحاسبي. هذه التحويلات لا يترتب عنها التزام من طرف الدولة المرسله إليها. ويقسم صندوق النقد الدولي هذه الهبات إلى قسمين:

**تحويلات خاصة<sup>1</sup>**: وتشمل الهدايا و الهبات و الإعانات و التبرعات سواء كانت العينية أو النقدية المقدمة أو المستلمة من الأفراد و المؤسسات الخاصة (دينية، ثقافية، خيرية)، و كذلك التحويلات العاملين المغتربين .

مثال: هدايا عيد ميلاد، تحويلات المهاجرين و العاملين في الخارج، هبات المؤسسة الخيرية مثل هيئة كير الأمريكية و جمعية كاريتاس اليونانية و هيئة الصليب الأحمر الدولية... الخ .

و تمثل التحويلات الخاصة بندا له أهميته في موازين مدفوعات بعض الدول: مثل إسرائيل، إيطاليا، و أيرلندا، لبنان.

**تحويلات الرسمية (العامة)** : تحويلات ينتمي أحد طرفيها أو كلاهما للقطاع الرسمي، وتشمل المعاشات و المنح و الإعانات ( سواء كانت عينية أو نقدية ) المقدمة أو المستلمة من الحكومات، كالعلاقات إلغاء الديون بمحض الإرادة الذي يعتبرها الصندوق هبات و كذا الإعانات في الكوارث الطبيعية، التعويضات عن خسائر الحرب، المنح التي تقدم لتنمية الاقتصادية، و الهدايا بأنواعها<sup>2</sup>. والملاحظ في التحويلات بصفة عامة أنها تظهر في الحساب الجاري بالقيمة الصافية؛ أي الفرق بين ما استلمته الدولة وما دفعته للخارج. وبعد رسم كل المعاملات الجارية، فإن كل معاملة لا تدخل ضمن النشاط الجاري، فهي تتعلق أساسا بحركات رؤوس الأموال على أشكالها المختلفة<sup>3</sup>.

## 2-2- حساب العمليات الرأسمالية :

ويطلق عليه حساب رأس المال أو حساب الأصول المالية، ويمثل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما، أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار، فتسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكالها، والتي من شأنها التغيير في دائنية ومديونية الدولة و يتم تقسيم هذه المعاملات على أساس الجهة التي تقوم بها إلى - حسب ما يميزه صندوق النقد الدولي:

**القطاع الرسمي**: ويشمل المعاملات التي تقوم بها المصالح الحكومية والبنك المركزي والمؤسسات المصرفية؛ أي كل الهيئات الرسمية.

**القطاع الخاص**: ويشمل جميع العمليات التي يقوم بها الأفراد، الشركات والمؤسسات المالية غير المصرفية. بالإضافة إلى هذا التقسيم، يوجد تقسيم آخر يركز على أساس موعد الاستحقاق الأصلي المتعاقد عليه لهذه المعاملات، وهو التقسيم الأكثر استعمالا ويتكون من: المعاملات الرأسمالية طويلة لأجل، والمعاملات الرأسمالية

<sup>1</sup> - دسبيد طه بدوى، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 27.

<sup>2</sup> - دسبيد طه بدوى-مرجع سابق الذكر، ص 28.

<sup>3</sup> - حنان لعروقي - مرجع سابق الذكر، ص 10.

قصيرة الأجل. لكن قبل التطرق إلى كل نوع بالتفصيل، لا بد من التذكير أنه توجد مقومات لا بد من توفرها في أي معاملة حتى تدخل في حساب رأس المال وهي:<sup>1</sup>

- لا بد أن يعقب كل معاملة تغير في الملكية، بما في ذلك إنشاء الأصول والخصوم وتصنيفاتها.

- لا بد أن يمثل الأصل أو الالتزام صفة قائمة بالفعل من الناحية القانونية.

- لا بد أن تتضمن المعاملة أصلاً أو التزاماً مالياً خارجياً، وبالتالي تكون هي العامل الرئيسي في تحديد البند كأصل أو خصم خارجي، إذ لا بد أن يكون المتعاملان مقيمان في اقتصاديين مختلفين.

● **المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل:** و يقصد بها حركة رؤوس الأموال التي تطول فترتها عن

العام واحد، و توضح مكانة الدولة كدائنة أو مدينة للخارج و تضم ما يلي :

- **الاستثمار المباشر:** ظهر هذا النوع من حركة رؤوس الأموال انتشاراً كبيراً في القرن التاسع عشر و بداية

القرن العشرين، الذي كانت عبارة عن حركة لرؤوس الأموال من الدول المستعمرة إلى توابعها و مستعمراتها في دول آسيا و إفريقيا و أمريكا اللاتينية، إلا أن هذا الشكل انكمش في الوقت الحاضر نتيجة لتبدل الأوضاع السياسية و الاقتصادية من مصادرات و تأميمات، أضف إلى ذلك الشروط التي باتت توضع على أصحاب رؤوس الأموال من مشاركة للحكومات الوطنية في الأرباح و كذا تحديد المجال الذي يجب أن تستثمر فيه.

حدد الصندوق النقد الدولي الاستثمار المباشر بأنه المال المستثمر في دولة أخرى و يشرف عليه أصحابه بصفة مباشرة، و يتضمن ذلك فروع المشروعات الأجنبية في دولة معينة و المشروعات التابعة لمشروعات أجنبية، و العقارات التجارية المملوكة لمقيمين في الخارج.<sup>2</sup>

و الهدف الذي يسعى إليه المستثمر هو أن يكون له صوت فعال في إدارة المؤسسة التي تعمل فالإقتصاد الأجنبي، و يتخذ صور مختلفة هي:

- إقامة المقيمين لمشروعات جديدة أو فروع لمشروعات في دولة أخرى، بحيث تكون تابعة لسيطرتها، أو شراء مؤسسة أجنبية أو الاندماج بجزء معتبر في رأسمال الشركة.

- الاكتتاب في أسهم بعدد كاف عند وقت تأسيس الشركة غير المقيمة لأول مرة أو في حالة مؤسسة أنشئت من قبل، يسمح للمقيمين بمراقبة نشاط هذه المؤسسة و تحدد عادة هذه النسبة ب % 20 من رأس مال الشركة . بالإضافة لشراء المقيمين لعقارات تجارية أو غير تجارية في الخارج، و تقيد هذه الاستثمارات في الجانب المدين، لأنها تعتبر خروج لرؤوس الأموال من الدولة؛ أي تصدير لرؤوس الأموال الطويلة الأجل، و زيادة للحقوق المالية للمقيمين على الخارج. أما ما يقوم به غير المقيم من استثمارات مباشرة داخل الإقتصاد، كإقامة مشاريع أو فروع لمشروع شراء العقارات، الاكتتاب في أسهم مؤسسات مقيمة، فهي تعتبر عمليات دائنة لأنها تمثل أرصدة للعملاء

<sup>1</sup> -صندوق النقد الدولي، تقرير حول موازين المدفوعات و الدين العام الخارجي للدول العربية للفترة 1991-2001، عدد 16، أبو ظبي، ص 5.

<sup>2</sup> - د. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق الذكر، 2003 ص 58.

الأجنبية تتدفق نحو الداخل، أي بالمعنى استيراد لرؤوس الأموال طويلة الأجل، ونقصان للحقوق المالية للمقيمين على الخارج، وزيادة التزاماتها.

#### - القروض الدولية:

باتت القروض الدولية طويلة الأجل تمثل الشكل الغالب في وقتنا الحاضر، و مصادرها إما خاصة و إما حكومية أو من منظمات الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المؤسسات التابعة له و كذلك صندوق النقد الدولي، وتمثل في القروض التي يتحصل عليها المقيمون من مصادر خاصة أو حكومية، وتكون طويلة الأجل، سواء كانت قروض تجارية<sup>1</sup> متعلقة بالصادرات أو الواردات من السلع -طويلة الأجل، أو قروض غير تجارية، ويتم تقييدها في الجانب الدائن لأنها تمثل دخول لرؤوس الأموال، ويضاف إلى هذا الجانب كل أقساط سداد القروض الرأسمالية الوطنية من قبل الأجانب. أما القروض الوطنية التي يقدمها المقيمون (أفراد ومشروعات) للأجانب وأقساط سداد القروض الرأسمالية الأجنبية من طرف المقيمين للأجانب، يتم تقييدها في الجانب المدين.

#### - الاستثمار في الأوراق المالية :

تتمثل هذه المعاملات في شراء وبيع الأسهم والسندات طويلة الأجل بين المتعاملين الاقتصاديين، بحيث تقيّد الأسهم والسندات الأجنبية التي يملكها المقيمون في اقتصاد ما في الجانب المدين على أساس أنها عملية استيراد لأوراق مالية، يترتب عنها خروج لرؤوس أموال. وكذلك حالة إعادة شراء المقيم لأوراق محلية من غير المقيم. أما الأسهم والسندات الوطنية التي يقوم غير المقيم بشرائها من المقيمين فتقيّد في الجانب الدائن، على أساس أنها عملية تصدير لأوراق مالية، يترتب عنها دخول لرؤوس الأموال، كذلك في حالة إعادة بيع الأوراق على (Optionnel) الأجنبية لغير المقيمين. بالإضافة إلى العمليات على الأدوات المالية ذات التقنية أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

#### - الاستثمارات الأخرى :

تم في هذا البند تقيّد العمليات على رؤوس أموال أخرى غير التي ذكرت، ومثال ذلك ملكية العلامات التجارية، براءات الاختراع، ومشاركة الدولة في رؤوس أموال المنظمات المالية الدولية. يقيد ما يحققه المقيمون من هذه الاستثمارات في الجانب الدائن، أما ما يحققه غير المقيمين منها فتقيّد في الجانب المدين على اعتبار أنها عملية استيراد لرأس المال.

وبعد عرض كل أشكال رؤوس الأموال طويلة الأجل، تجدر الإشارة إلى أن كل عملية رأسمالية مدينة طويلة الأجل، لا بد وأن يقابلها قيد في جانب الدائن وفقاً للمبدأ المحاسبي بطريقة القيد المزدوج، ويكون في الجانب الدائن لرؤوس الأموال قصيرة الأجل. وبالعكس كل عملية رأسمالية دائنة طويلة الأجل يقابلها قيد في الجانب المدين لرؤوس الأموال قصيرة الأجل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -Josette Peyrard, Gestion financière internationale, 5ème édition, Vuibert, Paris, 1999

, P64.

<sup>2</sup> - صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص326.

• المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل:

تسمى أيضا بالحساب النقدي ، لأنه يضم كل ما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود، بما تتمتع به من درجة سيولة كبيرة، وسهولة انتقالها بين الدول، وهو يمثل كل التغيرات التي تطرأ على الأصول التي تملكها الدولة باتجاه الدول الأجنبية والخصوم التي تلتزم بها قبل هذه الدول<sup>1</sup>.

بحيث تكون الخصوم والأصول مستحقة الدفع عند الطلب، أو يكون موعد استحقاقها الأصلي سنة أو أقل من ذلك. أو بمعنى آخر، هو يرصد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تتم بصفة تلقائية لميزان المدفوعات تكون بغرض التسوية فيما يأتي، ويتكون هذا الحساب من:

- الودائع الجارية ولأجل في البنوك، بالإضافة إلى أذونات الخزينة والقروض قصيرة الأجل، وهي عادة تجارية، والقروض المالية قصيرة الأجل.

- الاستثمار في الأوراق المالية التي يكون أجل استحقاقها أقل من سنة، ويمثل خروج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، مثلا: إيداع المقيمين لأموالهم في البنوك الأجنبية، تسديد القروض قصيرة الأجل الحاصلين عليها، القيام بشراء أذونات الخزنة، أو الأوراق التجارية الأجنبية، زيادة في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يملكها المقيمون . وتقابل هذه الزيادة بمدفوعات نحو الخارج؛ أي استيراد لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ويتم تقييدها في الجانب المدين، الذي يمثل كذلك نقصان ودائع غير المقيمين في البنوك المحلية، خروج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل. أما دخول رؤوس الأموال قصيرة الأجل، فهو يمثل نقصان في الأصول الأجنبية قصيرة الأجل التي يملكها غير المقيمين، ومثال ذلك زيادة غير المقيمين لودائعهم في البنوك المحلية ونقصان ودائع المقيمين لدى البنوك الأجنبية، بالإضافة للحصول على قروض قصيرة الأجل من الخارج وبيع أذونات الخزنة والأوراق التجارية الوطنية للأجانب، يتم تقييد كل هذه المعاملات في الجانب الدائن؛ أي تصدير لرؤوس الأموال قصيرة الأجل، وتتأثر حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التلقائية، بعوامل نذكر منها<sup>2</sup>:

- ✓ التضخم و ما ينتج عنه من انخفاض في قيمة رأس المال .
- ✓ التغيرات في السعر الفائدة في المراكز المالية المختلفة .
- ✓ الاستثمار من أجل تحقيق عائد أكبر بشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل، والاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة ( قصيرة الأجل) في البنوك الأجنبية عند الإيداع مقارنة بها في البلد المحلي .
- ✓ بغرض المضاربة أو المعاملات الدولية، بحيث إذا توقع المضاربون ارتفاعا لقيمة عملة أجنبية في المستقبل يتوجهون لشراء هذه العملات من أجل إعادة بيعها عندما تتحقق توقعاتهم، وبالعكس، فإن رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتدفق من البلدان التي يتوقع المضاربون تدهور قيمة عملتها في المستقبل القريب .

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، ص96  
<sup>2</sup> - ديبسام الحجار ، مرجع سابق الذكر ، ص59.

✓ التخوف من الأحوال السياسية أو الاقتصادية التي تسود البلد كالأستقرار السياسي أو عدمه، الحروب، التضخم، الرسوم والضرائب... الخ. حيث يمكن لهذه الأحوال أن تشجع تدفق أموال قصيرة الأجل أو تصفية ما يوجد في البلد من أصول أجنبية وعدم شراء أصول جديدة.

في الأخير نشير إلى أن رصيد حساب رأس المال بشطريه القصير والطويل الأجل يمثّل الفرق بين مقدار التغير الصافي للأصول التي تملكها الدولة خلال السنة، ومقدار الالتزامات لخارج خلال نفس الفترة، فإذا كان صافي الالتزامات أقل من صافي الأصول، فهذا دليل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للخارج. أما إذا كان العكس فهذا يدل على مقدار تحويلات رؤوس الأموال للداخل.

### 2-3 صافي الاحتياطيات الرسمية من الذهب النقدي والصراف الأجنبي و الأصول السائلة:

يمثل العجز والفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات الجارية (الحساب الجاري) والتحويلات أحادية الجانب والمعاملات الرأسمالية (حساب رأس المال) فعندما يكون الجانب المدين في هذه أكبر من الجانب الدائن فإن هذا يعني أن هناك عجزاً في ميزان المدفوعات، والعكس يصح في حالة الفائض. وهنا يأتي دور هذا الحساب (الاحتياطيات الرسمي) وحساب حركة رأس المال قصير الأجل لتسوية هذا العجز أو الفائض، حيث تنعكس فيهما صافي التغيرات في الاحتياطيات الدولية السائلة لغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض، وبعد إجراء هذه التسوية يصبح الميزان متوازناً من الناحية الحسابية، أما التوازن الحقيقي فهذا يتحقق في ظروف خاصة سنتحدث عنها حين معالجة طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، وتتألف الاحتياطيات الدولية السائلة من:

✓ صافي الذهب النقدي والاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية والأصول السائلة المحتفظ بها لدى السلطات النقدية الرسمية كالبنك المركزي.

✓ ودائع البنوك الأجنبية والذهب النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي.

✓ موارد صندوق النقد الدولي وحصص البلد من حقوق السحب الخاصة.

### 2-4 السهو والخطأ:<sup>1</sup>

على الرغم من توازن حسابات ميزان المدفوعات من حيث المبدأ، تنشأ الإختلالات من الناحية العملية نتيجة قصور في البيانات المصدرية ووسائل إعداد البيانات. ويطلق على هذا الاختلال، وهو إحدى السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات، صافي السهو و الخطأ وينبغي عرضه بصورة مستقلة في البيانات المنشورة، ولا ينبغي إدراجه في البنود الأخرى بدون تمييز ويشترك صافي السهو والخطأ القيمة باقية على أساس قيمة صافي الإقراض يمكن ان يشتق من الحساب المالي ناقصاً قيمة نفس البند المشتق من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي. لذا، تشير قيمة صافي السهو والخطأ الموجبة الى احد الاتجاهات العامة التالية او جميعها:

- الانخفاض الشديد في قيمة القيود الدائنة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.

<sup>1</sup> وليدي عبيد عبد نبي، ميزان مدفوعات بوصفة أداة في تحليل الاقتصادي، تقرير البنك المركزي العراقي، 2010، 2011، ص45.

- و/أو الارتفاع الشديد في قيمة القيود المدينة في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي.
  - و/أو الارتفاع الشديد في قيمة صافي زيادة الأصول في الحساب المالي.
  - و/أو الانخفاض الشديد في قيمة صافي الخصوم في الحساب المالي.
- وتنعكس هذه الاتجاهات عندما تكون قيمة صافي السهو والخطأ سالبة
- وينبغي لمعدي البيانات تحليل قيم صافي السهو والخطأ. فقد تساعد معرفة حجمها واتجاهاتها في الوقوف على المشكلات المتعلقة بالبيانات مثل نطاق التغطية أو عدم الدقة في إبلاغ البيانات.
- يمكن استخلاص معلومات مفيدة عن مشكلات البيانات من أنماط صافي السهو والخطأ. فعلى سبيل المثال ، يشير اتساق العلامة إلى وجود تميز في عنصر أو أكثر وبالتالي فإن استمرار ظهور صافي السهو والخطأ بقيمة موجبة يشير إلى تقدير القيود الدائنة بأقل من قيمتها أو إغفالها ، أو إلى المبالغة في تقدير القيود المدينة.
- وفي المقابل، قد يشير تقلب النمط الى وجود مشكلات تتعلق بالتوقيت .ولكن رغم إمكان الاسترشاد بصافي السهو والخطأ في الوقوف على بعض المشكلات ، فإنه يعتبر مقياس غير مكتمل لأن وجود السهو والخطأ في اتجاهين متعاكسين يجعل احدهما يوازن الآخر.
- ولا ينبغي تفسير مصطلح صافي السهو والخطأ باعتباره أخطاء يرتكبها معدو البيانات، فالأمر الأكثر شيوعاً هو أن ظهور هذه الاختلافات يرجع إلى عوامل أخرى مثل عدم اكتمال مصادر البيانات وضعف مستوى الإبلاغ.
- يؤدي ارتفاع قيمة صافي السهو والخطأ أو تقلبها إلى عرقلة تفسير النتائج ورغم عدم إمكان وضع مبادئ توجيهية لتحديد القيمة المقبولة لصافي السهو والخطأ، يمكن لمعدي البيانات تقدير هذه القيمة حيثما أمكن بالنسبة إلى بنود أخرى مثل إجمالي الناتج المحلي وبيانات المراكز وإجمالي النفقات.
- وقد تنشأ أيضا اختلافات إحصائية في بيان وضع الاستثمار الدولي .فالقيم الختامية تساوي بطبيعتها القيم الافتتاحية مضافا إليها صافي المعاملات وصافي التغيرات الأخرى خلال الفترة .ومع ذلك، اذا قيست هذه العناصر على نحو منفصل، فقد تظهر بعض الاختلافات بسبب عدم دقة البيانات.
- بعد تسجيل قيود الميزان بطريقة القيد المزدوج ينبغي أن يتساوى إجمالي الجانب المدين مع إجمالي الجانب الدائن حكماً . فإذا لم تتحقق هذه التسوية لسبب ما - كالسهو أو الخطأ- تضاف فقرة أخيرة على الميزان بهذه التسمية لمعادلة الجانبين.

الجدول رقم: 2-1 جدول لعناصر ميزان المدفوعات

نوع الحساب	دائن (+)	مدين (-)	صافي
أولاً : حساب عمليات الجارية			
1- الحساب الجاري			
أ- حساب التجارة المنظورة ( السلع )			
ب- حساب التجارة غير المنظورة (الخدمات )			
-النقل.			
- التأمين .			
- السياحة .			
- دخل الاستثمارات .			
2- خدمات حكومية متنوعة .			
✓ هبات وتعويضات .			
ثانياً: حساب العمليات الرأسمالية :			
1- حساب رأس المال طويل الأجل .			
- استثمار مباشر .			
- أوراق المالية .			
- قروض طويلة الأجل .			
- رؤوس أموال الأخرى .			
2- حساب رأس المال قصير الأجل .			
- الذهب .			
- أذونات مصرفية .			
- أذونات الخزينة .			
- قروض قصيرة الأجل .			
- السهو و الخطأ .			

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على العناصر السابقة.

المطلب الثاني: طبيعة ميزان المدفوعات .

هناك نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات توازن المحاسبي و توازن الاقتصادي .

1-توازن المحاسبي:

ويسمى أيضا بالتوازن الدفترى، لأنه يظهر في دفاتر محاسبية من خلال تساوي أو تكافؤ جملة إيرادات الخارجية مع المدفوعات الخارجية ،اي تساوي جانب المدين مع جانب الدائن .

يقوم ميزن المدفوعات على أساس محاسبي بسيط هو مبدأ ضرورة التوازن بين جانبيه إلا أن التوازن لا يعني ضرورة توازن بنوده ( حساباته ) المختلفة فقد يكون حساب العمليات الجارية أو حساب رأس المال غير متوازن وهكذا إذا حدث عجز أو فائض في إحدى حسابات ميزان المدفوعات فلا بد أن ينعكس ذلك على حساب آخر من حساباته . فعلى سبيل المثال إذا زادت واردات بلد ما عن صادراته وأدى هذا إلى عجز الحساب التجاري فإنه لا بد من سداد هذا العجز بالحصول على قروض أجنبية مما يخلق فائضا في حساب العمليات الرأسمالية .

وإذا حدث وكان مجموع حسابات الجانب الدائن يختلف عن مجموع حسابات الجانب المدين فإن هذا يعني أن الدولة استلمت شيئا دون أن تحدث تسوية له أو أن تكون هناك عملية حدثت فعلا ولم تندرج في الحسابات وهكذا عمليا يحدث هذا الاختلاف عادة ويوضع الفرق تحت حساب السهو و الخطأ وينشأ هذا الأخير من عدم قدرة المسؤولين على تتبع جميع العمليات التي تحدث في التجارة الخارجية .

ومن هنا نرى حتمية توازن ميزان المدفوعات وذلك لأن الدولة لا تستطيع أن تدفع للخارج أكثر مما تتلقاه أو تحصل عليه حاليا باستثناء قيامها بالسحب من احتياطاتها النقدية، عن طريق بيع بعض أصولها إلى الخارج، الاقتراض من الخارج أو تلقي الهبات و الهدايا كما أنها لا تستطيع الحصول على أكثر مما تدفعه للخارج بدون قيامها بزيادة احتياطاتها النقدية أو الأصول الأخرى أو تقليل التزاماتها تجاه الأجانب أو تقديم الهدايا والمنح<sup>1</sup> .  
وتؤدي زيادة الاقتراض إلى نتائج سلبية في حال عدم القدرة على سداد الأقساط المترتبة و تحويل الفوائد و الأرباح مما يؤدي إلى ازدياد الدين الخارجي<sup>2</sup> .

-ويكون من الخطأ الحكم على المركز الخارجي للدولة من خلال التوازن المحاسبي، لأنه توازن ظاهري ليس له أهمية من الناحية الاقتصادية، ولأنه لا يدوم في الأجل الطويل، ويخفي وراءه اختلالا أكيدا في النشاط الاقتصادي للدولة<sup>3</sup>.

1 - مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، 1990 ، ص 163-164 .

2 - د.بسام الحجار العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق الذكر، ص62-63 .

3 - عيد رحمن يسري أحمد ،الاقتصادية دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص189 .

## 2-التوازن الاقتصادي:

إذا كان التوازن المحاسبي هو تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المستقلة فإن التوازن الاقتصادي يركز على حسابات معينة دون أخرى كما يعني هذا التوازن الحالة التي يتساوى فيها الجانب الدائن بالجانب المدين في العمليات المستقلة<sup>1</sup> ويقصد بالعمليات المستقلة كل المعاملات الاقتصادية التي تتم مع الخارج دون النظر إلى حالة ميزان المدفوعات أو توجيهه في اتجاه معين كالسعي وراء تحقيق التوازن فيه وتشمل هذه العمليات:

- جميع أنواع الصادرات و الواردات المنظورة والغير المنظورة قصد تحقيق رغبات المستهلكين.
- التحويلات من جانب واحد للتقليل من التفاوت في مستويات.
- حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل التي تهدف إلى التملك وتحقيق الأرباح ونسب الفائدة المرتفعة.
- بعض رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي تبحث عن المضاربة أو تهريبها بدافع الحيطة والحذر.

أما باقي العمليات فهي عمليات تسوية مشتقة من العمليات المستقلة الهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين ونذكر منها:

- حركات الذهب لتسوية الميزان التجاري وزيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية أو استعمالها حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الأغراض النقدية.
- المطلب الثالث: اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه و طريق قياس الاختلال.

### 1- مفهوم الاختلال :

من النادر الحصول على حالة التوازن في الميزان المدفوعات في عالم غير منتظم، و يقصد بالاختلال بالمعنى حالة التي تزيد فيها، أو تنقص المديونية على الدائنة في المدفوعات المستقلة . فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات ، و يترتب على ذلك أن تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأجنبية ، و هذا يعني وجود فائض لديها من عملات تلك الدول و تستطيع تلك الدولة ذات الفائض في ميزان المدفوعات إما أن تزيد من اقتنائها للسلع و الخدمات الأجنبية و إما أن تقرض هذا الفائض إلى دول أخرى مزاولة نشاط استثماري في الخارج<sup>2</sup> . كما يعني هذا الفائض أيضا أن الدولة المعنية به تعيش في مستوى معيشي أقل من ذلك الذي يمكنها أن تعيش فيه ، أي لم تتمتع بكل ثروتها ، و زيادة الطلب على صادراتها قد يؤدي إلى رفع أسعار منتجاتها مما يؤدي إلى التضخم ما لم تقم الدولة بإجراء مناسبة في هذا المجال ، حيث يدخل النشاط الاقتصادي حلقة توسعية تتضمن اختلالا بين الأسعار و الأجور فتضطرب العلاقات

<sup>1</sup> - سعدي نعمان، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص49.

<sup>2</sup> نعمت الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1988 ، ص 377

بين فئات المجتمع<sup>1</sup>. كما أن الفائض يمكن الأعوان الاقتصاديين من اللجوء إلى الاستيراد لارتفاع دخولهم ، و لا يمكن للأجانب من استغلال موارد الدولة و مجهودات عمالها فحسب ، بل من عملية استنزاف طاقتها و خيرتها الإنتاجية كذلك<sup>2</sup> :

و قد تعاني الدولة من عجز في ميزان مدفوعاتها ، و يترتب عن ذلك زيادة في مديونيتها للعالم الخارجي ، فتعيش في مستوى أكبر من إمكاناتها الحقيقية . كما يترتب عن هذا العجز أيضا الإقبال على عملات الدول الدائنة و انخفاض الطلب على العملة المحلية ، و استمرار هذا الوضع يجعل مركز هذه الدولة ضعيفا في الاقتصاد الدولي فتتهار سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية و الإقليمية .

والاختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة و غير مهيأة للثبات والاستقرار، و يجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري، ميزان الخدمات، أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، و محاولة معالجة هذا الاختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه .

## 2-أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات :

هناك العديد من أنواع الاختلال ، حيث أنها لا تقتصر على العجز فقط ، و إنما تشمل الفائض أيضا ، و تنقسم إلى قسمين :

### 1-2الاختلال المؤقت : ينقسم بدوره إلى :

● **الاختلال العارض** : هو الذي ينجم عن حدوث عارض لا يتفق و طبيعة الأمور و لا يعتبر عن أقوى الاقتصادية للدولة كإصابة محصول زراعي بأنه زراعية أو انخفاض أسعار البترول مما يؤدي إلى اختلال سلبا في الميزان التجاري أو قد يكون الاختلال إيجابيا مثل الحروب إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية و بالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري و منه قد يؤدي إلى اختلال إيجابي في مجموعه ، حيث أنه يتلاشى عاجلا أو أجلا دون الحاجة إلى تغيير أساسي في الهيكل الاقتصادي للدولة أو سياستها حيث بطبيعته مؤقت يزول السبب الذي أوجده ،أو بالمعنى الأخرى هو الذي يكون نتيجة لظروف طارئة مثل تلك مرتبطة بالكوارث طبيعية أو الكوارث المصاحبة للحروب ولكن هذا سرعان ما يزول بزوال الأسباب المؤدية إليه دون الحاجة إلى تغيير أساسية في الجهاز الاقتصادي للدولة أو في سياستها الاقتصادية<sup>3</sup>.

● **الاختلال الموسمي** : يتوقف على المدة التي حدث فيها الاختلال و يمس خاصة الدول التي لهذه المحاصيل الموسمية أو منتوجات موسمية فمثلا في فصل الشتاء يزيد الطلب على البترول و الغاز و بعد هذه الفترة يتلاشى هذا الفائض و يتحول إلى

<sup>1</sup> هيكل عبد العزيز فهيمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية ، ص 60

<sup>2</sup> الناشد محمد : التجارة الخارجية و الداخلية ، ماهيتها و تخطيطها ( منشورات جامعة حلب 1988 ) ص 190 .

<sup>3</sup> محمد يونس ، أساسيات التجارة الدولية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1993، ص174.

عجز حيث لا يتطلب سياسة لمواجهة اذ من المحتمل أن تتعادل الاختلالات الموسمية على مدار السنة.

● -الاختلال الدوري : يمس هذا النوع من الاختلال الأنظمة الرأسمالية في فترات الرواج و الكساد تنعكس أثارها على ميزان المدفوعات فهو يحقق عجزا و تارة يحقق فائضا و هذا الفائض أو العجز يطلق عليه الاختلال الدوري نسبة إلى الدورة الاقتصادية ، و تساهم التجارة الخارجية بقسط كبير في انتقال هذه التقلبات من دولة إلى دولة أخرى .

● -الاختلال الاتجاهي : هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بصفة خاصة خلال انتقال الاقتصاد القومي من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو ، ذلك أنه في الفترات الأولى للتنمية تزداد الواردات زيادة كبيرة ، في حين تنعدم القدرة على زيادة الصادرات بنفس الدرجة ، و ذلك بسبب الطلب المستمر على السلع الرأسمالية الوسيطة التي تحتاجها للنمو الاقتصادي ، و هذا الاختلال يعالج عن طريق رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل ، على أنه لما كانت هذه الحركات مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي فقد ميز الاقتصاديون بين مجموعة مختلفة من المراحل التي يتم بها الدول المقترضة لرؤوس الأموال منذ أن تشرع في تمويل عمليات التنمية ، و هذه المراحل هي<sup>1</sup> :

مرحلة الدول الحديثة و العهد بالاقتراض ، مرحلة الدول المقترضة المتقدمة

مرحلة الدولة الحديثة العهد بالاقتراض ، مرحلة الدول المقترضة المتقدمة.

● -الاختلال النقدي : يعتبر التضخم أحد مصادر اختلال ميزان المدفوعات<sup>2</sup> ، فمن المعروف أن زيادة الدخول النقدية في دولة ما تولد طلبا متزايدا على الواردات كذلك ارتفاع مستوى الأسعار داخليا يشجع على التحول إلى الواردات البديلة بسبب انخفاض أسعارها إذا ما قورنت بالمنتجات المحلية و الطلب الأجنبي بسبب ارتفاع الأسعار ينخفض على صادراتها أو قد يتحول إلى المنافسة و كل من شأنه أن يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات ، هذا العجز لا سبيل لعلاجه إلا بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو اتباع سياسة انكماشية مناسبة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> راجع : M.BYE ET G.D.STANNE DE BERNIS,UP,237,242

<sup>2</sup> للمزيد من التفاصيل عن علاقة التضخم بميزان المدفوعات يمكن الرجوع الى د رمزي زكي ، مشكلة التضخم في مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، 1980 ، ص 490 ، 517 ، ص 196

<sup>3</sup> يعرف الاقتصاديون أحيانا بين التضخم الراجع الى زيادة الطلب و التضخم الراجع الى زيادة ، لأجور و في حين يتم علاج الأول عن طريق ضغط الطلب النقدي ، أي التأثير على الدخل فان علاج الثاني يتم عن طريق سياسة الأسعار و بصفة خاصة بقيد الأجور .

## 2-2 الاختلال الدائم ( الهيكلي )<sup>1</sup> : مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب أو العرض مما

- يؤثر على هيكل الاقتصاد القومي و في توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة و يرجع إلى العوامل التالية :
- تحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر مثل التحول من الفحم إلى البترول
  - تغير عرض عناصر الإنتاج ، فقد يتغير عرض العمل بسبب النمو أو عرض الموارد الطبيعية بسبب الاستكشاف و التنقيب .
  - تغير فنون الإنتاج ، كإحلال عنصر إنتاجي متوفر نسبيا على عنصر آخر نادر نسبيا مما يؤدي إلى انخفاض تكلفة الإنتاج و من زيادة إمكانيات التصدير .
  - التغير في الأصول المملوكة للدولة بالخارج ، بسبب الاستثمارات الخارجية مما يؤدي إلى تغير العائد الأتي من الاستثمارات .
  - تحسن مستوى المعيشة الداخلية دون أن ترتفع قوتها الإنتاجية بنفس هذا يؤدي إلى زيادة الواردات بدرجة تفوق قوة الدولة على التصدير .
- هذا النوع من الاختلال لا يصلح لعلاج تغير سعر الصرف و لا تغيير سياسة الإنفاق أو سياسة الأسعار ، و إنما يلزمه الارتقاء بالفن الإنتاجي و التنظيمي حتى تنخفض تكاليف الإنتاج في الداخل و الاتجاه نحو فروع إنتاج جديدة ، و تحديد شامل للطاقات الإنتاجية تدعيما للقدرة التنافسية و بالتالي علاجه يتطلب معرفة الأسباب الحقيقية التي أوجدته .

### 3- طريقة قياس الاختلال ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين مقاييس الاختلال ميزان المدفوعات هما ميزان المستويات الرسمية ، و ميزان الأساسي .

#### 1- ميزان المستويات الرسمية :

إذا كان ميزان المستويات الرسمية مدنيا فانه يشير الى زيادة الحسابات الدائنة عن الحسابات المدينة و هذا يعني أن ميزان المدفوعات في حالة فائض ، أما اذا كان ميزان المستويات الرسمية دائما فذلك يدل على عجز ميزان المدفوعات .

هناك مجموعة من المعاملات التي لها طابع المستوية ، مثل مشتريات و مبيعات العملات الأجنبية بواسطة البنك المركزي أو الهيئة المسؤولة ، بغرض الحفاظ على أسعار الصرف الثابتة . و كون مبيعات الصرف الأجنبي بواسطة الجهات الرسمية يقلل من الاحتياطات الرسمية في الدولة . و المشتريات تزيد من هذه الاحتياطات معناه أن الاحتياطات الرسمية لم تتأثر بأي معاملات أخرى خلال فترة زمنية معينة و بالتالي يمكن اعتبارها مؤشرا لوضع ميزان المدفوعات و رصيد معاملات التسوية الرسمية كمقياس للاختلال يواجه العديد من الصعوبات أدت إلى التخلي عن استخدامه ، نذكر منها :

<sup>1</sup>- CLARLES KINDLEBERGER INTERNATIONALE ECONOMOS , 4 TH-ED, 1968,P. P , 487-490

- ✓ تقويم أسعار الصرف و حرية تقبلها جعل استعاب معظم الاختلالات في موازين المدفوعات من خلال تقلبات أسعار الصرف .
- ✓ غالبا ما تتأثر الاحتياطات الرسمية بمعاملات أخرى من غير التدخل في سوق الصرف الأجنبي مثل ما حدث في ال.م.أ حيث ارتفعت لاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا نتيجة تدفقات الدخل بالدولار للدول المصدرة للبتروول حيث استخدمت هذه الاحتياطات في تسوية ميزان المدفوعات الأمريكي في حين أن نسبة كبيرة من هذه التدفقات يمكن نسبها إلى قرار
- ✓ صعوبة التمييز بين المعاملات المستقلة و معاملات التسوية فيمكن دولة ما أن تقترض لسد العجز في الميزانية ، فهذا القرض يعتبر معاملة مستقلة ، و كذلك بإمكانها الاقتراض لزيادة احتياطاتها من الصرف الأجنبي فهذا القرض يعتبر بمثابة معاملة تسوية و يمكن أن يحقق الهدفين معا .

## 2- الميزان الأساسي :

الميزان الأساسي هو المجموع الجبري لصافي أرصدة الحساب الجاري و حساب رأس المال طويل الأجل و يفترض أن تكون المعاملات في الحسابات المعينة مستقلة ( مستقلة عن ميزان المدفوعات ) . تتميز هذه الحسابات بالاستقرار نسبيا في المدى القصير لذلك توضع فوق الخط أما باقي الحسابات التي تتأثر بعوامل مؤقتة توضع تحت الخط .

يقيس التوازن عندما يتساوى الفائض في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال الطويل الأجل إلى الخارج أو عندما العجز في الحساب الجاري مع تدفقات رأس المال الطويل الأجل إلى الداخل .

و لكن العيب في هذا المقياس هو صعوبة التفرقة بين تحركات رأس المال الطويل أو القصير الأجل ، و كون أن بعض التحركات قصيرة الأجل يكون لها أثر في الأجل الطويل ، كما أن التجارة و الخدمات قد تمول برؤوس أموال قصيرة الأجل .

و لهذا تلجأ الدول و خاصة منها المتقدمة إلى أتباع أكثر من أسلوب لتقدير الاختلال في ميزان مدفوعاتها . و كبديل لتعدد المعايير التي تقيس الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات نجد فارق الطلب على العملات الأجنبية و العرض منها ن حيث يتحقق التوازن في ميزان المدفوعات لدولة ما إذا تساوى الطلب على العملات الأجنبية و العرض منها خلال فترة زمنية .

## المبحث الثالث : علاج الاختلال بالاعتماد على نظريات الاقتصادية .

لقد توالى النظريات الاقتصادية المختلفة في إيجاد طريقة تبين دور المتغيرات الاقتصادية في السوق في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، وقد اعتمدت كل نظرية على متغير اقتصادي اعتبرته المحرك الأساسي لاستعادة التوازن الخارجي، وأهمها النظرية الكلاسيكية واعتمادها على تغيرات الأسعار ، ثم النظرية الكينيزية التي تعتمد على تغيرات الدخل الوطني، وأخيرا التفت الاقتصاديون إلى التدفقات المالية كعنصر هام في إعادة التوازن الخارجي، وسوف نستعرض كل نظرية بنوع من التفصيل.

المطلب الأول : النظرية التقليدية (الكلاسيكية) :

ترتكز آلية إعادة التوازن المقدمة من طرف النظرية الكلاسيكية على التغييرات في الأسعار، لأن هذه الأخيرة ترتفع في حالة الفائض الخارجي، وتنخفض نتيجة عجز خارجي. ظهرت هذه النظرية في التوازن بعد إصدار كتاب كل من هيوم وريكاردو، حيث ترى أن حركات الذهب النقدي بين الدول نتيجة المبادلات والتغيرات في نظام الصرف هي السبب الرئيسي للتغيرات في الأسعار والتي من شأنها إعادة التوازن. لكن النظرية تفترض توفر ظروف أو شروط من أجل تحقيق هذه الآلية لفعاليتها، وهي:

- مرونة الطلب والعرض على الصادرات والواردات.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج.
- الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج في الدولة .
- عدم تدخل الحكومات في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.

ففي ظل قاعدة الذهب النقدي، وفي الدولة التي تعاني من عجز خارجي، يكون هناك خروج لوحدة معدنية أي الذهب، وذلك لمقابلة التزاماتها الخارجية مما يؤدي إلى انخفاض الكتلة النقدية، وبالتالي انخفاض مستوى الأسعار الداخلية- هذه العلاقة - أكدتها النظرية الكمية - مما يجعل السلع الموجهة للتصدير رخيصة نسبياً، وزيادة الطلب الأجنبي على صادراتها.

أما في حالة الدولة التي تعاني فائضاً، فإن الحركة تكون في الاتجاه المعاكس، حيث يؤدي دخول الذهب إليها زيادة في الكتلة النقدية، وبالتالي ارتفاع في الأسعار الداخلية، تصبح معه الصادرات مرتفعة الثمن نسبياً مقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي لانخفاض حجمها. وبالتالي، تضيق الفارق الموجود بين الصادرات والواردات.

والكثير يرى ان هذه النظرية صالحة فقط في قاعدة الذهب، لكن الأمر مجرد توافق ظهور هذه النظرية مع العمل في هذا النظام. ففي حالة تغير أسعار الصرف للعملة الوطنية، وانخفاضها نتيجة العجز في ميزان المدفوعات، سيؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة المحلية، وزيادة الطلب عليها، وبالتالي إعادة التوازن. أما في حالة ارتفاع سعر صرف العملة المحلية في حالة الفائض، يؤدي إلى رفع أسعار الصادرات بالعملة المحلية وانخفاض الطلب عليها.

-وتجدر الإشارة في الأخير أنه حتى أسعار الفائدة لها دور أو تأثير في إعادة التوازن الخارجي، فإذا حدث عجز خارجي سيؤدي إلى تدهور سيولة القطاع البنكي الذي يقوم برفع أسعار الفائدة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية وتدعيم الجانب الدائن، وبالعكس في حالة دولة الفائض التي يتميز قطاعها البنكي في سيولة كبيرة تدفعه إلى خفض أسعار الفائدة، مما يؤدي لهروب رؤوس الأموال للخارج بحثاً عن أسعار أعلى مما يؤدي لزيادة قيمة المدين في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

-لكن رغم هذا التقدم للآلية، إلا أن النظرية تعرضت لانتقادات كبيرة تنقص من فعاليتها، منها :

<sup>1</sup> - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق الذكر، ص110.

مرونة العرض والطلب على الصادرات والواردات ليست بالدرجة الكبيرة التي تفرضها النظرية، فقد تكون مرونة ضعيفة غير كافية لتغيير الكميات المطلوبة والمعروضة.

- يوجد تناقض كبير في السياسة الاقتصادية بين الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق التوازن الخارجي، لأن هذه النظرية تفرض من أجل تحقيقها أن تقبل الحكومة ترك آلية التوازن التلقائي دون تدخل باستعمال السياسة النقدية من أجل دعم التقلبات الحاصلة في الأسعار حتى يكون الأثر كامل. كما أن الواقع أثبت العكس، حيث أن هذه الآلية مرتبطة بقيود اجتماعية وسياسية. فهناك ضمان لحد أدنى للأسعار، لا بد ألا تنخفض عنه، أو عدم قبول آثار انكماشية تسمح للعمليات بمعالجة العجز. لهذا، يمكن القول أن التعديل باستعمال الأسعار لا يمكن أن ينجح إلا في الاتجاه التضخمي. بالإضافة إلى النقائص المتعلقة بالنظرية نفسها، هناك ظروف أخرى خارجية، حيث أن النظرية أتت في زمن بعيد كانت فيه المبادلات الدولية ضعيفة في التسديدات، وبالتالي هي غير صالحة في الوقت الحاضر نتيجة المعاملات المالية المتطورة، وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي بصفة عامة. ويمكن القول أن النظرية الكلاسيكية تكون مقبولة بتوفر ظروف تساعد على إحداث تغييرات في الأسعار ناتجة عن رصيد ميزان المدفوعات لإعادة التوازن. لكن ومع الوقت، لاحظ الاقتصاديون توازن خارجي بدرجة سريعة وكبيرة، في حين أن تغييرات الأسعار كانت صغيرة وليست بالقدر الذي من شأنه التسريع في عملية إعادة التوازن. وهذا مانبههم لوجود عوامل أخرى أكثر فعالية من الأثمان، قادت كينز إلى الاعتماد على متغير الدخل النقدي كعامل لإعادة التوازن.

### المطلب الثاني: النظرية الكينزية:

انطلق كينز في شرحه لآلية إعادة التوازن الخارجي من المتغيرات الحاصلة في الدخل النقدي، والناجئة عن رصيد المعاملات الخارجية. ولكن قبل التطرق لهذه الآلية، تجدر الإشارة لبعض المفاهيم ومن بينها الإنفاق النقدي لأنه مرتبط بالدخل ويعتبران وجهان لعملة واحدة، أحدهما يمثل الدفع والآخر القبض ويتأثران بالاختلال الخارجي، كما أن الإنفاق لمجموعة يؤد الدخل لمجموعة أخرى، ولهذا وجب تبيان عناصر الإنفاق المختلفة.

● **الإنفاق على الاستهلاك الخاص:** يمثل القسم الأكبر من الإنفاق الكلي على السلع والخدمات المنتجة

خلال الفترة، وهو يمثل ما يستهلك لتلبية الحاجات اليومية للأفراد.

● **الإنفاق الوطني على الاستثمار الخاص:** وهو كل ما تنفقه المشروعات الخاصة من أجل زيادة رأسمالها الخاص (مصانع، آلات، مخزون).

● **الإنفاق الحكومي:** وهو الاستهلاك الجاري للهيئات العامة والمصالح الحكومية، أو يكون إنفاق بغرض زيادة رأس المال الاجتماعي للدولة (مستشفيات، مدارس، إلخ...) أو كل المشاريع والاستثمارات التي يقوم بها القطاع العام.

• **الإنفاق الأجنبي:** بما ان الدولية هي اقتصاديات منفتحة على الخارج، فبالإضافة إلى العناصر السابقة، يضاف لها كل ما ينفقه الأجانب مقابل حصولهم على صادرات الدولة من السلع والخدمات المنتجة محليا خلال فترة جارية، وبالتالي يعتبر عنصر خارجي للإنفاق، لكن يقابله إنفاق محلي عن السلع الأجنبية في مقابل الواردات. وبالتالي، يكون الأثر الحقيقي للإنفاق الأجنبي في الداخل على مستوى الدخل الوطني بالفرق بينه وبين الإنفاق الوطني في الخارج، ويطلق عليه اصطلاحاً "صافي الحسابات الخارجية" أو "صافي ميزان المدفوعات"، وهو العنصر الرابع، وقد يكون سالبا أو موجبا.

ويجب أن نعرف أيضا أن النظرية تقوم على أن حجم الصادرات والواردات يتوقف على تغيرات في الدخل، حيث:

- التغيرات في الدخل القومي تؤدي إلى تغيرات في حجم وقيمة الواردات، فيزيد حجمها بزيادة الدخل، وينخفض بانخفاضه.

- أما الصادرات، فكلما زاد دخل المواطن الأجنبي، كلما زاد طلبه على صادرات البلد المحلي، أي زاد إنفاقه. وهذه الزيادة في الصادرات تؤدي إلى تغيرات في حجم الدخل الوطني بنسبة أكبر من زيادة الصادرات. كما أن كينز انطلق في تفسير العملية من خلال آلية المضاعف مع افتراض:

\* التمويل الآلي للمعاملات الجارية.

\* ان التغيرات التي تحدث في الدخل نتيجة لتغيرات في صافي الحسابات الخارجية فقط، أي بقاء عناصر الإنفاق الأخرى مستقرة حتى لا تلغي أثر الاختلال في ميزان المدفوعات على الإنفاق النقدي، وبالتالي الدخل. ويمكن توضيح ذلك من خلال العناصر التالية:

- **الميل الحدي للاستيراد:** وهو نسبة ما قد يخصصه الأفراد من الزيادة الحاصلة في دخولهم للاستيراد، و يعرف بالمعادلة التالية:

$$m = dm/dy \quad \text{الميل الحدي للاستيراد.}$$

$dm$ : الاستيراد في التغير

$dy$ : الدخل في التغير

أي؛ هو النسبة بين التغير الحاصل في الاستيراد نتيجة للتغير في الدخل، فنقول مثلا أن الأفراد يخصصون 30 % من الزيادة في دخولهم نحو الإنفاق على الواردات إذا كان:

T	T <sub>1</sub>	T <sub>2</sub>
M	3000	4500
Y	15000	20000

$$M=4500-3000/20000-15000$$

$$M=0.3$$

-ميل الحدي للاستهلاك :

وهو نسبة ما يخصصه الأفراد من الزيادة الحاصلة في دخولهم للاستهلاك الخاص على السلع الوطنية، ويعرف

$$e=dc/dy$$

بالمعادلة التالية :

نتيجة التغير في الدخل ( $dC$ ). أي نسبة التغير في الاستهلاك

-مضاعف التجارة الخارجية: هو المعامل العددي الذي يدل على عدد مرات تضاعف الدخل الوطني نتيجة زيادة أو نقصان نمو الصادرات، و يساوي نسبة التغير الكلي في الدخل الوطني مع التغير الأصلي للإنفاق الأجنبي :

$$k = \frac{1}{1-e+m} \dots \dots \dots (1)$$

ولان الميل الحدي للإدخار + الميل الحدي للاستهلاك = 1 وهو شرط التوازن في اقتصاد مغلق ،

وهذا يعني أن  $1=s+e$  حيث  $s$  تمثل الميل الحدي الادخار ، أي أن  $s=1-e$  و بالتعويض في معادلة (1)، نجد

معادلة المضاعف  $k$  هي :

ويتضح تأثير المعاملات الاقتصادية الدولية متمثلة في نمو الصادرات في زيادة الإنتاج في البلد المصدر، وزيادة التشغيل مع استعمال عناصر الإنتاج، وبالتالي زيادة الإنفاق والحصول على دخول إضافية، وذلك من خلال مفهوم مضاعف التجارة الخارجية، ويتضح هذا الأثر من خلال المعادلة التالية:

$$dy = K. dE \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن :

DE: هو التغير في الصادرات .

للولصول إلى معادلة (2) نبدأ من شرط التوازن في الاقتصاد المفتوح<sup>1</sup>:

$$Y+M=C+I+E \dots \dots \dots (3)$$

$$Y-C-I= E-M$$

<sup>1</sup> -Raymond BERTRAND·Economie financière international, presse universitaire de France 1971· PP116-117.

حيث  $Y-C=S$  تصبح المعادلة (2):

$$E-M=S-I.....(4)$$

معادلة التوازن الخارجي

$$S+M=E+I \Rightarrow ds/dy+dm/dy=di/dy+de/dy$$

$$dI/dy+dE/dy=s+m$$

وبما أن  $s=ds/dy$  و  $m=dM/dY$  فان

$$dy=1/s+m(dI+dE).....(5).$$

سبق و ان فرضنا ان عناصر الانفاق الاخرى الثابتة ،اي  $dy=0$  اي التغير في الاستثمارات منعدم ، و منه تصبح

$$dy=1/s+m.dE:$$

$$dy=k.dE.....(6)$$

ومنه: المعادلة (6) هي نفسها المعادلة (2) التي تعني أن أي تغير في الصادرات بالزيادة أو مرة عن الصادرات، مع العلم أن أدنى حد  $K$  النقصان سوف يؤدي إلى زيادة أو نقصان الدخل للمضاعف هي اقترابه من الوحدة . كما يمكن الاستنتاج من المعادلة أنه كلما كان الميل الحدي للاستهلاك كبير، واستمرار نموه أو نقصان الميل الحدي للاستيراد، سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني، وبالتالي الدخل الوطني الناتج عن نمو الصادرات، وكلما قلت تسريبات الدخل. هذه التسريبات الحاصلة في الزيادة لا توجه كُلفتها للاستهلاك الخاص، وإنما قد تتمثل في الادخار، الواردات، الاقتطاعات الحكومية (ضرائب ورسوم....).

**-أثر تغيرات الدخل في استعادة التوازن الخارجي:** ان أي تغير في الدخل الوطني سيؤدي إلى زيادة أو نقصان الإنفاق الوطني، بما فيها الإنفاق على الواردات في نفس الاتجاه، وعلى ضوءه يمكن توضيح آلية إعادة التوازن لميزان المدفوعات كما يلي حسب حالة الميزان:

**\*حالة العجز في ميزان المدفوعات:** إذا كان رصيد المعاملات الخارجية عجزاً، نتيجة زيادة الواردات مقارنة بالصادرات، فإن مضاعف التجارة الخارجية سيؤدي إلى انخفاض مضاعف للدخل الوطني، وبالتالي إلى انخفاض الإنفاق الوطني على الواردات. أي التقليل من تسرب الدخل نحو الخارج بانخفاض مدفوعات الدولة، وهذا من شأنه تقليص العجز في ميزان المدفوعات. ويمكن تبسيط العملية من خلال المثال العددي التالي: إذا قدر رصيد الحسابات الخارجية عجزاً بـ 30 مليون وحدة نقدية، وكان الميل الحدي للاستيراد يساوي 0,5 ( أي % 50 من الزيادة أو الانخفاض في الدخل تزيد أو تخفض الاستيراد)، ومضاعف التجارة الخارجية يساوي 2. هذا العجز سيؤدي إلى انكماش الدخل الوطني بضعف قيمة العجز، أي:

$$(-30) \times 2 = 60 \text{ مليون و.ن.، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على الواردات بقيمة مساوية ل:}$$

$(-60) = (0.5) \times 30$  مليون و.ن.، أي ان المتعاملين الاقتصاديين نتيجة انخفاض دخولهم يخفضون من إنفاقهم، وبالدرجة الأولى الإنفاق على الواردات، هذا يعني انخفاضاً للالتزامات الدولة نحو الخارج بـ 30 مليون و.ن.، مما يؤدي إلى تقليص العجز في الحسابات الخارجية.

\* حالة الفائض في ميزان المدفوعات: تكون الحالة عكسية، فنتيجة لنمو الصادرات مقارنة بالواردات، فإن مضاعف التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة مضاعفة للدخل الوطني، و إلى تسربات للخارج بارتفاع الإنفاق الوطني على الواردات، وزيادة مدفوعات الدولة نحو الخارج. وبالتالي امتصاص الفائض في ميزان المدفوعات وعودة التوازن تدريجياً مع كل زيادة في الدخل. ويمكن تطبيق نفس المثال السابق، لكن مع تعويض الإشارة (-) المعبرة عن الانخفاض، بالإشارة (+) للزيادة في الإنفاق على الواردات و الدخل.

وتلخيصاً لما سبق، يمكن القول أن هناك علاقة تناسبية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، بمعنى طروء عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى انكماش مضاعف للدخل الوطني، وأن التغيير في حجم الإنفاق على الواردات في كلتا الحالتين (فائض وعجز) يتوقف على المضاعف. بحيث يزيد التغيير كلما ارتفع هذا المضاعف، وعلى الميل الحدي للاستيراد. فيزيد التغيير في الإنفاق الوطني على الواردات بارتفاع قيمة الميل، الحدي للاستيراد<sup>1</sup>. مثلاً: حسب المعطيات السابقة، لو كان مضاعف التجارة الخارجية يساوي 4 فإن عجز ميزان المدفوعات ب 30 مليون و.ن يؤدي إلى انخفاض الدخل ب 120 مليون وحدة نقدية (  $0.5 \times -30$  )، لكن رغم ما قدمته هذه النظرية بإعطاء آلية تلقائية لإعادة التوازن الخارجي، وإظهار العلاقات الترابطية بين العوامل الخارجية والداخلية للدخل وكذا الإنفاق، إلا أنه لا يلغي النقص الموجود فيها والمتمثل في:

- عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة هو شيء غير مضمون، لأن الحكومة غالباً ما تتدخل بسياسات تعويضية من أجل تفادي تأثر الأوضاع الاقتصادية بحالة ميزان المدفوعات، وبالتالي تناقض بين هدف التوازن الخارجي وبين الاستقرار في الدخل والتشغيل. بالإضافة إلى أنه تحليل ساكن لا يأخذ بعين الاعتبار الزمن، ولا يهتم بالآثار المترتبة في فترات لاحقة<sup>2</sup>.
- إعادة التوازن لا يعدل كلية ميزان المدفوعات في الواقع، لأن الفرضيات القائمة عليها النظرية هي غير واقعية، وأهمها افتراض أن التغيير في الاستثمار هو منعدم، في حين أنه في بعض الأحيان يكون التغيير في الدخل هو نتيجة للتغيير في الاستثمار وليس صافي المعاملات الخارجية.
- التحليل الكينيزي يكون فعالاً أكثر في اتجاه انكماش، لافتراضه وجود طاقة إنتاجية عاطلة لمواجهة التغييرات الحاصلة، لأنه في حالة الاقتصاد الذي يقترّب من التشغيل الكامل مضاعف التجارة الخارجية يعمل بشكل مختلف، لأن الزيادة في الدخل نتيجة الزيادة في الصادرات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإنما إلى التضخم لانعكاسه على الأسعار وارتفاعها.
- إهمال كينز لمرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة لتغيرات الدخل.

<sup>1</sup> - محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 140.

<sup>2</sup> - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 116.

- في تحليل آثار الدخل، اهتم كينز بمضاعف رصيد ميزان المعاملات الجارية، وبالتالي ترك العمليات الرأسمالية خارج التحليل، لأنه يفترض أن هذه الأرصدة مموله آليا بدون الاهتمام بالطريقة التي يتم بها التمويل، ولا بالنتائج التي تحققها الطرق المختلفة، اما على المعاملات في رأس المال أو على عمل المضاعف. ونظرا لهذا الانتقاد الأخير، يمكن القول أن النظرية الكينيزية، وكذا الكلاسيكية أهملتا قسم كبير من ميزان المدفوعات، وهي التدفقات المالية التي من شأنها لعب دور المعدل للاختلال الخارجي بنفس قدر دور المعاملات الجارية.

### المطلب الثالث: التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية:

لتوضيح هذه الآلية يجب الإشارة إلى مسألتين هما:

- إمكانية حدوث تغيرات تلقائية في التدفقات المالية قادرة على تصحيح الاختلال أو تدعيمه بحركات في رصيد المعاملات الجارية.

- احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية. إن التغير التلقائي للتدفقات المالية قد يكون ناتجاً عن استثمارات طارئة نتيجة الحصول أو منح معونات وهبات من وإلى الخارج، ومنح أو الحصول على ائتمان مصرفي، أو أي نوع من حركات رؤوس الأموال. بالإضافة إلى أنه لا بد من التفريق بين التدفقات المتصلة بالسوق النقدي وتلك المرتبطة بسوق الأوراق المالية. يؤدي تحويل الأموال إلى الخارج عن طريق سوق الصرف إلى نقص قدرة المصدر لهذه الأموال، وانخفاض السيولة البنكية، مما يؤدي بالقطاع البنكي إلى كبح الائتمان، وذلك برفع أسعار الفائدة خاصة قصيرة الأجل، هذا من شأنه إحداث نتائج انكماشية بانخفاض الاستثمار الداخلي ارتفاع أسعار الفائدة أو بانخفاض الاستهلاك وزيادة الادخار، وبالتالي انخفاض الدخل. وتتدخل مضاعف التجارة الخارجية، يظهر فائض في ميزان المعاملات الجارية بسبب نقص الإنفاق الوطني على الواردات وتحويل الموارد إلى التصدير. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى تدفق عكسي لرؤوس الأموال وذلك بجذب رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل للاستفادة من أسعار الفائدة العالية.

أما في حالة الفائض، أي تحويل رؤوس الأموال للداخل، مما يؤدي إلى زيادة السيولة البنكية بشكل كبير تشجع البنوك التجارية على توسيع وتشجيع الائتمان بتخفيض أسعار الفائدة خاصة قصيرة الأجل، وبالتالي زيادة الاستثمار وانخفاض الادخار، وهذا من شأنه رفع مستوى الدخل للأفراد وزيادة الإنفاق على الواردات وحدوث عجز في الميزان الجاري. كل هذا سيؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بحثاً عن ظروف أحسن للتوظيف بالاستفادة من أسعار الفائدة العالية في الخارج.

أما إذا تحدثنا عن هذه الآلية في الأسواق المالية، فهي تقريبا ماثلة، إذ أن زيادة السيولة في هذه الأسواق تؤدي إلى زيادة المعروض من الأموال المتاحة للإقراض، وانخفاض أسعار فائدتها في الأجل الطويل. وأخيراً، نشير أنه كما في

الآليات السابقة (الأسعار والدخل)، فإن الشرط الأساسي هو عدم تدخل الدولة بسياسات تعويضية أو مضادة، كقيامها بطرح السيولة في حالة العجز في ميزان المدفوعات، أو القيام بامتصاص السيولة السابقة الزائدة نتيجة الفائض. وقد تبين أن هذا الشرط هو صعب التحقق إن لم نقل مستحيل لوجود تناقض في أهداف السياسة الاقتصادية للدولة .

خاتمة الفصل :

وفي الأخير عرضنا في هذا الفصل موضوع عال من الأهمية ،وهو ميزان المدفوعات الذي تطرقنا الى ماهيته و أهميته وكذا العوامل المؤثرة فيه و إلى عناصره عرضنا ذلك أيضا إلى تقسيماته حيث وجدنا انه ينقسم الى ثلاث أقسام أهمها :حساب المعاملات الجارية الذي يضم في مقدمته الحساب التجاري الذي يضم التجارة المنظورة (السلعية ) و التجارة غير المنظورة (الخدمية )،و حساب التحويلات من و إلى الوطن .

كما يضم الميزان حساب المعاملات الرأسمالية طويلة و قصيرة الأجل سواء في صورة استثمارات أو قروض اما في القسم الثالث فيتضمن صافي الاحتياطات الرسمية من الذهب النقدي والصرف الأجنبي والأصول السائلة و أخيرا يتضمن حساب الثانوي وهو السهو و الخطأ.

عرضنا بعد ذلك الى صور الميزان المدفوعات من التوازن الاختلال،ومن ثم كيفية إعادة التوازن لميزان المدفوعات وفق نظريات الاقتصادية حيث عرضنا النظرية الكلاسيكية التي اعتمدت على دور جهاز الاسعار في إحداث التوازن التلقائي ،كما عرضنا النظرية الكينزية التي انطلقت في شرحه لآلية إعادة التوازن الخارجي من المتغيرات الحاصلة في الدخل النقدي التحليل الكينزي يكون فعالا أكثر في اتجاه انكماشى، لافتراضه وجود طاقة إنتاجية عاطلة لمواجهة التغيرات الحاصلة، لأنه في حالة الاقتصاد الذي يقترب من التشغيل الكامل مضاعف التجارة الخارجية يعمل بشكل مختلف، لأن الزيادة في الدخل نتيجة الزيادة في الصادرات لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وإنما إلى التضخم لانعكاسه على الأسعار وارتفاعها واهتم كينز بمضاعف رصيد ميزان المعاملات الجارية، وبالتالي ترك العمليات الرأسمالية خارج التحليل، لأنه يفترض أن هذه الأرصدة ممولة آليا بدون الاهتمام بالطريقة التي يتم بها التمويل، كما عرضنا التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية التي تؤدي تحويل الأموال إلى الخارج عن طريق سوق الصرف .

ومن خلال تقديمنا لأهم النظريات المفسرة للتوازن التلقائي أو الآلي لميزان المدفوعات، أمكن أن نقول أن كل آلية لوحدها تعتبر غير كاملة وغير فعالة بشكل مطلق، ولكن باجتماع كل المتغيرات، بحيث يلعب كل دوره التوازني يمكن أن يتحقق الغرض .هذا إن سمحت لها السياسة الحكومية بلعب هذا الدور،لان التدخل معناه تكرار حدوث الاختلال وامتداده في الزمن دون معالجة، خاصة وأن مصدر الاختلال في بعض الأحيان يكون اضطرابات داخلية، لهذا تحاول الدول الآن أن تهتم بتحقيق التوازن الداخلي، لأنه يساعد على تحقيق توازن خارجي.

### مقدمة الفصل

لقطاع المحروقات الأهمية البالغة في الكثير من الاقتصاديات الراهنة ، بل يعتبر لدى بعضها العمود الأساسي الذي يبنى عليه اقتصادها و ترسم و تنفذ خططها التنموية مما يترتب عن هذه المبادلات هذه الدول جراء تكاثف علاقاتها الاقتصادية تحصيل كل دولة لمقبوضات والقيام بمدفوعات في إطار علاقاتها الخارجية من خلال النافذة ميزان المدفوعات التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالم .

يشكل القطاع المحروقات في الجزائر، الركيزة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، فهو المصدر الرئيس لدخولها وعائداتها، لذلك انتهجت الجزائر سياسات طاقوية توازن بين الاحتياجات اللازمة لتطويره من جهة و بين تحصيل أكبر قدر ممكن من المورد المالي الذي ينتج عنه .

لسلامة العرض و رغبة في الإلمام و الإحاطة الشاملة بحيثيات الموضوع ، ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي :

**المبحث الأول:** تطور قطاع المحروقات في الجزائر.

**المبحث الثاني:** تطور ميزان المدفوعات الجزائري .

**المبحث الثالث:** دراسة قياسية لحالة الجزائر .

## المبحث الأول : تطور قطاع المحروقات في الجزائر.

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني، وخاصة أن الجزائر تملك ثروات طبيعية هامة تتمثل في مواد الطاقة من بترول وغاز، والتي كانت محتكرة من طرف الشركات الأجنبية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني، حيث أن إيرادات المحروقات تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

## المطلب الأول : خلفية تاريخية عن قطاع المحروقات الجزائري

يتضمن هذا المدخل سردا لأهم المحطات التاريخية التي مر بها قطاع المحروقات في الجزائر.

### 1- اكتشاف البترول:

بعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، وتولي هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة أن تقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية أو تبحث عن المصادر الطاقوية لها، فكان ظهور آثار وجود النفط في مناطق مختلفة في الجزائر محفزا على بداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

ترجع بدايات عمليات التنقيب على النفط الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدًا عام 1877 ، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غيليزان بغرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية. توصلت هذه الشركات عام 1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952<sup>1</sup>.

تعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية SNREAL حقل حاسي مسعود. يعد هذا الحقل من الحقول الكبرى في العالم، لذا رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية<sup>2</sup> ، وفي سبيل تحقيق ذلك صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي. وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمنت السيادة الكاملة على الصحراء، كما تضمن العديد من التسهيلات جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر. لتتوالى الاكتشافات وبعد عام 1962 وانتقال السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرة على قطاع المحروقات لاستعادة الثروات الطبيعية للبلاد من خلال كسر الاحتكارات والمساهمة المباشرة في استغلال الثروة القومية للبلاد فأنشئت بذلك مؤسسة وطني تباشر النشاط البترولي.

<sup>1</sup> يسري أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، ط1 ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 ، ص 437.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 435.

## 2- تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سوناطراك

صدر مرسوم 491/63 في 1963/12/31 يقضي بإنشاء الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها سوناطراك .  
وقد حدد المرسوم أهدافها التالية<sup>1</sup> :

- القيام بدراسات التمهيديّة المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات.
- بناء وسائل النقل.
- شراء وبيع المحروقات.
- الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.
- تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.
- القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات.

## 3- تأميم المحروقات:

يعتبر التأميم أحد الأساليب التي اتبعتها عدة دول نامية لتحقيق سيادتها على ثروتها المحلية المستنزفة من قبل الشركات النفطية الكبيرة، بهدف إقامة قطاع نفطي تتحكم فيه العناصر الوطنية . وقد مرت عملية التأميم بعدة مراحل يمكن تلخيصها من خلال الجدول الموالي:

### جدول رقم (3-1) : مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري.

1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتيش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير.
13 ماي 1986	صدر أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق التخزين والنقل.
19 أكتوبر 1968	أبرمت اتفاقية جيبي، نتج عنهما قيام سوناطراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي.
1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية (باستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول ولم يستن من هذا القرار غير شركة جيبي التي وافقت على شروط الجزائر.
24 فيفري 1971	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية ، تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الامتياز . منح شركة سوناطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتها إلى 51 % على الأقل.

**المصدر:** نوري نبيلة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1 ، 2012، ص 62.

<sup>1</sup>يسري محمد أبو العلا، مبادئ الاقتصاد البترولي، مرجع سابق الذكر، ص 295.

واجهت فرنسا إجراءات التأميم باتخاذ مجموعة من الإجراءات وهي<sup>1</sup> :

-حب جميع الموظفين والفنيين من الحقوق؛

-القيام بحملة واسعة لمقاطعة البترول الجزائري؛

-وقف دعم الجزائر بالأموال من البنوك العالمية؛

غير أن هذه الإجراءات لم تسفر عن أية نتيجة، وأمام نجاح الجزائر في تنفيذ قرارات التأميم تراجعَت الشركات الفرنسية عن موافقتها وأبرمت اتفاقية سنة 1971 لاستئناف استلام البترول الجزائري . كان من أهم بنود هذه الاتفاقية:

-الاعتراف بشرعية قرارات التأميم وسحب كافة الادعاءات والتحذيرات التي وجهت للهيئات الأجنبية ضد الجزائر.

-التنازل عن 97 % من نسبة الإنتاج بالجزائر؛

-قبول التعويضات التي فرضتها الجزائر؛

-قيام سوناطراك بدور المنفذ الرئيسي للأعمال؛

يعتبر تأميم المحروقات حدث تاريخي هام بالنسبة للجزائر، غير أن السيطرة على الموارد والثروات النفطية بقدر ما تفتح آفاقا اقتصادية وسياسية جديدة، تضع أيضا مسؤوليات وتحديات جديدة تتجاوز القطاع النفطي لتمتد لتشمل الاقتصاد الوطني في مجموعه وقطاع المعاملات الخارجية نظرا للدور الذي تلعبه الجباية البترولية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

### 4- الانضمام إلى منظمة الأوبك (opec) والأوبك (oapec):

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط **opec** ببغداد من 10 إلى 14 سبتمبر 1960 ، احتجاجا على خفض الشركات الأجنبية لأسعار النفط، فأنشئت المنظمة بهدف توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها. انضمت الجزائر إلى المنظمة سنة 1960.

أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط فأنشئت في جانفي سنة 1968 بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة، وإقامة صناعة نفطية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي، وقد انضمت الجزائر لهذه المنظمة عام 1970<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>يسري أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق، مرجع سابق الذكر، ص693.

<sup>2</sup>نوري نبيلة، مرجع سابق الذكر، ص62.

### المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر في قطاع المحروقات

لعبت الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي يكاد يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجات التنمية، والحصول على العملة الصعبة. محققة بذلك صادرات المحروقات غالبية عائدات صادرات الجزائر.

#### 1- الاحتياطي الجزائري من المحروقات:

**احتياطيات الجزائر من النفط:** قدرت الاحتياطيات النفطية المؤكدة في عام 2014 بحوالي 12.20 مليار برميل، وقدرت شركة بريتش بترولوم في آخر إحصاءاتها أن العمر الاحتياطي للنفط<sup>1</sup>، 20 سنة<sup>2</sup> بناء على الاحتياطيات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي والاستثمارات المبرجة على المدى الطويل، وتحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا من حيث الاحتياطي، والتاسعة من حيث الإنتاج، وهي تعتبر خامس مصدر للغاز بعد كل من روسيا؛ النرويج؛ قطر؛ كندا، على الترتيب. ويتوزع احتياطي النفط والغاز بالجزائر على 200 حقل معظمها تتواجد من ناحية الجنوب الشرقي للبلاد ومن بين هذه الحقول:

- 57 في حوض الصحراء الوسطى؛

- 73 في حوض اليزي؛

- 31 في حوض واد مية .

- 34 في حوض بركين ورود النوس

أما إذا نظرنا لتطور احتياطيات الجزائر من النفط خلال خمسة عشر سنة مضت، فإن هناك شبه استقرار في حجم الاحتياطيات طوال تلك الفترة بالرغم أن الجزائر قد حققت أكبر الاكتشافات في المنطقة العربية بعد مصر في مجال النفط والغاز حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط. وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث احتياطيات النفط بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة 12 عالميا ويوضح الجدول رقم 3-2 تطور احتياطي الجزائر من النفط خلال الفترة 2000-2014.

**جدول رقم 3-2: تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الجزائر بين 2000-2014 .**

(الوحدة: مليون برميل)

السنوات	2000	2002	2004	2005	2006	2008	2010	2012	2014
الاحتياطي	1131	11314	1135	1227	1220	1220	1220	1220	12200
النفطي	4	0	0	0	0	0	0	0	0

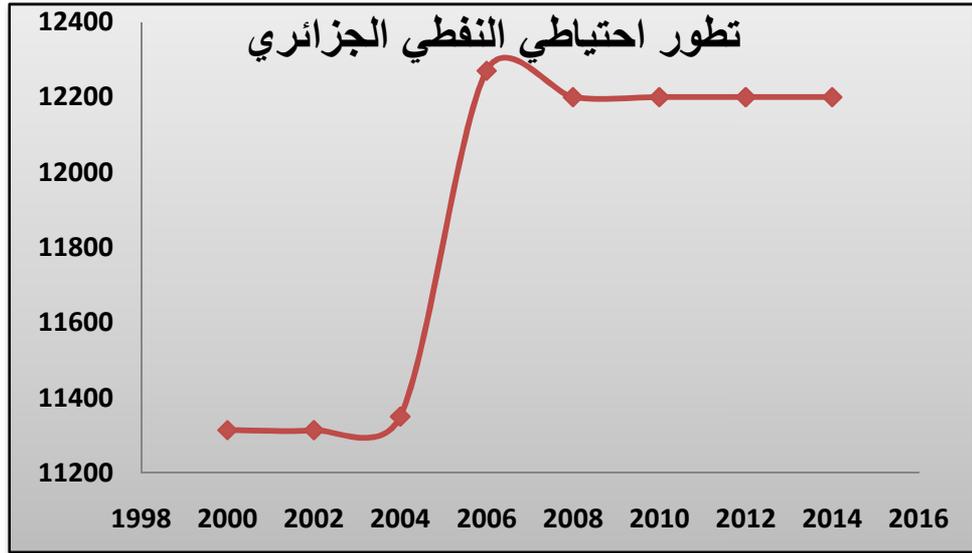
المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على

OPEC , annual statistical bulletin 2006,2010,2013,2015.

<sup>1</sup> BP, Statistical Review Of World Energy, 2013.p.20.

<sup>2</sup> OP, CIT , p.6.

ويمكن ترجمة الجدول في المنحنى التالي:  
الشكل رقم 3-1: يوضح تطور احتياطي النفط الجزائري.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 3-2.

نلاحظ من الجدول أن الاحتياطات انتقلت من 11.314 مليار برميل سنة 2000 إلى 12200 سنة 2014 أي أنه هناك تطور بلغت نسبته 7.8%.

### 2- إنتاج المحروقات في الجزائر:

تعد المنتجات المستخرجة من المحروقات، من أهم مصادر الطاقة في الجزائر، وهي المحروقات السائلة والغازية وأغلبية الإنتاج موجه للتصدير.

عرف إنتاج النفط الخام خلال الفترة 2002 إلى 2014 مرحلتين، المرحلة الأولى شهد ، فيها الإنتاج ارتفاعا حيث انتقل من 729 ألف برميل يوميا سنة 2002 إلى 1,371 مليون برميل سنة 2007 بعدها عرف إنتاج النفط الخام تراجعاً وصل 1.202 مليون برميل يوميا سنة 2014 والجدول التالي يوضح ذلك:

### جدول رقم 3-3 إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2014.

السنوات	2002	2004	2006	2007	2008	2010	2011	2012	2014
ألف برميل	729.9	1311.4	1368.3	1371.6	1356	1189.8	1161.6	1199.8	1192.8

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على :

OPEC , annual statistical bulletin 2006,2010,2013,2015.

ويمكن ترجمة الجدول في المنحنى التالي:

الشكل رقم 3-2: يوضح تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر.



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 3-3.

### 3- صادرات الجزائر من النفط :

عرفت الصادرات الجزائرية من النفط ، تذبذبات كبيرة مردها في ذلك لسببين، الأول الالتزام بقرارات منظمة الأقطار المصدرة للنفط للمحافظة على أسعار النفط مرتفعة والسبب الثاني عمليات الصيانة التي تقوم بها الجزائر على مستوى وحداتها الإنتاجية للمشتقات النفطية الأمر الذي يؤدي الى انخفاض إنتاج هذه الأخيرة، والجدول الموالي يوضح الصادرات الجزائرية من النفط والغاز خلال الفترة 2002- 2014 .

جدول رقم 3-4 صادرات الجزائر من النفط خلال الفترة 2002- 2014 .

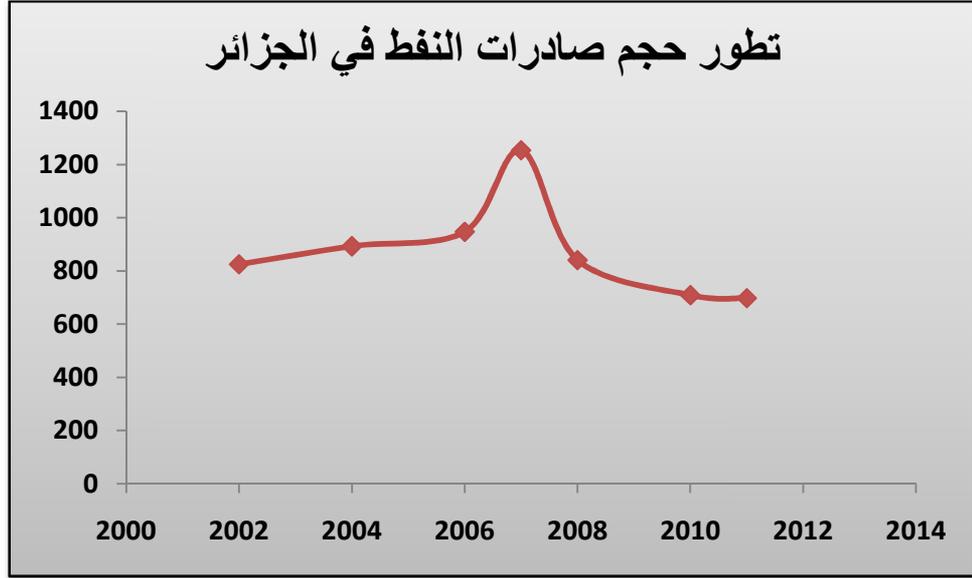
السنوات	2002	2004	2006	2007	2008	2010	2011	2012
صادرات النفط ألف برميل	825	893	947.2	1253.5	840.9	709	698	-

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على :

OPEC , annual statistical bulletin 2006,2010,2013.

ويمكن ترجمة الجدول إلى منحنى التالي

الشكل رقم 3-3 يمثل تطور حجم صادرات النفط في الجزائر.



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم 3-4.

من الجدول والمنحنى نلاحظ أن:

وبعد سنة 2001 وإلى غاية سنة 2007، بدأ حجم الصادرات بالزيادة في استمرار، ليصل إلى 1253.5 الف برميل ، وسبب الزيادة راجع إلى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط. حيث ارتفعت من 24,8 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 38 دولار للبرميل سنة 2004 من جهة، وأحداث 11 سبتمبر من جهة أخرى و . ارتفعت الأسعار كذلك سنة 2005 إلى 70 دولار للبرميل وهذا لتأثيرات إعصار كاترينا الذي ضرب خليج المكسيك.

تعتبر الفترة 2007-2008 الفترة التي بلغ فيها حجم صادرات النفط الجزائرية أعلى قيمة لها خلال كل السنوات، وتزامن مع هذه الفترة ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت على التوالي عتبة 94 و 95 دولارا للبرميل بعد تراجع كبير

للمخزونات الأمريكية وخفض نسب الفائدة من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال سنة 2007، ومن خلال الشكل يتضح لنا أن حجم صادرات النفط الجزائرية انخفضت بعد سنة 2008 انخفاضاً ملحوظاً فانخفاض أسعار النفط قد أثر على ذلك، حيث تدهور إلى 79,61 دولار للبرميل نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 في ظل مخاوف انخفاض طلب اليابان بسبب الزلزال الذي ضربها.

وما أن انتعشت أسعار النفط التي قفزت من 79,61 دولار للبرميل إلى 107,22 منتصف 2011 بسبب ضعف الدولار الأمريكي والأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تفاجم الأحداث في ليبيا)؛ ارتفعت على أثرها حجم صادرات النفط الجزائرية

ما نلاحظه من خلال الجدول و الشكل المرافق أن حجم صادرات النفط الجزائرية تتأثر كثيراً وبصفة مباشرة بأسعار النفط، هذا ما جعلها غير مستقرة.

المبحث الثاني: وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر.

المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات .

1) تطور ميزان المدفوعات الجزائري:

لا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكلته عن غيره من الموازين المدفوعات في باقي الدول إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر ، ويسجل موقعها في المعاملات الدولية ويظهر كفاءة الآلة الإنتاجية المحلية والموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري الذي يؤثر ويتأثر بالأوضاع التي تفرزها ظاهرة العولمة

### 1-1 تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال التسعينات:<sup>1</sup>

من المهم أن نشير إلى أن فترة التسعينات عرفت جهدا مبذولا في اتجاه إصلاح الاقتصاد الجزائري باعتماد برامج إصلاح مدعومة من قبل المنظمات الدولية. فضلا عن كون الفترة كانت مجالا لتقلبات اقتصادية عديدة مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري. وكانت الإصلاحات تدور في النهاية حول الطريقة المثلى لنقل الاقتصاد الجزائري إلى اعتماد آليات السوق بديلا عن آليات : التخطيط المركزي. ولقد مس الإصلاح

- النظام الجبائي بتبسيطه وتكيفه مع الأنظمة الضريبية في دول الحوار؛
- نظام النقد والبنوك بإعطاء الاستقلالية للسلطة النقدية في وضع وإدارة السياسة النقدية وإبعاد الخزينة العمومية عن دائرة الائتمان وتمكين البنك المركزي من القيام بأدواره التقليدية
- نظام الاستثمار بتكريس مبدأ حرية الاستثمار وإزالة التمييز بين الاستثمار الوطني و الأجنبي من جهة وبين العمومي والخاص من جهة ثانية ومنحه مجموعة من الحوافز الجنائية والمالية والقانونية وتبسيط الاجراءات المتعلقة به، لتشجيع القطاعات خارج المحروقات بهدف زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الخام .
- اعتماد مبدأ خوصصة المؤسسات العمومية كوسيلة للاندماج في سوق والتخلص من أعباء المؤسسات العمومية ضعيفة الأداء وهذا بهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لتمكينه من المنافسة وتجاوز الاحتكار والبيروقراطية في المجال الاقتصادي.

ولقد أسفرت هذه الإصلاحات على نتائج هامة على المستوى الكلي يمكن إبرازها فيما يلي:

- العودة إلى النمو الاقتصادي؛
- التحكم في التضخم وتحقيق استقرار الأسعار؛
- إعادة تكوين الاحتياطي من العملة الأجنبية؛
- تقليص مخزون الدين الخارجي والوصول بخدماته إلى مستويات مقبولة؛

<sup>1</sup> جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث - عدد 11/ 2012 جامعة الجزائر، ص3، ص231.

ورغم هذه النتائج فإن هذه الإصلاحات لم تستطع تغيير بنية الاقتصاد الجزائري بحيث لم يستطع التخلص من هيمنة المحروقات عليه على مستوى بنية الناتج المحلي الخام. وهو ما انعكس على وضعية ميزان المدفوعات التي بقيت رهينة تقلبات السوق النفطية العالمية.

نسجل انطلاقاً من سلسلة موازين المدفوعات المبينة في الجدول (1) في الملحق ما يلي:

**على مستوى الميزان التجاري:** نلاحظ أن الميزان عرف رصيда موجبا في آل السنوات باستثناء سنة 1994 أين عرف رصيда سالبا. ويمكن تفسير ذلك بتقسيم المرحلة إلى فترتين:

**- الفترة 94/90:** ففي هذه الفترة سجل تناقص في حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة انخفاض سعر البرميل من النفط. مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا.

كان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت ما بين 1990 إلى 1993، ثم عاودت الارتفاع سنة 1994 إلى 9,2 مليار دولار. وفي ظل هذه الأوضاع حافظ الميزان التجاري على وضع إيجابي رغم التراجع في الرصيد إلى غاية سنة 1994 أين سجل الميزان التجاري عجزا وصل إلى 0,3 مليار دولار. **- الفترة 99/95:** نلاحظ في هذه الفترة الارتفاع المحسوس في الصادرات النفطية باستثناء سنة 1998. وكان ذلك راجع 19,8 و 21,7 دولار للبرميل الواحد هذا ما جعل الصادرات النفطية، إلى ارتفاع أسعار النفط على التوالي إلى 17,6 تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقرب 14 مليار دولار.

وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكلة الاقتصادية الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول. ونظرا لتراجع أسعار النفط سنة 1998 إلى 12,94 دولار للبرميل تراجعت حصيلة الصادرات في تلك السنة إلى 10,15 مليار وعرفت هذه الفترة تراجعا أو على الأقل تحكما في الواردات نتيجة التخفيض الذي عرفه الدينار الجزائري، الأمر الذي انعكس في صورة ارتفاع للأسعار الداخلية للواردات. مما أدى إلى تراجع الطلب عليها. وعزز الاتجاه نحو هذا الانخفاض، تراجع الطلب على بعض المدخلات الصناعية نتيجة حل بعض المؤسسات العمومية، وقيود التمويل المفروضة على المؤسسات الأخرى باعتبار البنوك أصبحت تتعامل معها تعاملًا تجاريًا.

وكان لهذه الظروف أثر إيجابي على الميزان التجاري إذ انتقل الفائض فيه من 0,2 مليار دولار سنة 1995 إلى 5,69 مليار دولار سنة 1997 ويبقى رصيда سنة 1998 متأثرا بتراجع الصادرات حيث تراجع الفائض فيها إلى 1,28. مليار دولار، ليرتفع مرة أخرى إلى 3,36 مليار دولار سنة 1999

**على مستوى صافي خدمات غير العوامل ودخل العوامل ومدفوعات الفوائد:** سجلت خدمات غير العوامل وضعاً شبه مستقر تراوح في عمومها ما بين (1 -) و (1,84 -) مليار دولار كصافي سلمي يعكس أن مستوى

التدفقات الخارجية من الجزائر أكبر من تلك الداخلة إليها، وهذا يؤثر على الطبيعة المختلفة للعلاقات المالية للجزائر مع الخارج.

ذلك أن التدفقات الداخلة بالكاد وصلت مليار دولار خلال طول الفترة، لنجد الخارجة وصلت إلى 2,56 مليار دولار.

ونسجل نفس الاختلال على مستوى دخل العوامل، ذلك أن حجم التوظيفات المقيمة في الخارج ضئيلة بالمقارنة مع حجم التوظيفات الأجنبية بالنظر إلى عجز رأس المال المحلي على المنافسة في مجال التوظيف في الخارج. ومثل هذا الوضع يعكس حجم التسرب والتحويل العكسي للموارد تجاه الخارج، خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات.

تجاوزت المداخيل المحولة إلى الخارج حدود المليارين في حين أن الداخلة لم تستطع تجاوز ربع المليار في أفضل الأحوال باستثناء سنة 1998 وإذا أضيف إلى هذا التحويل مدفوعات الفوائد على القروض التي وصلت 2,4 مليار دولار سنة 1992 لتعرف تراجعاً في السنوات 1993، 1994، 1995 (نتيجة عملية إعادة الجدولة) لتعرف بعد ذلك عودة إلى الارتفاع. تعكس هذه الوضعية حالة من الاستنزاف للاقتصاد الجزائري يمتص الجهود المحلية للإنتاج وثمار التصدير.

**على مستوى ميزان حساب رأس المال :** عرف ميزان حساب رأس المال تدهوراً من سنة 1990 إلى 1991 ليتحسن بالرغم من رصيده السلبي سنتي 1992 و1993، ليدخل مرحلة التناقص سنتي 1994، 1995 ليعرف نوعاً من التحسن في السنوات اللاحقة، ويعزى هذا التحسن إلى انخفاض صافي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، ولقد كان هذا التحسن محسوساً، حيث قدر بـ 0,8 مليار دولار ما بين 1995 و1996 و 1.01 مليار ما بين 1996 و1997 ليتعزز أكثر سنة 1998 ويصل إلى 1,63 مليار دولار.

**على مستوى الاحتياطات الخارجية الرسمية :** لقد شكلت الاحتياطات الخارجية في بداية التسعينات تهديداً كبيراً للاقتصاد الجزائري، إذ نزلت في سنة 1990 إلى أقل من شهر واردات، وكان هذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري والناجئة عن ضغط المديونية الخارجية وتراجع الصادرات في السنوات اللاحقة. إلا أنه بعد إعادة جدولة الدين الجزائري وبدءاً من سنة 1996 بدأ تحسن محسوس في مستوى الاحتياطات بلغ أوجه سنة 1997، إذ وصل إلى 12 شهر واردات تقريباً، إلا أن تدهور أسعار النفط سنة 1998 أثر على هذه الاحتياطات بالانخفاض بنسبة 15% حيث تم استخدامها لمواجهة الالتزامات الخارجية للجزائر.

يتوقف مستوى الاحتياطات الخارجية في الجزائر على ثلاثة عوامل رئيسية هي: حجم المداخيل من الصادرات النفطية، مستوى خدمات الدين الخارجي السنوية والرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

بقي لنا أن نشير في الختام أن الميزان الكلي عرف وضعية غير مستقرة. انتقل فيها من الفائض إلى العجز، إلا أن أسوأ سنتين في هذه الفترة كانتا 1994، 1995 أين بلغ العجز على التوالي 4.4 و6.6 مليار دولار أمريكي . وهي السنوات التي انخفض فيها سعر البرميل من النفط بشكل حاد.

### 1-2 تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000-2010:<sup>1</sup>

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة للدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

نلاحظ من بيانات الجدول (2) في الملحق: تحسن مستمر لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى التحسن في أسعار البترول، الذي انجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21,06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77,19 مليار دولار سنة 2008

وفي سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73 مقارنة بـ 2008، بصفته يمثل القناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية العالمية إلى الجزائر، تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بـ 36.99 مليار دولار في 2008 وتترجم وضعية ميزان المدفوعات لسنة 2010 إلى حد ما، نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريباً.

أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفاً، حيث بالكاد بلغت 1,40 مليار دولار في أحسن الأحوال وذلك في سنة 2008، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات.

ومع بدء سريان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اعتباراً من سبتمبر 2005 وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من فرص اندماجه في المبادلات الجهوية والدولية.

إن العجز في حساب رأس المال والعمليات المالية، الذي ما فتئ يتوسع باستمرار منذ سنة 2002، والذي وصل إلى 11,22 مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات المسبقة للدين الخارجي التي بلغت 10,93 مليار دولار في تلك السنة. ويتسم التوسع في الاستثمارات الأجنبية بالاستمرار منذ 2004، لاسيما وأن قيمة هذه الاستثمارات في 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى جاذبية السوق الجزائرية بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

تجدر الإشارة إلى أن سنة 2008 تعتبر المرة الأولى التي يكون فيها رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية موجباً، وهذا تحت تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدرت بمبلغ 2,33 مليار دولار في سنة 2008، بينما سجلت سنة 2007 مبلغ 1,37 مليار دولار فقط كاستثمارات أجنبية مباشرة. وبالرغم من التسديدات

<sup>1</sup> جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرجع سابق الذكر، ص15.

المسبقة الكبيرة التي تمت في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز في حساب رأس المال مستوى قياسيا، فإن ميزان المدفوعات واصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17,73 مليار دولار، بارتفاع قدره % 4,7 مقارنة بسنة 2005. أما توصل الفائض وانتقل من 29,55 مليار دولار سنة 2007 إلى 36,99 مليار دولار سنة 2008.

تزايدت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 11,90 سنة 2000 إلى أكثر من عشر أضعاف سنة 2010 أي 162.22 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

### المطلب الثاني: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري:

يتميز الاقتصاد الجزائري - وبالتالي ميزان مدفوعاته - بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها. وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في<sup>1</sup>:

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية. - التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو نتاج العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يأتي:

**1- عدم استقرار أسعار الصادرات:** تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها. وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز. مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعل حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد. إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد - في المدى الطويل - على قدرتها على التصدير<sup>2</sup>. أما يؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج، في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

<sup>1</sup>كاظم حبيب، الاقتصاد العربي بين التعثّر والوحدة، بحوث اقتصادية عربية، العدد الأول، خريف 1992، ص32

<sup>2</sup>رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص82.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات. وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات. أما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الأسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض أقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج عن انخفاض حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد. وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى العجز في ميزان المدفوعات<sup>1</sup>.

**2- انخفاض معدل التبادل الدولي:** يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات (أي  $P_x/P_m$ ). ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموماً فيما يلي<sup>2</sup>:

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية).

- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها،
- اختلاف هيكل السوق الدولي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة، مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع الصناعية أقل تنافسية، ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار.

- إلغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.

- اتفاقية حماية الملكية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى أساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدها سابقاً بعض الدول النامية لتحقيق الإقلاع الصناعي أما الآن حال دول شرق آسيا. وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل تكاليف آبية للحصول على التكنولوجيا.

**3- ضعف القاعدة الإنتاجية<sup>3</sup>:** تتسم القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها - أما سبق الإشارة إلى ذلك - وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي .

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تتركز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد. أما أن الصناعات التحويلية غير البترولية تتركز على صناعة خفيفة. وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.

<sup>1</sup> زعباط عبد الحميد، الأسعار الدولية للمواد الأولية، وأثرها على تنمية الدول المصدرة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996/1995، ص 217-218.

<sup>2</sup> جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة الجزائر، 2012، ص 229.

<sup>3</sup> الجوزي جميلة، ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000، ص 90.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال إنتاج الزراعة المطرية، على سبيل المثال، تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على المستوى العالمي في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر. وهذا يعود إلى ضآلة رقعة الأراضي المزروعة، حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، أما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يتركز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها، بالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة .

**المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية الجزائرية وأفاق القضاء على التبعية البترولية.**

### 1- إعادة تأهيل القطاع الصناعي.

حسب الخبير الاقتصادي الأمريكي ادوارد نيل المحروقات التي تمتلكها الجزائر لا تعني التنمية و ليست التنمية في حد ذاتها بل تظل ثروة فحسب ، و هذا ما أكده" روبرت ماندل "الخبير الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد، حيث يرى أن الاقتصاد الجزائري مازال مغلقا على الرغم من الامتيازات التي تتوفر عليها الجزائر و موقعها الجغرافي المتميز<sup>1</sup>.

و يظل مستقبل القطاع الصناعي في الجزائر مرهونا بقدراته على إيجاد منافذ له في السوق الدولية، إلا أن وضع المؤسسة الصناعية الجزائرية يعرف محدودية قدرتها على خلق منتجات وفقا للمعايير الدولية كالجودة العالية و نقص التكلفة و الابتكار و القدرة على مواكبة التطورات التقنية و التكنولوجية و الطرق المستعملة في الإنتاج، مما يجعل منتجاتها مهددة بقوة المنافسة الأجنبية خاصة بعد فتح السوق المحلية أمام المؤسسات الأجنبية.

و بإبرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و ما يترتب عليها من زيادة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، بات لزاما على الجزائر وضع برنامج لإعادة تنشيط قطاعها الصناعي من خلال إعادة تأهيل مؤسساتها الصناعية لتصبح قادرة على خلق منتجات ذات جودة و قدرة تنافسية عالية تتماشى و المعايير الدولية، أو على الأقل تقترب من مستوى مثيلاتها الأجنبية المنافسة لها، ومن أجل تحقيق كل ما سبق تبنت الجزائر سنة 1998 بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة و كذا مؤسسات الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي تحت عنوان " البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلة و تحسين القدرة التنافسية الصناعية في الجزائر "، و من بين أهداف هذا البرنامج تحديث و تطوير المحيط الصناعي لهذه المؤسسات سواء تعلق الأمر بتهيئة المناطق الصناعية و تجديد البنيات، أو بالعراقيل البيروقراطية التي قد تواجهها هذه المؤسسات ، إضافة إلى تحديث آليات الإنتاج أو الطرق المستعملة في العملية الإنتاجية المستخدمة من قبل المؤسسة الجزائرية، و من أجل تسهيل مهمة تجسيد ذلك تم استحداث هيئات خاصة تتولى مهمتي التنفيذ و التسيير لهذا البرنامج، مهمتها الأساسية تقديم المساعدات المالية من بينها المديرية العامة لإعادة الهيكلة و الصناعة، اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية، صندوق ترقية المنافسة، صندوق ترقية الصادرات.

<sup>1</sup>المحروقات التي تملكها الجزائر لا تعني التنمية"، جريدة الخبر العدد 4418 بتاريخ 2005/06/11، ص4.

### 2- دعم الاستثمار الأجنبي المباشر.

تصنف الجزائر من بين 141 دولة في المرتبة 109 من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية ، و لعل أبرز أسباب ذلك هو التردد في اكتشاف السوق الجزائرية بسبب الأوضاع الغير مستقرة و العراقيل البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر الأجنبي بصورة أكبر في الجزائر مقارنة مع دول الجوار على سبيل المثال و التي هي وليدة سوء التسيير ، و من أجل تحقيق ذلك تم تهيئة البنية القانونية للمستثمرين من خلال تعديل قانون الاستثمار و إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و وكالة ترقية الاستثمار و التي تمنح للمستثمرين مزايا عديدة، و حسب الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر في مختلف القطاعات ما قيمته 2363 مليون دولار سنة 2006 منها 7000 مشروع في قطاع المحروقات و 2500 مشروع خارج قطاع المحروقات، ما يجعلنا نقول أن الاستثمار خارج قطاع المحروقات لا يزال ضعيفا بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية ، البشرية و السياحية التي تزخر بها الجزائر، و لعل العراقيل التي يواجهها المستثمر في الجزائر في ظل غياب الرقابة و الشفافية في تطبيق الإجراءات ساهمت في تخوفه من المغامرة في ظل ما توفره له دول الجوار كنونس و المغرب من مزايا و تسهيلات عديدة.

### 3- تنمية مصادر الطاقة المتجددة.

يعتبر تطوير الطاقة المتجددة من أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كبديل للطاقة الحفرية الكلاسيكية ، و تتميز الجزائر بإمكانيات هامة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية ، الطاقة الهوائية، الطاقة الحرارية الجوفية و طاقة الكتلة السيولوجية.

فبالنسبة للطاقة الشمسية فالجزائر تقع في حزام الصحراء الكبرى ما يجعلها تستقبل ضوء الشمس بما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا، و الذي تتمكن التكنولوجيا الحديثة من تحويله إلى طاقة شمسية حرارية أو شمسية كهربائية /ضوئية<sup>1</sup>، و في هذا الصدد جاء قانون الكهرباء و توزيع الغاز عبر القنوات الذي يسعى لإنتاج حجم أدنى من الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة أو عن طريق نظام التوليد المزدوج.

<sup>1</sup> عيسى مقلد، " قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة باتنة 2008، ص180.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لحالة الجزائر.

المطلب الاول: مدخل عام التكامل المتزامن .

و تتوجه الدراسة القياسية في تحديد نوع المتغيرات و اختبار استقرارية السلاسل الزمنية بإدخال فرضية وجود الجذر الأحادي، و لإيجاد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل وتفاديا للانحدار الزائف بين المتغيرات نستخدم في الاقتصاد القياسي اختبار التكامل المشترك، إذن في العمل القياسي يوجد خطوات يجب إتباعها منها تحليل البيانات التي تكون على شكل سلاسل زمنية بدراسة استقراريته ونوعية عدم الاستقرار إن كان على شكل TS أو DS لأن لكل نوع طريقة لإرجاعها مستقرة باستعمال عدة اختبارات منها TS أو DS وهذه الخطوة ضرورية في الاقتصاد القياسي لأن التحليل القياسي ، PP و ADF ، DF تتطلب استقرارية السلاسل الزمنية وهي أول شرط في التكامل المشترك.

**1- تعريف التكامل المتزامن .**

إن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها لا تتباعد عن بعضها بشكل كبير في الأجل الطويل مع إمكانية أن تتباعد هذه المتغيرات عن التوازن في الأجل القصير، و يصحح هذا التباعد بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل.

و تقوم فكرة التكامل المتزامن على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وقد تم الربط بين مفهوم التكامل المشترك ومفهوم النظرية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل، حيث ينص نموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل إمكانية أن تتباعد عن التوازن في الأجل القصير و يصحح هذا التباعد عن التوازن بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل.

يعرف التكامل المتزامن على أنه تصاحب association بين سلسلتين زمنيتين  $(X_t, Y_t)$  او أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداها لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن<sup>1</sup>.

و يعرف التكامل المتزامن أيضا بأنه " ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة بحيث يؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطية متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات المستعملة"<sup>2</sup>.

في سنة 1987 Angel/Granger و لقد قدمت هذه الطريقة من طرف أنجل و جرانجر ثم بعد ذلك اعتمدت كمفهوم جديد و مهم في الاقتصاد القياسي من طرف العديد من الاقتصاديين، فقد قام Granger بإدخال مفهوم التكامل المتزامن و إنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تمنح فيها المتغيرات توجهها مشتركا، و قد أثبت كل منهما أن السلاسل الزمنية المتكاملة زمنيا يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ، و في نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك.

<sup>1</sup>- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، الدار الجامعية، 2005 ، ص 670 .

<sup>2</sup> - Régie Bourbonnais, « Econometrie », Dunod 5eme édition , Paris 2003 , P277.

وتقتضي طريقة التكامل المتزامن أنه إذا كان لدينا متغيرين  $X_t$  ،  $Y_t$  متكاملان من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى فنقول أن  $X_t$  ،  $Y_t$  متكاملان تزامنياً. إذا كانت هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل:

$$X_t = A + B y_t + Z_t$$

حيث أن:

**A , B**: أعداد حقيقية .

**Z<sub>t</sub>**: متغير مستقر بمتوسط معدوم

فإذا كانت المعادلة  $X_t = A + B y_t + Z_t$  تمثل علاقة توازن اقتصادي فإن  $(Z_t)$  أما إذا كانت  $(t)$  و قيمته التوازنية في اللحظة  $X$  بقياس الفرق بين المتغير تشكل تشويش أبيض فإن المتغيرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة. و عموماً فإن مصطلح التكامل المشترك يحدد لنا إحصائياً المفهوم الاقتصادي للتوازن في المدى الطويل بين متغيرين متكاملين من نفس الدرجة.

### 2- شروط التكامل المتزامن.

تكون السلسلتان الزمنية  $(X_t)$  ،  $(Y_t)$  متكاملتان زمنياً إذا تحقق الشرطان التاليان:

1- أن تكون السلسلتين متكاملتان من نفس الدرجة<sup>1</sup>.

2- أن تكون سلسلة البواقي  $(\epsilon_t)$  تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل.

فإذا كانت  $(x_t)$  سلسلة زمنية متكاملة من درج  $(d)$  أي ان  $I(d): X_t$

وإذا كانت  $(y_t)$  سلسلة زمنية متكاملة من درج  $(d)$  أي ان  $I(d): y_t$

فإن مجموع السلسلتين يكون متكامل بدرجة تكامل أقل أي:

$$\begin{matrix} x_t \rightarrow I(d) \\ y_t \rightarrow I(b) \end{matrix} \Rightarrow \alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d-b)$$

حيث:

$$d \geq b \geq 0$$

فإذا وجدت سلسلتين متكاملتان من الدرجة الأولى  $I(1)$  على الشكل:

$$Y_t = a + b x_t + \epsilon_t$$

<sup>1</sup> -Gebhard Kirchgassner ,jurgen wolters ,introduction to Modern Time Series Analysis , Springer ,Verlag Berlin Heidelberg ,2007 ,p:02.

نتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك بحيث تكون هذه العلاقة :  $\epsilon_t = Y_t - a - bX_t$  و التي تمثل البواقي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة الصفر  $I(0)$  عندها نقول  $Y_t$  و  $X_t$  .  
و نتحقق من وجود التكامل المشترك عن طريق اختبار الجذر الأحادي على سلسلة البواقي  $\epsilon_t$  باستخدام اختبارات الاستقرار مثل : PP , DF , ADF .

### 3- استقرارية السلاسل الزمنية:

#### 3-1 السلاسل الزمنية المستقرة.

تعتبر السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات لمؤشر إحصائي معين وفق ترتيب زمني بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر، و تعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطا أساسيا في دراسة علاقة التكامل المتزامن ، فغياب الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية مثل مشكلة الانحدار الزائف و التي تجعل معظم الاختبارات الإحصائية مضللة، و من أجل ذلك وجب دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المراد دراستها من أجل تفادي كل هذه المشاكل.

و تطلق الاستقرارية في المفهوم الإحصائي على السلسلة الزمنية التي يكون وسطها الحسابي و تباينها ثابتان عبر الزمن،<sup>1</sup> و تعرف الاستقرارية أيضا أنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية و التي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن،<sup>2</sup> و السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على اتجاه عام و لا على مركبة فصلية<sup>3</sup>.

و تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي  $E(YT)$  مستقل عن الزمن  $(t)$  .

- ثبات التباين عبر الزمن  $Var(Y_t)$  مستقل عن الزمن  $(t)$  .

أن يكون التباين  $Covariance$  بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين، أي  $Var(Y_t)$  مستقل عن الزمن  $(t)$  . خلاصة الأمر أن السلسلة تكون مستقرة إذا كانت كل الخصائص الثلاث مستقلة عن الزمن  $(t)$ <sup>4</sup> .

و بذلك فإن الاستقرار يعني أن السلسلة تتجه إلى التذبذب حول متوسطها الحسابي و أنها تسعى إلى العودة إلى هذا المتوسط خلال فترة زمنية قصيرة، و لذلك وجب تحويل السلاسل الزمنية الغير مستقرة إلى سلاسل مستقرة، و يمكن أن نميز بين نوعين من المسارات الغير مستقرة:

#### • المسارات من نوع "Trend Stationary" TS:

<sup>1</sup> - مكيديش محمد، ساهد عبد القادر، "دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج،" GARCH "مجلة الاقتصاد، المعاصر، خميس مليانة العدد 3 أبريل 2008.

<sup>2</sup> - مكيد علي، "الاقتصاد القياسي، دروس و مسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007 ، ص 279 .  
<sup>3</sup> - Regis Bourbonnais, « Econométrie », Op\_cit, P 225.

<sup>4</sup> - عبد القادر محمد عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، مرجع سابق الذكر، ص 648 .

وهو يمثل عدم الاستقرارية من نوع الاتجاه المحدد "Deterministe" تكون فيه السلاسل الزمنية غير المستقرة متكونة من مركبتين على الشكل التالي:

$$x_t = f_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:  $f_t$  هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن، و  $\varepsilon_t$  هو المتغير عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر *un processus stochastique stationnaire* وهو عبارة عن الخطأ أو الضجيج الأبيض "White Noise" أي، "Le bruit blanc" و مسار TS هو مسار غير مستقر أي لا يحقق الخصائص الإحصائية للاستقرار، لأن متوسط القيم  $E(Y_t)$  مرتبط بالزمن  $t^1$ .

من أحد خصائص المسارات من نوع نجد:

- أنه إذا تأثر بصدمة عشوائية في اللحظة (t) يكون المفعول هذه الصدمة عابرا بمعنى يختفي أثر الصدمة بمرور الزمن، وتسمى هذه الخاصية بعدم إصرار الصدمات وتبين هذه الخاصية وجود اتجاه غير احتمالي أي غير عشوائي فالاتجاه هو محدد وأكد ولا يسبب أي انقطاع، هذا معناه إذا لدينا مسار من نوع TS فإنه عند أي صدمة الايجابية أو سلبية يتساوى الأمر في كل الحالات، لأن أثر الصدمة له اتجاه يختفي بمرور الزمن.

- أما اقتصاديا يفسر هذا الأمر بأن المسار طويل المدى للسلسلة لا يتأثر بالتحويلات الظرفية، أما عن الطريقة الخاصة بعملية إجراء استقرار للسلسلة من نوع TS هي نزع أو التخلص من الاتجاه العام أي الاتجاه المحدد من السلسلة عن طريق الانحدار.

### • المسارات من نوع "Difference Stationary" DS:

وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي "Random walk" أي "Marche aléatoire" و يكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

على عكس مسار TS الذي يتميز بالاتجاه المحدد، فالمسار العشوائي يوضح لنا أن  $Y_t$  مسار عند اللحظة الزمنية (t) يبدأ عند توقف مسار  $(Y_{t-1})$  ويتبع اتجاه الصدمة  $\varepsilon_t$ ، بحيث تمثل الضجيج أو الخطأ الأبيض، وتكون في مسار DS علاقة الاتجاه غير واضحة أي غير أكيدة حيث أن أي صدمة غير متوقعة في لحظة من الزمن تؤثر في مسار الاتجاه في المستقبل، وبعبارة أخرى أي صدمة عابرة في لحظة ما لها أثر دائم على مستوى المسار بما أن المسار لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة.

إذن مسار DS يتميز بخاصية إصرار الصدمات التي لا توجد في مسار TS، بحيث أن أثر الصدمة يكون له مفعول دائم على مستوى السلاسل المدروسة وأغلبية السلاسل الماكرو اقتصادية هي من نوع DS.

<sup>1</sup> -Herlin , « Economie appliqué des series temporelles », Univeristé de Paris ,Dauphine 2003,p35.

ومما سبق نعرف المسار DS بأنه مسار غير مستقر أي لا يحقق أحد خصائص الاستقرار، ولكن يمكن إرجاعه مستقرا باستعمال الفروق أي التكامل أو التفاضل " la différence " يعني أن المسار DS هو متكامل عند درجة (d)، حيث

d: تمثل درجة تكامل أي ( التفاضل أو الفروق ).

و يفيد التمييز بين DS و TS على كل من المستوى الإحصائي و المستوى التحليل الاقتصادي في :  
-على المستوى الإحصائي التمييز يساعد في اختيار الطريقة القياسية المناسبة لاستقرار كل نوع، لأن عدم تمييز وتجاهل نوعية المسار يجعلنا لا نهتم باختيار الطرق القياسية المناسبة، فقد نطبق طريقة تكون غير مناسبة لنوع المسار ويؤدي هذا إلى نتائج خاطئة وبالتالي تحليل خاطئ.

-أما على المستوى الاقتصادي فالتمييز جد ضروري، فقبل اكتشاف التحليل من نوع DS كان أغلب الاقتصاديين يخلون السلاسل الزمنية الغير مستقرة على شكل مسار TS ولكن بعد أزمة السبعينيات حصل تباطؤ وتراجع في معدل النمو الاقتصادي للدول و التي هي ذات اتجاه عام و لا تسمح بأخذ هذه التطورات بعين الاعتبار ، و قد تم التوصل بأن التخلص من الاتجاه العام الخطي مطبق على المسار العشوائي يؤدي إلى خلق ارتباط ذاتي قوي، وهذا من المشاكل القياسية التي تضلل النتائج، ومن تم أصبح التساؤل يطرح عن معرفة ما إذا كانت السلاسل المستعملة في الاقتصاد الكلي هي سلاسل ناتجة عن مسار TS أو مسار DS.

وللإجابة على هذا السؤال كانا "Plosser" و "Nelson" هم الأوائل في إجراء اختبار الجذر الأحادي، حيث فرضا مسار DS على 14 سلسلة ماكرو اقتصادية سنوية أمريكية تمتد على فترة 60 سنة الى غاية 1970، و النتيجة كانت أن كل السلاسل من نوع DS وليس TS ماعدا سلسلة معدل البطالة، إذن اقتصاديا السلاسل من نوع DS تأخذ بالعين الاعتبار التحولات الظرفية للظواهر الاقتصادية المدروسة.

### 3-2 اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية.

تعتبر دراسة الاستقرارية أحد الشروط المهمة عند دراسة التكامل المتزامن لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، وتكمن أهميتها في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما إذا كان من نوع TS أو DS، وتعد اختبارات جذر الوحدة كفيلة بإجراء اختبارات الاستقرارية ، نقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف و النتائج المضللة، ويجب أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، و يعد هذا أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبار التكامل المشترك وإلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات في المدى الطويل . و هناك العديد من الطرق التي تستخدم في اختبار سكون السلسلة الزمنية وهي إما كيفية أو كمية:

- الاختبارات الكيفية: ومنها الرسم البياني الذي قد لا يعطي نتائج قاطعة بشأن طبيعة و خصائص السلسلة الزمنية، كما يمكن الاستدلال على سكون السلسلة الزمنية لأي متغير بفحص دالة الارتباط الذاتي ACF

" Auto Corrélation Function " حيث تقترب الدالة من الواحد إذا كانت السلسلة غير ساكنة، وتتناقص بالتدرج مع زيادة الفجوة الزمنية، وتعتمد هذه الطريقة على الفحص النظري ولكنها قد لا تؤدي إلى نتائج قاطعة.

• الاختبارات الكمية: وهي أكثر دقة في تحديد الاستقرار للسلسلة الزمنية، ومن أهم هذه الاختبارات نجد الاختبار ديكي فولر (Dickey-Fuller) DF و ADF "Dickey-Fuller Augmented"

ديكي فولر الموسع ، فيليبس بيرون Philips Perron (bb) ، حيث تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، ويمكن تناول هذه الاختبارات كما يلي:

-اختبارات الجذر الأحادي: The unit root test of stationary

أ- اختبار ديكي - فولر البسيط "DF Dickey Fuller"

قدم هذا الاختبار لأول مرة من قبل فولر في عام 1976 ، و تم مواصلة البحث من طرف "Fuller" و "Dickey" سنة 1979، و يبحث اختبار DF في التحقق من استقرار أو عدم استقرار السلسلة في حالة وجود نموذج ذو انحدار ذاتي من الرتبة الأولى (AR (1) First-order Autoregressive Model و يرتكز هذا الاختبار على فرضيين و ثلاث نماذج.<sup>1</sup>

الفرضيتان هما:

الفرضية العدمية  $H_0 : \Phi = 1$

الفرضية البديلة  $H_1 : \Phi \neq 1$

إذا تحققت الفرضية العدمية معناه السلسلة تحتوي على الجذر الأحادي وبالتالي هي غير مستقرة، وإذا تحققت الفرضية البديلة معناه عدم وجود الجذر الأحادي وبالتالي السلسلة الزمنية هي مستقرة، و نقوم بتطبيق هذه الفرضيات على ثلاث نماذج، ومنه يمكن كتابة النموذج الانحدار الذاتي :

$$\Delta Y_t = \rho Y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{على الشكل:} \quad \Delta Y_t = \Phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث  $\Delta$  :تمثل الفروق الأولى أو التفاضل الأول

وحسب الاختبار DF نقوم بالاختبار الفرضيات في ثلاثة صيغ أي ثلاث نماذج:

النموذج الأول :  $\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + \varepsilon_t$  .....

النموذج الثاني :  $\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t$  .....

النموذج الثالث :  $\Delta X_t = \Phi X_{t-1} + c + Bt + \varepsilon_t$  .....

بحيث:

C:تمثل الثابت

<sup>1</sup> -Régis bourbonnais , « Econometrie », opcit, p 225.

$B_t$ : تمثل الاتجاه الزمني

$\varepsilon_t$ : هو حد الخطأ العشوائي

$X_t$ : متغيرة عند الزمن

$X_{t-1}$ : متغيرة عند الزمن (t-1).

في النموذج الأول صيغة السير العشوائي هي بسيطة (Simple Random Walk) لا يوجد بها يوجد بها اتجاه زمني و لا حد ثابت (processus sans Trend et sans constante) في النموذج الثاني صيغة السير العشوائي بدون اتجاه زمني و مع حد ثابت processus sans Trend avec constante في النموذج الثالث صيغة السير العشوائي مع اتجاه زمني و حد ثابت processus avec Trend et avec constant و يتبع اختبار DF الخطوات التالية<sup>1</sup>:

- يبدأ بإجراء اختبار الفرضية على النموذج الثالث ثم الثاني ثم الأول، ويتم مقارنة قيم  $\Phi$  المقدرة- مع

القيم الجدولية في جداول معدة خصيصا لذلك من قبل "Fuller" و "Dickey"

ويوجد بها ما يسمى بالقيم الحرجة "Critical values" عند حجم عينة معين n ومستوى معنوية معين

(1%, 5%, 10%) وعند استخدام برامج متخصصة مثل "Eviews" فإنها تعطي القيم الحرجة

ضمن النتائج دون الحاجة للبحث عنها في الجداول.

فإذا كانت قيمة  $\Phi$  المقدرة أكبر من القيم الحرجة نقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) ويعني هذا وجود جذر أحادي وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

أما إذا كانت قيمة  $\Phi$  المقدرة أصغر من القيم الحرجة نرفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) و نقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) يعني عدم وجود جذر أحادي وبالتالي استقرار السلسلة.

و بالرغم من أن اختبار DF هو من أولى اختبارات الجذر الأحادي، إلا أنه يتصف ببعض النقائص التالية :

- أنه لا يصبح ملائما إذا وجد ارتباط ذاتي في الحد العشوائي ( $\varepsilon_t$ ) ما يسمى بالارتباط التسلسلي، وذلك

بالرغم من كون بيانات المتغيرات المدرجة في العلاقة المقدرة قد تكون مستقرة.

- لا يأخذ بعين الاعتبار فرضية مسار TS ومن جهة أخرى لا يستطيع التعرف على عدم الاستقرار في

المتغيرات الاقتصادية، لأن السلاسل الاقتصادية تتميز بارتباط ذاتي.

وهذا ما دفع "Fuller" و "Dickey" إلى توسيع المجال إلى اختبار ما يسمى ب ديكي فولار

الموسع "Augmented Dickey-Fulle".

ب- اختبار ديكي فولر الموسع "Augmented Dickey Fuller ADF"

طور العالم ديكي فولر عام 1981<sup>2</sup> اختبار لتحليل طبيعة و خصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه

<sup>1</sup> - Régis bourbonnais , opcit, p 235.

محاوولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معيناً من فروقات المتغير التابع.

و يعتبر اختبار ديكي - فولار الموسع ADF 1981 اختبار لوجود الجذر الأحادي ويعتمد على نفس عناصر اختبار DF للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي ولكنه يقوم بتحويل نموذج من نوع (1) AR الى نموذج من نوع (p) AR للتخلص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي، وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية، والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرار إن كانت من مسار TS او DS، وهو كذلك يعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة مربعات الصغرى (MCO) :

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1) \text{النموذج}$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2) \text{النموذج}$$

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^k \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3) \text{النموذج}$$

بحيث :

$$\Phi = (1 - \rho)$$

K: تمثل درجة تأخر.

وتتمثل الفروض مراد اختبارها حسب كل نموذج كما يلي:<sup>1</sup>

في النموذج: (1) لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولا على حد ثابت وتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0 : \Phi = 1 \quad \text{الفرضية العدمية}$$

$$H_1 : \Phi < 1 \quad \text{الفرضية البديلة}$$

في النموذج: (2) لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولكن تحتوي على حد ثابت وتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0 : \Phi = 1 \quad \text{و} \quad C = 0 \quad \text{الفرضية العدمية}$$

$$H_1 : \Phi < 1 \quad \text{و} \quad C \neq 0 \quad \text{الفرضية البديلة}$$

في النموذج: (3) لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولكن تحتوي على حد ثابت وتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0 : \Phi = 0 \quad \text{و} \quad C = 0 \quad \text{الفرضية العدمية}$$

$$H_1 : \Phi < 1 \quad \text{و} \quad C \neq 0 \quad \text{الفرضية البديلة}$$

<sup>1</sup> - DICKEY D.A , FULLER W.A. "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", Econometrica, Vol 49, 1981, p 1072

في النموذج: (3) نلاحظ أن الصيغة تحتوي على اتجاه زمني و على حد ثابت وتمثل الفروض في هذه الحالة كما يلي:

$$H_0: \Phi = 0 \text{ و } c = 0 \text{ و } b = 0$$

$$H_0: \Phi < 0 \text{ و } c \neq 0 \text{ و } b \neq 0$$

وتمثل خطوات ADF كما يلي<sup>1</sup>:

نقوم بتقدير النموذج الثالث أي الصيغة ذات الاتجاه الزمني والحد الثابت، ثم نجري اختبار الفرضية الخاصة بهذا النموذج، فإذا تم قبول الفرضية  $H_0$  فإن هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل (b) باستعمال اختبار ستودنت (t) فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار TS و أفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام لإجراء الدراسة على البواقي، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية ( $H_0$ ) و قبلنا الفرضية البديلة ( $H_1$ ) فإننا نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

في النموذج الثاني إذا تم قبول الفرضية العدمية ( $H_0$ ) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، و بالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت (c) باستعمال اختبار ستودنت (t) فإذا كان (c) مختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار DS بانحراف، وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت (c) أما إذا كان (c) يساوي الصفر فهذا يعني أن السلسلة من مسار DS دون الانحراف، وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت (c)، أما إذا فرضنا الفرضية العدمية ( $H_0$ ) وتم قبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) نمر إلى تقدير النموذج الأول.

- في النموذج الأول إذا تم قبول الفرضية العدمية ( $H_0$ ) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون انحراف و أفضل طريقة لإرجاعها مستقرة طريقة الفروقات، أما إذا تم قبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) فإن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

- يعتمد اختبار ADF على عدد التأخر أي درجة التأخير K وتحدد باستعمال معيار *chwartz*

1978 ومعيار *Akaike* 1974.

معيار Akaike (AIC) يتحدد بالعلاقة:

$$Aic(k) = T \log(\hat{\theta}_{\epsilon_t}^2) + 2(k)$$

و معيار Scwartz (SC) يتحدد بالعلاقة التالية:

$$SC(k) = T \log \hat{\theta}_{\epsilon_t}^2 + k \log(T)$$

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عطية، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، مرجع سابق الذكر، ص 623.

3-3 اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة انجل جرانجر و Engel and Johanson

: Granger

قام Granger سنة 1983 بإدخال مفهوم التكامل المتزامن وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجهها مشتركا، وقد أثبت كل من Granger وEngel سنة 85 أن السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء، وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وفي سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينهما علاقة تكامل مشترك، وتتم مراحل اختبار التكامل المتزامن وفق مرحلتين أساسيتين هما<sup>1</sup>.

**المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات.**

إن تكامل السلاسل من نفس الدرجة يعتبر شرطا مهما لاختبار التكامل المتزامن، فإذا كانت السلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة فلا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين هاتين السلسلتين، ويتم تحديد درجة تكامل كل سلسلة باستعمال اختبار و (pp), (DF), (ADF).

**المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى الطويل.**

بعد تحقق الشرط الأول والمتمثل في الاستقرار، نقوم بتقدير المتغيرين في المدى ولكي نتحقق علاقة (MCO) الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية التكامل المتزامن بين المتغيرين  $X_t, Y_t$  يجب أن تكون بواقى هذا الانحدار مستقرة أي :

$$e_t = y_t - \hat{a}_1 x_t - \hat{a}_0$$

ويسمى هذا الاختبار أحيانا بأسلوب الخطوتين: Granger test for cointegration , Two Step Engle ويتمثل هذا الاختبار في خطوتين يمكن إجرائهما على النحو التالي:

-التحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام أي نوع من اختبارات جذر الوحدة

"Unit Root Test" فإذا كانت السلاسل ساكنة في مستواها الأصلي فهذا يعني أن المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا، وفي حالة العكس فالمتغيرات متكاملة من درجات مختلفة ومنه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ومن ثم يجب استخدام الأساليب الإحصائية والاقتصادية الحديثة للحصول على الاستدلالات المطلوبة.

- اختبار الجذر الأحادي على بواقى علاقة التكامل المشترك (ET) يقدر العلاقة بين المتغيرين في المدى الطويل عن طريق المربعات الصغرى العادية (MCO)، وبعدها يطبق اختبار مستقرة (ET) وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين والفرضية البديلة: السلسلة (ET) مستقرة وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين، وبعد

<sup>1</sup> -S.Johansen statistical « Analyse of co-integrating vectors » 1988. P251.

ذلك يتم مقارنة  $\Phi$  المقدرة بالقيم الجدولية بنفس الطريقة المشروحة سابقا، و يستعمل اختبار *Granger* و *Engel* في حال متغيرين فقط و هذا يعد من أحد عيوب هذا الاختبار.

## اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة <sup>1</sup> Johanson

يعتبر هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبار *Engel* و *Granger*، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، و تعتمد منهجية *Johanson* على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك، و تتمثل صياغة النموذج في:

$$\Delta y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} \pi_i \Delta y_{t-p} + \pi y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث أن :

$Y_t$  : متجه من الدرجة (  $n \times 1$  ) ويتضمن بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج .

$I$  : الدرجة من الوحدة مصفوفة (  $n \times n$  )

$\varepsilon_t$  : متجه من الحدود العشوائية الموزعة توزيعا طبيعيا من الدرجة (  $n \times 1$  ) .

$U$  : حد ثابت .

$\pi_t$  : مصفوفة معالم النموذج من الدرجة (  $n \times n$  ) .

و توضح منهجية جوهانسن رتبة المصفوفة  $\pi$  فإذا كانت مساوية للصفر فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة لها جذور وحدة مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين عناصر  $y$  مما يستوجب استخدام الفروق، أما إذا كانت المصفوفة تامة الرتبة حيث  $p$  تساوي عدد متغيرات النموذج المقدر فإن جميع عناصر  $y$  فإن جميع عناصر ساكنة في مستواها.

أما الحالة التي يكون لدينا فيها نموذج قياسي مكون من (  $k$  ) متغير يتم اختبار التكامل المتزامن وفق الخطوات التالية :

1- يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t$$

2- يتم اختبار الاستقرار السلاسل الزمنية المدروسة و المكونة للنموذج .

3- نقوم بتقدير معادلة البواقي بواسطة المربعات الصغرى العادية ( *MCO* ) .

<sup>1</sup> -R.F Engel . CWJ . Granger. Co-integration and error correction representation estimation and testing econometrics 1987, vol 55, p 255.

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - B_1 X_{1t} - \dots - \hat{B}_k X_{kt}$$

ويتم اختبار استقرارية البواقي باستعمال أحد الاختبارات ( DF ) و ( ADF ) حيث نقوم بمقارنة القيمة المحسوبة مع القيم الجدولية ، فإذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية (H0) أي أن البواقي مستقرة ومنه وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة، أما في حالة القيمة المحسوبة أكبر من القيمة و بالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين الجدولية فإننا نقبل الفرضية العدمية H0 المتغيرات المدروسة.

4- اختبار *Durbin-Watson (DW)*: بعد تقدير معادلة مسار الانحدار لقيم البواقي، نقوم بحساب إحصائية دارين واتسن (DW) فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية درين واتسن تؤول للقيمة (2).

فإن البواقي مستقرة و بالتالي تحقق فرضية التكامل المتزامن ، أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية DW تؤول إلى الصفر فإن البواقي تتبع شكل مسار عشوائي و بالتالي فهي غير مستقرة، و عليه فإن فرضية التكامل المتزامن غير محققة، و يعتبر اختبار درين واتسن من الاختبارات السهلة، كما يمكن استخدامه عندما يكون عدد المشاهدات صغير نسبيا بشرط أن لا يقل عن 15 مشاهدة .

### 3-4 نموذج تصحيح الخطأ *Error Correction Model, ECM*

إن المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، ولكن قد يحدث أن تنحرف عن مسارها لأسباب مؤقتة فلا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن في المدى الطويل ، و لذلك نستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل و قصير الأجل للعلاقات الاقتصادية.

#### 1- مفهوم نموذج تصحيح الخطأ

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك بين متغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (ECM)، و تأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ و التي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، و هو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير.

و يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل و السلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية<sup>1</sup> ، فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، وبذلك فإنه يهدف إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك و الرابطة الحقيقية بين المتغيرات.

#### 2- صيغة نموذج تصحيح الأخطاء.

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عطية "الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق"، مرجع سابق الذكر، ص 685 .

إذا بدأنا بمتغيرين  $X_t$  و  $Y_t$  و قدرنا العلاقة بينهما باستخدام الصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \varepsilon_t$$

اذن يمكن الحصول على متغير جديد يسمى حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي حيث :

$$\varepsilon_t = y_t - \alpha_0 - \alpha_1 x_t$$

ويمكن أن نميز بين شكلين من أشكال نموذج تصحيح الخطأ:

الشكل الأول: نموذج تصحيح الأخطاء من شكل متوسطات المتحركة : يأخذ هذا النموذج الصيغة التالية :

$$Z_t = \beta\mu + \beta\phi(L)s_t + \beta\phi(L)e_t$$

حيث :

$Z_t$ : تمثل علاقة غير مستقرة لأن شعاع المسار العشوائي غير مستقر.

$$Z_t = \beta\mu + \beta\phi(L)s_t + \beta\phi(L)e_t$$

: تمثل علاقة مستقرة

الشكل الثاني : نموذج الانحدار الذاتي لتصحيح الأخطاء : يأخذ هذا النموذج الصيغة التالية :

$$\Delta y_t = c - Bz_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q_i \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث :

$\Delta y_t$  : تمثل علاقة مستقرة .

$$c - Bz_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=1} Q_i \Delta y_{t-1} + u_t$$

تمثل علاقة غير مستقرة وارجاعها مستقرة يجب أن تكون المركبة :

$$Z_{t-1} = \alpha (y_{t-1} - \delta(t-1)) \text{ مستقرة}$$

وبالتالي لدينا ثلاث حالات:

**الحالة الأولى:** إذا كانت رتبة المصفوفة ( $\phi$ ) ثابتة أي مساوية لعدد التغيرات ، فان المتغيرات المدروسة تكون مستقرة حول اتجاه عام ، لذلك نكتفي ببناء نموذج للمتغيرات العادية من نوع شعاع انحداري دون اللجوء إلى نموذج تصحيح الأخطاء.

-الحالة الثانية: إذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الصفر فإننا نكتفي ببناء نموذج من شكل انحدار ذاتي لفروق المتغيرات.

الحالة الثالثة: إذا كانت رتبة التكامل المتزامن محصورة ما بين الرتبة التامة والصفري، فإن النموذج الأمثل هو نموذج تصحيح الأخطاء، وإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد تكون طريقة التقدير لهذا النموذج هي طريقة «Engles-Granger» ذات مرحلتين، أما في الحالة الأخرى نستعمل فيها طريقة «Johanson» تقدير نموذج تصحيح الخطأ<sup>1</sup>.

-خطوات تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة متغيرين، إذا كانت لدينا سلسلتان زمنيتان غير مستقرتان ومتكاملتان يمكننا أن نقدر علاقتهما انطلاقاً من نموذج تصحيح الأخطاء، ولقد بين كل من Engle و Granger سنة 1987 أن كل السلاسل المتكاملة يمكن أن تمثل بنموذج لتصحيح الأخطاء (ECM)، أما عن الطرق الأكثر شيوعاً في تقدير هذا النموذج نقوم باستعراضها بتقدير السلسلتين  $y_t, X_t$  باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) واختبار سلسلة البواقي  $e_t$  فإذا كانت مستقرة يدل ذلك على أن السلسلتين  $X_t$  و  $y_t$  متكاملتان زمنياً. ويمكننا أن نقدر نموذج لتصحيح الأخطاء وفق الخطوات التالية:

الخطوة 1: تقدير علاقات المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى:

$$y_t = \alpha + \beta x_t + e_t \text{ (ECM)}$$

الخطوة 2: تقدير علاقات النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + U_t \text{ (} \alpha_2 < 0 \text{)}$$

ثانياً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ في حالة عدة متغيرات. يتم تقدير نموذج تصحيح الأخطاء في حالة وجود (k) متغير في النموذج المدروس، إذ تكون لدينا حالتين بالنسبة للاختبارات:

- حالة وجود شعاع للتكامل المتزامن وحيد:

حيث نستعمل طريقة Engle و granger لتقدير نموذج تصحيح الأخطاء، ويكون ذلك وفق المرحلتين التاليتين:

المرحلة الأولى: يتم من خلالها تقدير العلاقة في المدى الطويل بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية وحساب البواقي:

$$e_t = y_t - \hat{B}_0 - \hat{B}_1 x_{1t} - \dots - \hat{B}_k x_{kt}$$

المرحلة الثانية: يتم فيها تقدير علاقة النموذج الحركي (المدى القصير) بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية:

<sup>1</sup> - P.C.B. PHILLIPS. TOBA vector auto regressions and causality econometrica. 93 vol.61. p136.

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta_{n1t} + \alpha_2 \Delta_{n2t} + \dots + \alpha_k \Delta_{nkt} + * 1e_{t-1} + u_t$$

1- حالة وجود عدة أشعة للتكامل المتزامن:

في هذه الحالة فإن طريقة *granger* و *Engle* غير فعالة لتقرير نموذج تصحيح الأخطاء لذلك نلجأ إلى تقدير النموذج الشعاعي (MVCE) لتصحيح الخطأ ففي حالة وجود متغيرين فإن نموذج تصحيح الأخطاء يعطي،  
بالعلاقة التالية:

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t$$

ما يمكننا من إيجاد علاقة بين تغيرات ( $y_t$ ) وتغيرات ( $x_t$ ) وعليه، و بالرغم من وجود هذه العلاقة في المدى الطويل أي:

$$y_t = \alpha + \beta x_t + e_t$$

و بالتالي احتمال وجود علاقة للنموذج الديناميكي في المدى القصير كالتالي:

$$\begin{aligned} \Delta y_t &= c + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t, \lambda \leq 0 \\ \Delta x_t &= \hat{c} + \hat{\lambda} e_{t-1} + \hat{\varepsilon}_t, \lambda \leq 0 \end{aligned}$$

3-5 اختبار السببية :

1-سببية جرانجر .

قام جرانجر بوضع مصطلحي " السببية " و " الخارجية " بحيث يكون المتغير  $Y_{1t}$  مسبب ل  $Y_{2t}$  إذا تحسنت القيمة التنبؤية ل  $Y_{1t}$  عند إدخال المعلومة المتعلقة ب  $Y_{2t}$  ويقال أن  $X$  تسبب في  $Y$  لو أن تنبؤ بقيم  $y$  عن طريق القيم السابقة للمتغير  $X$  بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير  $Y$  كان أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير  $Y$  فقط.

فلو أن  $X$  و  $Y$  يتصفان بخاصية التكامل المشترك من الرتبة الأولى، يتعين إضافة حد  $X$  و  $Y$

تصحيح الخطأ المقدر من العلاقة بين  $X$  و  $Y$  في نموذج السببية، بالإضافة إلى القيم  $X$  و  $Y$  السابقة لكل من  $X$  و  $Y$ .

و في سنة 1969 قدم *Granger* اختباراً للسببية و الذي يسمح بمعرفة أي المتغيرين يؤثر الآخر، و يجري هذا الاختبار كما يلي:

ليكن لدينا نموذج شعاع انحدار ذاتي من الدرجة (p) المتغيرين  $Y_{1t}$  و  $Y_{2t}$  المستقرين كالتالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - Régis bourbonnais , opcit, p:274.

$$y_{1t} = a_0 + a_1^1 b_1^1 \times y_{1t-1} + a_2^1 b_2^1 \times y_{1t-2} + \dots + a_p^1 b_p^1 \times y_{1t-p}$$

$$y_{2t} = b_0 + a_1^2 b_1^2 \times y_{2t-1} + a_2^2 b_2^2 \times y_{2t-2} + \dots + a_p^2 b_p^2 \times y_{2t-p}$$

حيث إذا تم قبول الفرضية (H0):

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

فان هذا يعني إن (y2t) لا تسبب (y1t).

إذا تم قبول الفرضية (H0):

$$H_0: a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0$$

فان هذا يعني أن (y1t) لا تسبب (Y2t).

إذا تم قبول الفرضيتين البديلتين أي (y1t) تسبب (Y2t) و (Y2t) تسبب (Y1t) حلقة رجعية .

المطلب الثاني: التعريف بمتغيرات النموذج.

اعتمدنا على معطيات البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) من سنة 1990-2012. سنتطرق في هذه الدراسة أن دالة نسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي الخام بدلالة الميزان التجاري وميزان الكلي للمدفوعات واحتياطي سعر الصرف تأخذ الشكل الخطي التالي:

$$bp = f(bc, Oil, change)$$

مع العلم انه:

**Oil**: نسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي.

**bc**: الميزان التجاري.

**bp**: الميزان الكلي للمدفوعات.

**change**: احتياطي سعر الصرف.

المعالجة الأولية للمعطيات:

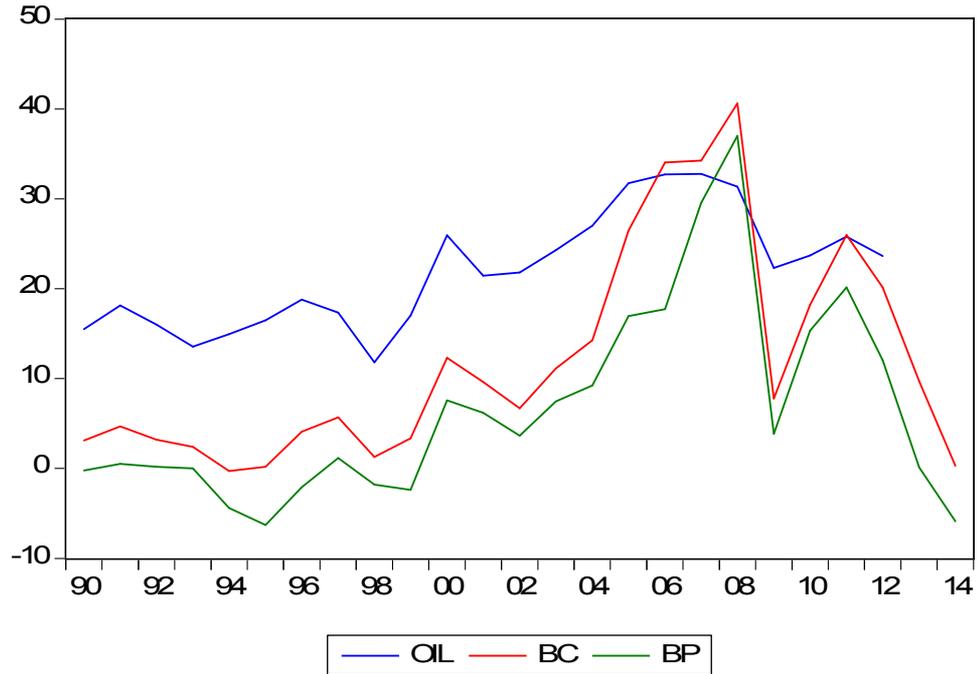
سوف نستخدم طريقة اختبار "التكامل المتزامن" والبرنامج الإحصائي Eviews8.0 من اجل تحديد ما إن كانت هناك علاقة ما بين نسبة صادرات من الناتج الداخلي و الميزان التجاري و الميزان الكلي للمدفوعات و احتياطي سعر الصرف، على الفترة الممتدة ما بين 1990-2014.

الجدول رقم 3-5: نسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي، الميزان التجاري، الميزان الكلي للمدفوعات، احتياطي سعر الصرف من 1990-2014. الوحدة: مليار دينار.

السنوات	نسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي الخام	الميزان التجاري	الميزان الكلي للمدفوعات	احتياطي سعر الصرف
1990	15.49150133	3.11	0,22-	0,8
1991	18.1358474394686	4.67	0,5	1,6
1992	16.0208870918585	3,2	0,2	1,5
1993	13.5431587622393	2,4	0	1,5
1994	14.9318813934851	-0.3	-4,4	2,6
1995	16.4931298435791	0.2	-6,3	2,1
1996	18.8023263245351	4.1	-2,1	4,2
1997	17.3357133961559	5.69	1,16	8,04
1998	11.8099941894248	1.28	-1,78	6,84
1999	17.0211894769168	3.36	-2,38	4,4
2000	25.9438528557599	12,3	7,57	11,9
2001	21.4375742076902	9,61	6,19	17,96
2002	21.7931326086574	6,7	3,65	23.11
2003	24.2779677001061	11,14	7,47	32,92
2004	27.013723674804	14.27	9,25	43,11
2005	31.7418942227563	26,47	16,94	56,18
2006	32.72150871166479	34,06	17,73	77,78
2007	32.7833630914897	34,24	29,55	110,18
2008	31.3489394798861	40,6	36,99	143,1
2009	22.3174807010375	7.78	3,86	147.22
2010	23.7018243624657	18.2	15,326	162,22
2011	25.78762775	25,96	20,141	182,22
2012	23.62731228798	20,16	12,057	190,66
2013	-	9,72	0,134	194,01
2014	-	0,32	-5,88	178,93

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقرير البنك المركزي.

الشكل رقم 3-4: نسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي، الميزان التجاري، الميزان الكلي للمدفوعات من 1990-2014.



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

اختبار التكامل المتزامن :

ويتم هذا الاختبار على مرحلتين :

**المرحلة الأولى:** ويتم فيها اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للاختبار المعزز لديكي - فولر **Augmented Dickey-Fuller** للجذور الوحيدة (ADF)

**المرحلة الثانية :** سنقوم بحساب عدد التأخرات في النموذج ، مروراً إلى إجراء اختبار **Johannsen** لاجاد عدد العلاقات التكامل المتزامن الموجودة بين متغيرات النموذج ، ثم بعد ذلك سنجري اختبار **Granger** لاجاد اتجاه العلاقات بين متغيرات النموذج.

**المطلب الثاني:** اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بنسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي، الميزان التجاري، الميزان الكلي للمدفوعات، احتياطي سعر الصرف من 1990-2012.

سنبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل ، وذلك باستخدام كل من : الاختبار المعزز لديكي - فولر **Augmented Dickey-Fuller** للجذور الوحيدة (ADF) ثم بعد ذلك سنقوم بحساب عدد التأخرات في النموذج ، مروراً إلى إجراء اختبار **Johannsen** لاجاد عدد العلاقات التكامل المتزامن الموجودة بين متغيرات النموذج ، ثم بعد ذلك سنجري اختبار **Granger** لاجاد اتجاه العلاقات بين متغيرات النموذج، والجدول التالي يبين لنا نتائج اختبار **ADF** لمتغيرات النموذج.

الجدول رقم 3-6: اختبار ADF لمتغيرات النموذج

المتغيرات	t-statistique	1%	5%	10%
Oil	-4.471086	-3.808546	-3.020686	-2.650413
bc	-5.073935	-3.752946	-2.998064	-2.638752
	-5.432119	-3.808546	-2.998064	-2.638752
	-1.619741	-3.752946	-2.998064	-2.638752

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

اختبار *ADF* المبين في الجدول رقم 3-6 يوضح أن قيمة *t-statistique* لكل المتغيرات (*bc*، *bp*، *Oil*) هي اصغر من القيم الحرجة عند المستوى 1%، 5%، 10% ، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%.

باستثناء متغيرات **change** فقد توصلنا إلى أنها غير مستقرة من الدرجة الأولى مع باقي المتغيرات الأخرى فإذن هو لا يقبل علاقة تكامل متزامن مع المتغيرات الأخرى (هو غير متكامل معهم من نفس الدرجة).

المطلب الثالث : اختبار *Johansen* و سببية *Granger* بنسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي، الميزان التجاري، الميزان الكلي للمدفوعات من 1990-2012.

1- اختبار *Johansen* بنسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي، الميزان التجاري، الميزان الكلي للمدفوعات من 1990-2012.

• اختبار *Johansen* لـ: *Oil* و *bc*

الجدول رقم 3-7: اختبار *Johansen* للمتغيرين *Oil* و *bc*

المتغيرات	$\lambda$ trace	5%	الخلاصة
<i>r</i> = 0	1068582	15.49471	لا توجد علاقة تكامل متزامن

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

اختبار *johansen* المبين في الجدول رقم 7-3 يبين أنه عند اختبار  $r = 0$  نجد أن  $\lambda$  trace أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، و بالتالي نقبل الفرضية العدمية، أي لا توجد هناك علاقات تكامل متزامن بين هذين المتغيرين، نسبة الصادرات من الناتج المحلي **Oil** و ميزان التجاري **bc**.

### • اختبار *Johansen* لـ: (Oil) و (bp)

الجدول رقم 8-3 : اختبار *Johansen* لـ: (Oil) و (bp)

المتغيرات	$\lambda$ trace	5%	الخلاصة
$r = 0$	16.23857	15.49471	توجد علاقة تكامل متزامن

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

اختبار *johansen* المبين في الجدول رقم 8-3 يبين أنه عند اختبار  $r = 0$  نجد أن  $\lambda$  trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، و بالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد هناك علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين نسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي **Oil** و الميزان الكلي للمدفوعات **bp**. ونظرا لوجود هذه العلاقة، لا بد من تحديد اتجاهها لمعرفة مصدر الأثر، أي هل نسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي، هي التي تفسر الميزان الكلي للمدفوعات أم العكس، و إجراء اختبار سببية **Granger** كاف لمعرفة ذلك في حالة استقرار السلاسل الزمنية.

### • اختبار *Johansen* لـ: (bc) و (bp)

الجدول رقم 9-3 : اختبار *Johansen* لـ: (bc) و (bp)

المتغيرات	$\lambda$ trace	5%	الخلاصة
$r = 0$	19.46785	15.49471	توجد علاقة تكامل متزامن

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

اختبار *johansen* المبين في الجدول رقم 9-3 يبين أنه عند اختبار  $r = 0$  نجد أن  $\lambda$  trace أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5%، و بالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد هناك علاقة تكامل متزامن بين هذين المتغيرين الميزان التجاري **bc** و الميزان الكلي للمدفوعات **bp**. ونظرا لوجود هذه العلاقة، لا بد من تحديد اتجاهها لمعرفة مصدر الأثر، أي هل الميزان التجاري، هي التي تفسر الميزان الكلي للمدفوعات أم العكس، و إجراء اختبار سببية **Granger** كاف لمعرفة ذلك في حالة استقرار السلاسل الزمنية.

2- اختبار سببية Granger لنسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي ، الميزان التجاري خلال الفترة 1990-2014.

الجدول رقم 3-10: اختبار سببية Granger لنسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي ، الميزان التجاري.

الملاحظات	F- Statistique	الاحتمال	الفرضيات
توجد علاقة سببية	4.01880	0.0385	bc لا تفسر oil
توجد علاقة سببية	4.01880	0.0385	oil لا تفسر bc
لا توجد علاقة سببية	0.55978	0.5810	bc لا تفسر bp
لا توجد علاقة سببية	1.85985	0.1844	bc لا تفسر bp
لا توجد علاقة سببية	1.85985	0.1844	oil لا تفسر bp
لا توجد علاقة سببية	1.55985	0.1844	bp لا تفسر oil

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

حسب اختبار Granger المبين في الجدول 3-10 القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 1 و 2 أكبر من F الجدولية عند مستوى 5% أي أن الاحتمال أصغر من 0.05، و بالتالي لا نقبل الفرضية 1 -2. كما أن القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 3-4-5-6 أصغر من F الجدولية عند مستوى 5% ، أي الاحتمال أكبر من 0.05، و بالتالي نقبل الفرضية 3-4-5-6. ومنه فإن العلاقة لا يكون لها اتجاه محدد من متغيرات (ميزان المدفوعات مع الميزان التجاري و نسبة صادرات المحروقات من الناتج المحلي مع ميزان المدفوعات) اتجاه الآخر.

### التفسير الاقتصادي:

- من خلال تفسير الإحصائي يمكن القول أن نسبة صادرات المحروقات من ناتج الوطني تؤثر كل على ميزان تجاري و يكون هذا تأثير مباشر أي انه أي تذبذب في أسعار المحروقات يؤثر على صادرات المحروقات وبالتالي على الميزان التجاري .
- كما نلاحظ من اختبار سببية Granger أن ميزان تجاري لا يؤثر على ميزان الكلي للمدفوعات على المدى قصير.

### خاتمة الفصل:

لقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بما تدره عائدات البترول التي تسيطر على نسبة 98 % من حجم الصادرات الإجمالية، هذه الأخيرة التي أصبحت كذلك مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية. ومع كل الأهمية التي يحظى بها النفط، فإنه بدأ يتقدم في قائمة الأخطار التي تهدد الدول المستهلكة والمنتجة له في بعض الأحيان. فعلى الصعيد الاقتصادي، يشكل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط بسبب الأوضاع السياسية العالمية وغيرها خطراً حقيقياً على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم عامة والجزائر بوجه الخصوص (بصفتها دولة منتجة للنفط)، و لكون صادرات الجزائر هي صادرات ذات اتجاه واحد فإن حدوث أي خلل فيها قد ينعكس سلباً على مداخلها وبالتالي الاقتصادي على أداءها.

وشهد الاقتصاد الجزائري مع مطلع التسعينيات تحولات شاملة جراء تطبيق عدة إصلاحات من خلال برامج مختلفة أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي تزامن مع ارتفاع غير مسبوق في أسعار البترول منذ سنة 2000، وهذا يجعل الفضل الأكبر في الحصيلة الإيجابية لهذه البرامج للعوائد.

## خاتمة عامة :

إن الهدف من هذه الدراسة هو معرفة حقيقة العلاقة التي تربط بين سعر النفط وميزان المدفوعات، لأنه بالرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الدولة من خلال عزل الاقتصاد الوطني عن التغيرات الكبيرة التي تحدث في أسعار النفط، إلا أن تأثير بقي يراوح نفسه ، وهذا بالرغم من أننا من المنتجين للنفط وليس كمستهلكين له. تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط يعد أصعب تحدي يواجه صناع القرار في الجزائر، فإن بدائل تشجيع القطاع الخاص و تشجيع القطاع الزراعي و الصناعي و الاستثمار الأجنبي المباشر و إصلاح المنظومة البنكية و غيرها تعتبر أوراقا رابحة في يد من يستطيع استغلال الإمكانيات المادية و البشرية و المالية التي حظي الله بها الجزائر عن غيرها من البلدان لتخلص من تبعية الاقتصادية.

## نتائج المتوصل إليها :

- بالاعتماد على الفرضيات التي استندنا عليها، تم توصل إلى مجموعة من النتائج وهي :
- يعتبر البترول مادة ناضبة تتميز بالنفاذية ، و المحدودية .
  - تزخر الجزائر بموارد طبيعية و طاقوية هامة تمكنها من تحقيق قاعدة صناعية وزراعية متينة إذا ما استغلتها الحكومة برشد و عقلانية.
  - تحسن ميزان المدفوعات في الجزائر لا يعني بالضرورة الخروج من الأزمة نهائيا مدام قطاع المحروقات يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري فأى انخفاض لأسعار النفط سوف يتم العودة لأسوأ من نقطة البداية .
  - تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي و الزراعي في تمويل الاقتصاد الوطني .
  - ضعف أداء الاقتصاد الوطني وعدم قدرته على تنويع الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية، بالرغم من البرامج التنموية الضخمة التي مست كل القطاعات الاقتصادية، ويعود ذلك لعدم إتباع إستراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف.
  - التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة لا تعود بالضرورة إلى نقص في الإمدادات، بل إلى عوامل أخرى ليس لدول مصدرة دخل فيها مثل مضاربة في البورصات العالمية و هلع خلال مشاكل السياسية و الحروب و التغيرات المناخية و الكوارث الطبيعية .

## خاتمة عامة

- آفاق العوائد النفطية في الجزائر خاصة و العربية عامة مرهون بسياسات الدول الكبرى و ما تخطط له من تفكيك تحالف الدول المنتجة و المصدرة للبترو من خلال الضغوط السياسية التي تمارسها عليها، إلى جانب ما تدعو له هذه الدول في استبدال قطاع المحروقات بمصادر صديقة للبيئة.

### التوصيات و الاقتراحات :

- اهتمام بقطاعي الخدمات و السياحة باعتبارهما يلعبان دورا مهما في تنوع صادرات البلد غير النفطية ، و خلق مناصب الشغل ، حيث أشار البنك الدولي ( 2009 ) أنه ينبغي على الجزائر أن تستغل طاقاتها في تصدير الخدمات و تشجيع السياحة ، على غرار كل من المغرب و تونس و مصر .
- تشجيع الاستخدام مصادر الطاقة متجددة الشمس و الرياح .
- ضرورة إشراك كافة المتعاملين الاقتصاديين للقطاع الخاص، العام وكذا الشراكة الأجنبية في حل الأزمة وتنويع الاقتصاد الوطني.
- تنظيم لقاءات اقتصادية ثنائية مختلطة في الجزائر و في الخارج تهدف إلى إبرام اتفاقات تعاون اقتصادي لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر.
- تنويع الاقتصاد وإعطاء الأهمية لتفعيل دور القطاع الصناعي، الفلاحي والسياحي كقطاعات رائدة في تنمية الاقتصاد الوطني، والعمل على تشجيع الصناعة الغذائية والتحويلية .
- مراقبة أعمال الشركات البترولية الأجنبية، من أجل محافظة على ثروات لمدة طويلة
- تشجيع قطاع الخاص ومراقبته، الذي قد يمد القطاع العام بالسلع الاستهلاكية، بحيث يكون هذا التشجيع في حدود المصلحة الاقتصادية للبلد.
- إعطاء الأولوية للمنتوج الوطني وتثمين قطاع المناجم، واستغلال الغاز والبترو والصخري .
- يمكن القول أن الزيادة في أسعار البترول، لبلد مصدر مثل الجزائر سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير لكن ستؤول إلى نتائج سلبية في المدى البعيد وللتخلص منها، يجب وضع وصنع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات البترول.
- تحرير القطاع المالي وتفعيله من خلال السماح بقيام بنوك إسلامية ومؤسسات تأمين إسلامية وفتح رأس مال المؤسسات العمومية.

# فهرس الجداول

الصفحة	العناوين	الرقم
09	الاحتياطي العالمي من النفط الخام حسب البلد خلال الفترة 2006-2010.	1-1
16	تطور مستويات المخزونات النفطية المختلفة وكفايتها بعدد أيام الاستهلاك للفترة 2002 - 2011.	2-1
22	تطور الطلب العالمي على النفط الخام للفترة 2006 - 2011.	3-1
23	النمو الإقتصادي و النمو في الطلب على النفط وفق المجموعات الدولية للفترة 2007-2011.	4-1
27	الإنتاج العالمي من الثروة النفطية حسب الدول وحسب المناطق للفترة 2006-2010.	5-1
51	تطور استهلاك الطاقة في الدول الرأسمالية.	6-1
58	أسعار النفط الاسمية والحقيقية في الولايات المتحدة خلال الفترة 1970-1990	7-1
63	حصة من طاقة التكرير العالمي.	8-1
81	جدول لعناصر ميزان المدفوعات	1-2
100	مراحل تأمين قطاع المحروقات الجزائري.	1-3
102	تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الجزائر بين 2000-2014 .	2-3
103	إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2014.	3-3
104	صادرات الجزائر من النفط خلال الفترة 2002 - 2014	4-3
131	نسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي، الميزان التجاري، الميزان الكلي للمدفوعات، احتياطي سعر الصرف من 1990-2014	5-3
133	اختبار ADF لمتغيرات النموذج	6-3
133	اختبار <i>Johansen</i> للمتغيرين Oil و bc	7-3
134	اختبار <i>Johansen</i> : (Oil) و (bp)	8-3

## فهرس الجداول

134	اختبار <i>Johansen</i> ل: (bp) و (bc)	9-3
135	اختبار سببية <i>Granger</i> لنسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي ، الميزان التجاري.	10-3

# فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
06	العلاقة بين الموارد النفطية و الاحتياطات النفطية.	1-1
18	حصة المخزونات المختلفة من المخزون التجاري العالمي لعامي 2011-2002	2-1
19	تطور إجمالي المخزون النفطي العالمي خلال الفترة 2011-2002.	3-1
20	الاستهلاك النهائي العالمي للطاقة للفترة 2009-1971	4-1
20	مكانة البترول ضمن الاستهلاك العالمي للطاقة 2009-1973.	5-1
24	النمو الاقتصادي العالمي و النمو في الطلب على النفط للفترة 2007 - 2011.	6-1
26	إنتاج النفط الخام حسب المناطق الجغرافية للفترة 1971 - 2010 .	7-1
32	منحنى هوبرت	8-1
33	الإنتاج الأمريكي للنفط من 1930 - 2003.	9-1
50	منحنيات النفقة في صناعة النفط في المدى القصير - تناقص النفقة -	10-1
53	منحنيات النفقة في الحقل الكبيرة في الفترة القصيرة	11-1
54	منحنيات النفقة لحقل صغير أو قديم.	12-1
103	تطور احتياطي النفط الجزائري.	1-3
104	تطور إنتاج النفط الخام في الجزائر.	2-3
105	يمثل تطور حجم صادرات النفط في الجزائر.	3-3
132	نسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي، الميزان التجاري، الميزان الكلي للمدفوعات من 2014-1990	4-3

# قائمة المراجع

## المراجع باللغة العربية:

### كتب:

- 1- إبراهيم عبد الله إسماعيل، صناعة النفط العربية، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1983 .
- 2- إيان راتليج، العطش إلى النفط - ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟، ترجمة مازن الجندلي، الدار العربية للعلوم، بيروت - لبنان، ط 1، 2006.
- 3- برهماكوف الكسندر، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، كتاب، ترجمة باسم خليل، دار ألف باء للطباعة والنشر، بيروت، 1984 .
- 4- بسام الحجازي، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2003.
- 5- حاتم الرفاعي، ذروة الإنتاج وتداعيات الانحدار، دار النهضة لطباعة والنشر، مصر، 2009 .
- 6- حافظ البرجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر، بيروت سنة 2000 الطبعة 1 .
- 7- حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006 .
- 8- راشد البراوي، حرب البترول في العالم، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، 1968.
- 9- رمزي زكي، أزمة الديون الخارجية، رؤية من العالم الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.
- 10- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
- 11- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية .
- 12- سعد الله داود ، الأزمات النفطية و السياسات المالية في الجزائر، دار هومو ، الجزائر ، 2013.
- 13- سيد طه بدوي ، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، طبعة 2009-2010، القاهرة.
- 14- سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الطبعة الخامسة، 1997.
- 15- صبحي تادرس قريضة ، مدحت محمد العقاد، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار النهضة العربية ، بيروت ، 1983.
- 16- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، مصر 2001-2002.
- 17- عبد القادر سيد أحمد ، الأوبك ماضيها، و حاضرها و آفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية 1982، .
- 18- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، 2005.
- 19- عبد المطلب عبد الحميد، محمد شبانة ، أساسيات في الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية الإسكندرية ، 1998.
- 20- عبد الهادي حسن طاهر، تحديد الدخل في صناعة البترول، دار الساقى ، بيروت، لبنان ، ط 1، 2008.

## قائمة المراجع

- 21- عبد رحمن يسري أحمد، الاقتصادية دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998 .
- 22- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي لنشر، طبعة الأولى، الأردن، 2002.
- 23- علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية، حالة أقطار مجلس التعاون الخليج العربي، كتاب، بدون دار نشر، سنة 2009 .
- 24- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر و التوزيع، طبعة الأولى، الأردن 2004.
- 25- فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، مصر 2001.
- 26- محمد الخروشي، حروب الامتيازات و أسعار النفط في منظمة الأوبك، مطابع مؤلفي بريس، طرابلس، 1970.
- 27- محمد المجدوب، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت- لبنان، ط1، 2000.
- 28- محمد زاهر السماك، اقتصاديات النفط، المكتبة الوطنية، بغداد، طبعة 1980.
- 29- محمد زكي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- 30- محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006 .
- 31- محمد يونس، أساسيات التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993.
- 32- مكيد علي، الاقتصاد القياسي، دروس و مسائل محلولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007 .
- 33- مندور أحمد، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، 1990 .
- 34- الناشد محمد، التجارة الخارجية و الداخلية، ماهيتها و تخطيطها ( منشورات جامعة حلب 1988 ) .
- 35- نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988 .
- 36- هيكل عبد العزيز فهيمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية .
- 37- يسري أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008 .

### الأطروحات:

- 38- زعباط عبد الحميد، الأسعار الدولية للمواد الأولية، وأثرها على تنمية الدول المصدرة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995/1996.

# قائمة المراجع

## الماجستير:

- 39- بلمرابط أحمد، البتترول ومصادر الطاقة البديلة خلال الفترة 1960-1989، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر 1992-1993.
- 40- جميلة، ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000.
- 41- حنان لعروقي، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة القسنطينة، 2004-2005.
- 42- سعد الله داوود، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر من 2000-2010، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012.
- 43- سعدي نعمان، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر
- 44- عيسى مقلبد، قطاع المحروقات في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة 2008.
- 45- قويدري- قوشيح- بوجعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة شلف، 2008-2009.
- 46- المكر طار فائزة، التنبؤ بأسعار النفط المرجعية، مذكرة ماجستير، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2000.
- 47- موري سمية، أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، تلمسان، السنة 2009-2010.
- 48- نوري نبيلة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2012.
- 49- وحيد خيرالدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات-دراسة حالة الجزائر-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، 2012-2013.

## الملتقيات

- 50- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة الجزائر، 2012.
- 51- الدوريات، المجلة جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث - عدد 11/ 2012 جامعة الجزائر 3.

## قائمة المراجع

- 52- عبد الفتاح دندي، دور المخزون النفطي في الأسواق العالمية والانعكاسات على الدول الأعضاء في الابك، مجلة النفط والتعاون العربي، صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، المجلد السابع والثلاثون، العدد 136 شتاء 2011 .
- 53- كاظم حبيب، الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة، بحوث اقتصادية عربية، العدد الأول، خريف 1992 .
- 54- كلاود ماك مايكل، تعريفات الاحتياطي لجمعية مهندسي النفط (SPE) والمجلس العالمي للنفط (wpc) التأثير على ماضي التقييمات - ترجمة د -علي سالم بلاعو، أ صدقي ابو بكر الصادي، مجلة الساتل - مجلة علمية محكمة شاملة، نصف سنوية تصدر عن جامعة السابع اكتوبر مصراته ليبيا - السنة الأولى - العدد الأول ديسمبر 2006 .
- 55- ماجد بن عبدا لله المنيف، منظمة الدول المصدرة للبتترول (أوب) ، بحوث اقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية محكمة، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد :41 ، السنة الرابعة عشرة، شتاء 2008 .
- 56- المخزونات النفطية ودورها في استقرار الأسواق النفطية العالمية - مجلة الأوبك - نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، السنة 37 ، العدد 07 يوليو 2011 .
- 57- مظفر البرازي، مقال تحت عنوان، الاستثمار في قطاع الطاقة في الأقطار العربية ، واقعه وآفاقه، مجلة النفط والتعاون العربي- المجلد الرابع والثلاثون-العدد 124 شتاء ، 2008.
- 58- مكيديش محمد، ساهد عبد القادر، دراسة قياسية لأسعار البترول باستخدام نماذج، GARCH "مجلة الاقتصاد، المعاصر، خميس مليانة العدد 3 أبريل 2008.

### التقارير

- 59- أنور أبو العلا، مقال تحت عنوان الفرق بين ذروة الإنتاج ونضوب البترول الخام، منشور في جريدة الرياض،- العدد 15867 ليوم وليدي عبدي عبد نبي ، ميزان مدفوعات بوصفة أداة في تحليل الاقتصادي ، تقرير البنك المركزي العراقي، 2010، 2011، السبت 03 ديسمبر 2011 .
- 60- التقرير السنوي الثامن والثلاثون ( 38 ) لسنة 2011 ، للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول، ماي 2012 .
- 61- نعمت أبو الصوف، تقرير شركة بريتش بتروليوم، تنشر توقعات الطاقة العالمية للمرة الأولى.
- المراجع باللغة الأجنبية:

62-B .P energy outlook. 2030. Statistical review. London. January 2011

- 63-CLARLES KINDLEBERGER INTERNATIONALE ECONOMOS , 4 TH-ED, 1968
- 64-DICKEY D.A , FULLER W.A. "Likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root", Econometrica, Vol 49, 1981
- 66-Europe stratégie analyse financière Les enjeux et les impacts de l'essor des gaz non conventionnels (GNC) sur le marché de l'énergie. Paris, Eurostat, 1995
- 67-Gebhard Kirchgassner , Jürgen Wolters , introduction to Modern Time Series Analysis , Springer , Verlag Berlin Heidelberg , 2007
- 68-Herlin , « Economie appliquée des séries temporelles » , Université de Paris , Dauphine 2003
- 69-Institut français du pétrole, recherche et production du pétrole et du gaz, réserves, coûts et contrats Paris Techniq, 2002.
- 70-International Energy Agency. Key World Energy Statistics 2011
- 71-Josette Peyrard, Gestion financière internationale, 5ème édition, Vuibert, Paris, 1999
- 72-KATHRINE STEPHANE, les compagnies pétrolières et le marché pétrolier international, le pétrole guide de l'énergier et du développement à l'intention des journalistes Open Society Institute- New York , USA 2005
- Ngodi, Etanislav Pétrole et géopolitique en Afrique centrale.
- 73.Pari L'Harmattan 2008. (Défense, stratégie et relations internationales).
- P.C.B. PHILLIPS. TOBA vector auto regressions and causality econometrica. 93 vol.61
- 74.Pabentantoine, balance des paiements. et politique économique, Nathan, France, 1996
- 75-R.F Engel . C.W.J . Granger. Co-integration and error correction representation estimation and testing

## قائمة المراجع

- 76-Raymond BERTRAND,Economie financière international, presse universitaire de France 1971
- 77-Régie Bourbonnais, « Econometrie » ,Dunod 5eme édition , Paris 2003
- 78-S.Johansen statistical « Analyse of co-integrating vectors » 1988.
- 79-sadek boussena, jean pierre pauwels catherine lacatelli canine
- 80.swurtenbroekx ledefi petrolier, questions actuelles du petrole et du gaz, librairie vuibert, paris, 2006,
- 81.Samuel donalain, économie . internationale, contemporaine,(o.p.u Alger , 1993
- 82-Sophie. Chavtard. Le pétrole. Groupe vocatis(ex groupe studyrama) franceK 2em trimestre 2008

### مواقع الانترنت

- 83-http //www. alsatil-edu.lg//alsatiliy .no 12006html, consulté le 02-06-2012
- 84-http //www.notre planete info/ actualites/actu\_2301\_pic\_pétrolier, php.
- 85-http// www,opec,org
- 86-http //www. Fxeverest, com
- 87-http //www.tp.com/wtp/vp4:shouthread,php?1358%cd.
- 88-http// www Opec. Org..
- 89http//www.oilpeakinarabic.org/index.php?option=com\_content&task=view&id=22&Itemid=86-28&f1b25e052bfd8b298fd8c2ffa0233140=d20261e1659c979d799e2e2253eada09
- 90-http//www. Oilpeakin arabic.Org/index. Php? Option=com
- 91-http//www.neelurat. com ./ itempaye.aspx ?id :egd 129020-5131887&search.book
- 92-http//www. Alriyadh. Com/2011/12/03 article 68872. Html
- 93-http//www.oil peakinarabic. Org/indx.php ? option=com=content& lask
- 94-www.ecssr.ae
- 95-www.iea.ovg.

# قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: تطور وضعية ميزان المدفوعات وأرصده خلال التسعينات. الوحدة : مليار دولار

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
0.02	1.12-	3.45	1.2	2.2-	1.8-	0.8	1.3	2.39	1.35	ميزان العمليات الجارية
3.36	1.28	5.69	4.1	0.2	0.3-	2.4	3.2	4.67	3.11	الميزان التجاري
12.32	10.15	13.82	13.20	10.25	8.89	10.41	11.51	12.44	12.88	(الصادرات) فوب)
11.91	9.77	13.18	12.6	9.7	8.6	9.9	11.0	11.97	12.35	محروقات
0.41	0.38	0.64	0.6	0.5	0.3	0.6	0.5	0.47	0.53	أخرى
8.96-	8.87-	8.13-	9.1-	10.1-	9.2-	8-	8.3-	7.77-	9.77-	الواردات
1.84-	1.5-	1.08-	1.4-	1.3-	1.2-	1.0-	1.1-	1.35-	1.20-	صافي خدمات غير العوامل
0.72	0.74	1.07	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6	0.42	0.51	دائن
2.56-	2.24-	2.15-	2.2-	2.0-	1.9-	1.6-	1.8-	1.77-	1.71-	مدين
2.29-	2.00-	2.22-	2.4-	2.2-	1.7-	1.8-	2.2-	2.21-	2.09-	صافي دخل العوامل
0.22	0.37	0.26	0.2	0.1	0.1	0.2	0.1	0.07	0.07	دائن
2.51-	2.37-	2.47-	2.56-	2.31-	1.84-	-	-	-	-	مدين
-	1.95-	2.11-	2.6-	1.3-	1.8-	1.9-	2.4	2.29-	2.16-	مدفوعات الفوائد
0.79	1.09	1,06	0.9	1.1	1.4	1.1	1.4	1.29	1.53	صافي التحويلات
2.40-	0.66-	2.29-	3.3-	4.1-	2.5-	0.8-	1.1-	1.89-	1.57-	ميزان حساب رأس المال
0.46	0.47	0.26	0.3	0.00	0.00	0.00	0.00	0.08-	0.04-	الاستثمار المباشر) صافي)
1.97-	1.33-	2.51-	3.4-	3.9-	2.4-	0.3-	0.1-	1.23-	0.44-	رأس العام) صافي)
1,08	1,83	1,69	1,8	3,2	4,7	6,5	6,9	6,00	6,29	السحب
-3,04	3,16-	4,2-	5,2-	7,1-	7,1-	6,9-	6,8-	7,22-	- 6,7	السداد
-0,89	0,2-	0,04-	0,2-	0,3-	0,1-	0,5-	1,2-	0,56-	1,03-	قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ
-	-	0,16-	0,2-	0,1-	0,1-	0,5-	0,2	0,56-	- 1,03	قروض قصيرة الأجل
-	-	-	0,00	0,2-	0,00	0,00	1,3-	-	-	السهو والخطأ
-2,38	1,78-	1,16	2,10-	6,30-	4,40-	0,00	0,2	0,5	0,22-	الميزان الكلي
2,38	1,78	1,16-	2,1	6,3	4,4	0,00	0,2-	-	-	التمويل
2,40	1,21	3,83-	2,10-	0,5	1,1-	-	0,1	0,5	0,22	التغير في الاحتياطات الإجمالية
-0,36	0,45-	0,35-	0,60	0,3	0,70	-0,3	0,20-	0,84-	0,09	إعادة الشراء من الصندوق
-0,05	-	0,00	0,10-	0,10-	0,00	0,30	-	-	-	التغير في الالتزامات الأخرى بنك الجزائر
0,00	0,52	2,22	3,5	4,9	4,4	-	-	-	-	الديون المعاد جدولتها
0,08	0,13	0,80	0,94	0,60	0,44	-	-	-	-	ميزان المدفوعات المدعم المتعدد الأطراف
4,40	6,84	8,04	4,20	2,10	2,60	1,50	1,50	1,60	0,80	الاحتياطات من غير الذهب

المصدر: بنك الجزائر.

# قائمة الملاحق

الملحق رقم 2: وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2010.

الوحدة : مليار دولار

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	البيان
<b>12.16</b>	<b>0.41</b>	<b>34,45</b>	<b>30,54</b>	<b>28,95</b>	<b>21,18</b>	<b>11,12</b>	<b>8,84</b>	<b>4,36</b>	<b>7,06</b>	<b>8,93</b>	ميزان العمليات الجارية
18.2	7.78	40,60	34,24	34,06	26,47	14,27	11,14	6,70	9,61	12,30	الميزان التجاري
57.09	45.18	78,59	60,59	54,74	46,33	32,22	24,46	18,71	19,09	21,65	الصادات (فوب)
56.12	44.41	77,19	59,6 1	53,61	45,59	31,55	23,99	18,11	18,53	21,06	محروقات
0.97	0.77	1,40	0,98	1,13	0,74	0,67	0,47	0,60	0,56	0,59	أخرى
38.9-	37.4-	37,99-	-26,35	-20,68	-19,86	-17,95	13,32-	12,01-	-9,48	9,35-	الواردات
8.33-	8.69-	7,59-	4,09 -	2,20 -	2,27 -	2,01 -	1,35-	-1,18	-1,53	1,45-	صافي خدمات غير العوامل
3.57	2.99	3,49	2,84	2,58	2,51	1,85	1,57	1,30	0,91	0,91	دائن
11.9-	11.68-	-11,08	-6,93	4,78-	-4,78	-3,86	-2,92	-2,48	-2,44	2,36-	مدين
0.36.-	1.31-	-1,34	1,82-	4,52-	5,08-	3,60-	2,70-	-2,23	-1,69	2,71-	صافي دخل العوامل
4.60	4.74	5,13	3,82	2,42	1,43	0,99	0,76	0,68	0,85	0,38	دائن
4.96-	6.05-	-6,47	5,64-	6,94-	-6,51	4,59-	3,46-	2,91-	2,54-	3,09-	مدين
0.11-	0.17-	0.19-	-0,23	-0,76	-1,03	-1,29	1,18-	-	-	-	مدفوعات الفوائد
2.65	2.63	2,78	2,22	1,61	2,06	2,46	1,75	1,07	0,67	0,79	صافي التحويلات
<b>3.42</b>	<b>3.45</b>	<b>2,54</b>	<b>0,99-</b>	<b>-11,22</b>	<b>-4,24</b>	<b>-1.87</b>	<b>-1,37</b>	<b>-0,71</b>	<b>-0,87</b>	<b>1,36-</b>	ميزان حساب رأس المال
3.47	2.54	2,33	1,37	1,76	1,06	0,62	0,62	0,97	1,18	0,42	الاستثمار المباشر (صافي)
0.44	1.30	-0,43	-0,77	-11,89	-3,05	2,23-	-1,99	-1,32	-1,99	-1,96	رأس العام (صافي)
0.55	2.19	0,84	0,51	0,98	1,41	2,12	1,65	1,60	0,91	0,80	السحب
0.11-	0.89-	-1,27	-1,28	-12,87	-4,46	-4,35	-3,03	-2,92	-2,90	2,76-	السداد
-	-	-	-	-	-	-	-	-0,36	0,06-	0,18	قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ
-	-	-	-1,13	0,06	-	-	-	-	-	-	قروض قصيرة الأجل
0.49-	0.39-	0,64	-1,59	-1,08	-2,25	0,26-	-0,61	-	-	-	السهو والخطأ
<b>15.58</b>	<b>3.86</b>	<b>36,99</b>	<b>29,55</b>	<b>17,73</b>	<b>16,94</b>	<b>8,99</b>	<b>6,86</b>	<b>3,65</b>	<b>6,19</b>	<b>7,57</b>	الميزان الكلي
<b>15.58-</b>	<b>3.86-</b>	<b>36,99-</b>	<b>-29,55</b>	<b>-17,73</b>	<b>-16,94</b>	<b>-9,25</b>	<b>-7,47</b>	<b>-3,65</b>	<b>-6,19</b>	<b>7,57-</b>	التمويل
15.25-	2.28-	36,53-	28,27-	17,73-	16,31-	8,88 -	-7,03	-3,39	-6,05	7,51-	التغير في الاحتياطات الإجمالية
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	-0,63	-0,37	-0,44	-0,30	-0,14	0,10-	إعادة الشراء من الصندوق
0.08-	0.09	-0,46	-1,28	-	-	-	-	0,00	0,00	0,00	التغير في التزامات أخرى لبنك الجزائر
<b>162,22</b>	<b>147.22</b>	<b>143,10</b>	<b>110,18</b>	<b>77,78</b>	<b>56,18</b>	<b>43,11</b>	<b>32,92</b>	<b>23.11</b>	<b>17,96</b>	<b>11,90</b>	الاحتياطات من غير الذهب

المصدر : بنك الجزائر.

# قائمة الملاحق

## الملحق رقم: 03

Null Hypothesis: D(LNBC) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.073935	0.0005
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(LNBC,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/24/16 Time: 14:39  
Sample (adjusted): 1992 2014  
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNBC(-1))	-1.124997	0.221721	-5.073935	0.0001
C	-0.153207	1.969579	-0.077787	0.9387

R-squared	0.550752	Mean dependent var	-0.476522
Adjusted R-squared	0.529360	S.D. dependent var	13.76148
S.E. of regression	9.440822	Akaike info criterion	7.410905
Sum squared resid	1871.712	Schwarz criterion	7.509643
Log likelihood	-83.22540	Hannan-Quinn criter.	7.435737
F-statistic	25.74482	Durbin-Watson stat	1.978444
Prob(F-statistic)	0.000050		

# قائمة الملاحق

## الملحق رقم: 04

Null Hypothesis: D(OIL) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.471086	0.0024
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(OIL,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/24/16 Time: 14:50  
Sample (adjusted): 1993 2012  
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OIL(-1))	-1.373613	0.307221	-4.471086	0.0003
D(OIL(-1),2)	0.415209	0.219748	1.889473	0.0760
C	0.534857	0.868330	0.615961	0.5461

R-squared	0.573953	Mean dependent var	-0.002268
Adjusted R-squared	0.523830	S.D. dependent var	5.571819
S.E. of regression	3.844838	Akaike info criterion	5.668821
Sum squared resid	251.3072	Schwarz criterion	5.818181
Log likelihood	-53.68821	Hannan-Quinn criter.	5.697977
F-statistic	11.45086	Durbin-Watson stat	1.909679
Prob(F-statistic)	0.000709		

# قائمة الملاحق

الملحق رقم: 05

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.432119	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(BP,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/24/16 Time: 14:55  
Sample (adjusted): 1992 2014  
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-1.177295	0.216728	-5.432119	0.0000
C	-0.274663	1.970138	-0.139413	0.8905
R-squared	0.584224	Mean dependent var		-0.292783
Adjusted R-squared	0.564425	S.D. dependent var		14.31622
S.E. of regression	9.448438	Akaike info criterion		7.412517
Sum squared resid	1874.732	Schwarz criterion		7.511256
Log likelihood	-83.24395	Hannan-Quinn criter.		7.437350
F-statistic	29.50792	Durbin-Watson stat		2.082535
Prob(F-statistic)	0.000022			

# قائمة الملاحق

الملحق رقم: 06

Null Hypothesis: D(CHANG) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.619741	0.4569
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(CHANG,2)  
Method: Least Squares  
Date: 05/24/16 Time: 15:00  
Sample (adjusted): 1992 2014  
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CHANG(-1))	-0.302030	0.186468	-1.619741	0.1202
C	1.846750	2.410494	0.766129	0.4521

R-squared	0.111057	Mean dependent var	-0.690435
Adjusted R-squared	0.068726	S.D. dependent var	9.105205
S.E. of regression	8.786753	Akaike info criterion	7.267309
Sum squared resid	1621.347	Schwarz criterion	7.366047
Log likelihood	-81.57405	Hannan-Quinn criter.	7.292141
F-statistic	2.623559	Durbin-Watson stat	1.655673
Prob(F-statistic)	0.120209		

# قائمة الملاحق

الملحق رقم: 07

Date: 05/24/16 Time: 15:10  
Sample (adjusted): 1992 2014  
Included observations: 23 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: BC BP  
Lags interval (in first differences): 1 to 1

## Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.498568	19.46785	15.49471	0.0119
At most 1	0.144561	3.591225	3.841466	0.0581

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.498568	15.87663	14.26460	0.0276
At most 1	0.144561	3.591225	3.841466	0.0581

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b\*S11\*b=I):

BC	BP
-0.427946	0.484331
0.069391	0.025886

## Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(BC)	-1.858433	-3.280196
D(BP)	-3.932499	-2.701700

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -135.0537

## Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

BC	BP
1.000000	-1.131759 (0.05541)

## Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(BC)	0.795308 (0.86654)
D(BP)	1.682895 (0.79787)

# قائمة الملاحق

الملحق رقم: 08

Date: 05/24/16 Time: 15:24

Sample (adjusted): 1992 2012  
Included observations: 21 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: BC OIL  
Lags interval (in first differences): 1 to 1

## Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.316684	10.68582	15.49471	0.2316
At most 1	0.120191	2.689051	3.841466	0.1010

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.316684	7.996770	14.26460	0.3790
At most 1	0.120191	2.689051	3.841466	0.1010

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b\*S11\*b=I):

BC	OIL
-0.289437	0.531554
0.055928	0.068633

## Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(BC)	3.857155	-1.355615
D(OIL)	0.611175	-1.214736

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -118.2637

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

BC OIL  
1.000000 -1.836514  
(0.20708)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(BC) -1.116402  
(0.48326)  
D(OIL) -0.176896  
(0.25391)

# قائمة الملاحق

الملحق رقم: 09

Date: 05/24/16 Time: 15:26  
 Sample (adjusted): 1992 2012  
 Included observations: 21 after adjustments  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: OIL BP  
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

## Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.482595	16.23857	15.49471	0.0386
At most 1	0.108041	2.401040	3.841466	0.1213

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.482595	13.83753	14.26460	0.0583
At most 1	0.108041	2.401040	3.841466	0.1213

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

## Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b\*S11\*b=I):

OIL	BP
-0.417692	0.258854
0.090834	0.050418

## Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

	OIL	BP
D(OIL)	-0.643076	-1.127798
D(BP)	-5.262962	-0.959115

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -118.7879

## Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

OIL	BP
1.000000	-0.619725
	(0.06269)

## Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

	OIL	BP
D(OIL)	0.268608	(0.35408)
D(BP)	2.198297	(0.62622)

# قائمة الملاحق

## الملحق رقم: 10

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/24/16 Time: 15:34

Sample: 1990 2014

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
BP does not Granger Cause BC	23	0.55978	0.5810
BC does not Granger Cause BP		1.85985	0.1844
OIL does not Granger Cause BC	21	4.01880	0.0385
BC does not Granger Cause OIL		4.01880	0.0385
OIL does not Granger Cause BP	21	1.85985	0.1844
BP does not Granger Cause OIL		1.85985	0.1844

# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	كلمة شكر
	الإهداء
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الإشكال
أ-ج	مقدمة عامة
01	الفصل الأول: واقع البترول في ظل تغيرات الأسعار .
02	مقدمة الفصل الأول
03	المبحث الأول: ماهية البترول
03	المطلب الأول: خصائص نشاط قطاع المحروقات
05	المطلب الثاني: الإمكانيات العالمية من الثروة النفطية
35	المطلب الثالث: أهمية البترول في المجتمع الصناعي الحديث
37	المبحث الثاني: أسعار البترول والعوامل المؤثرة والمحددة له
37	المطلب الأول: ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه
38	المطلب الثاني: محددات السعر البترولي ومراحل تسعيره
42	المطلب الثالث: علاقة سعر البترول ببعض المتغيرات الاقتصادية
46	المبحث الثالث: تطور الصناعة النفط في ظل تقلبات الأسعار .
46	المطلب الأول: خصائص الطلب و العرض النفط .
46	المطلب الثاني : خصائص دالة العرض البترولي .
55	المطلب الثالث : مفهوم الأزمات السعرية و أثرها الاقتصادية عند تذبذب الأسعار .
61	المطلب الرابع: الجهات المتدخلة في تحديد أسعار البترول
66	خاتمة الفصل الأول
67	الفصل الثاني : عرض واقع ميزان المدفوعات .
68	مقدمة الفصل الثاني

# فهرس المحتويات

69	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات .
69	المطلب الأول: مفهوم الميزان المدفوعات مفهوم وأهمية ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه
70	المطلب الثاني : الأهمية الميزان المدفوعات
71	المطلب الثالث :العوامل الاقتصادية المؤثرة في الميزان المدفوعات .
71	المبحث الثاني:عناصر ميزان المدفوعات واختلاله.
71	المطلب الأول :عناصر ميزان المدفوعات
82	المطلب الثاني : طبيعة ميزان المدفوعات .
83	المطلب الثالث: اختلال ميزان المدفوعات وأنواعه و طريق قياس الاختلال.
87	المبحث الثالث : علاج الاختلال بالاعتماد على نظريات الاقتصادية .
88	المطلب الأول : النظرية التقليدية (الكلاسيكية )
89	المطلب الثاني:النظرية الكينيزية
94	المطلب الثالث: التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية
96	خاتمة الفصل الثاني
97	الفصل الثالث:دراسة حالة الاقتصاد الجزائري.
98	مقدمة الفصل الثالث
99	المبحث الأول : تطور قطاع المحروقات في الجزائر.
99	المطلب الأول : خلفية تاريخية عن قطاع المحروقات الجزائري
102	المطلب الثاني :إمكانيات الجزائر في قطاع المحروقات
106	المبحث الثاني: وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر.
106	المطلب الأول: تطور ميزان المدفوعات .
110	المطلب الثاني :خصائص ميزان المدفوعات الجزائري:
112	المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية الجزائرية وأفاق القضاء على التبعية البترولية.
114	المبحث الثالث:دراسة قياسية لحالة الجزائر.
114	المطلب الاول: مدخل عام التكامل المتزامن .
130	المطلب الثاني: التعريف بمتغيرات النموذج

## فهرس المحتويات

133	المطلب الثالث : اختبار <b>Johannsen</b> و سببية <b>Granger</b> بنسبة صادرات المحروقات من الناتج الداخلي، الميزان التجاري، الميزان الكلي للمدفوعات من 1990-2012.
136	خاتمة الفصل
139-138	الخاتمة العامة
146-141	قائمة المراجع
157-148	الملاحق

# ملخص الدراسة

## الملخص:

في خضم القلق المتزايد بشأن تطورات أسعار البترول وتداعياته على الاقتصاد الجزائري يهدف هذا البحث إلى معرفة أثر التغير في أسعار البترول (صادرات المحروقات من ناتج المحلي) على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري، الميزان الكلي للمدفوعات، احتياطي سعر الصرف) في الجزائر خلال الفترة 1990-2014. وقد توصلت نتائج الدراسة في الجانب القياسي لي وجود تكامل متزامن بين نسبة صادرات المحروقات من الناتج المحلي وكل من الميزان التجاري وميزان الكلي للمدفوعات، أما اختبار العلاقة السببية لجرا نجر، فتوصل وجود علاقة بين صادرات المحروقات من ناتج المحلي والميزان التجاري (صادرات المحروقات يؤثر في الميزان التجاري)، وكذلك وجود علاقة بين صادرات المحروقات من ناتج المحلي و الميزان الكلي للمدفوعات (صادرات المحروقات يؤثر في الميزان الكلي للمدفوعات).

**الكلمات المفتاحية:** صادرات المحروقات من الناتج الداخلي الخام، الميزان الكلي للمدفوعات، الميزان التجاري، التكامل المتزامن، اختبار جوهانسن و سببية جرانجر.

## Summary:

In the midst of growing concern about developments in the oil and its repercussions prices on the Algerian economy, this research aims to investigate the impact of the change in the price of oil ( hydrocarbon exports of domestic output ) on some economic indicators ( trade balance , the overall balance of payments , reserves exchange rate ) in Algeria during the period 1990 -2014 .

Results of the study were found in the standard side Li presence of synchronous integration between the percentage of hydrocarbon exports of gross domestic product and all of the trade balance and overall balance of payments , and the causal relationship to Granger test, the very fact of a relationship between hydrocarbon exports of domestic output and trade balance ( fuel exports affects the trade balance ) , as well as a relationship between hydrocarbon exports of domestic output and overall balance of payments ( fuel exports affects the overall balance of payments ) .

**Key words:** hydrocarbon exports of gross domestic product , the overall balance of payments , the balance of trade , the simultaneous integration, Johansen test and Granger causality .